التخطيط والسياسة اللغوية

السنة الأولى – العدد الأول (محرم ١٤٣٧هـ – أكتوبر ٢٠١٥م)

التعاون في مرصد عربي للمصطلحات، من ركائز السياسة اللغوية الحكيمة

تَرْسيمُ المازيغيةِ، حَلٌّ أم عُقْدَةٌ؟

السياسة اللغوية لدى الأمم الحية

التخطيط اللغوي للعبرية في فلسطين

مراجعة كتاب: هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية؟

التعريف بكتاب كامبريدج المرجعي في السياسة اللغوية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

مجلة علمية دورية محكمة تصدر من مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

مع صدور العدد الأول من هذه المجلة تكون المبادرة الرابعة من مبادرات التخطيط والسياسة اللغوية في مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية قد انطلقت مبشرة بمستقبل حافل بتوفيق الله، ثم بجهود أصحاب السعادة رئيس التحرير ومديره وهيئة التحرير؛ وما تجده برامج المركز من دعم ومؤازرة من لدن معالي المشرف العام والسادة أعضاء مجلس الأمناء.

كان مسار التخطيط والسياسة اللغوية حلماً ضمن مشروعات المركز، وقد طرحتُ عدداً من المبادرات المقترحة في التخطيط ودفعت باتجاه أولوية الاهتمام به على اللجان العاملة داخل الأمانة العامة، ومنها: تأسيس أول مجلة تتخصص عنواناً ومنهجاً في التخطيط اللغوي، وحظي هذا التوجه بالتأييد، ثم عرضت ذلك على مجلس الأمناء الذي ثنّى بالدعم والمؤازرة إلى أن صدرت مباركة معالي المشرف العام على بدء العمل في مبادرات التخطيط وبرامجه، ثم انطلقت أعمال (التخطيط والسياسة اللغوية) في المركز على أصعدة متعددة؛ أهمها: تشكيل لجنة التخطيط والسياسة اللغوية التي درست أولويات العمل وآلياته للمبادرات، ثم سددها السادة الخبراء في اللجان الأخرى ومجلس الأمناء، وبدأتْ لجنة التخطيط بعد إقرار المبادرات بوضع البرامج التنفيذية لها، ثم أطلقتْ العمل وفق رؤية تصاعدية تبدأ ببث الوعي بين المعنيين بأهمية التخطيط، وآفاقه، كما أشرفت اللجنة على إقامة المحاضرات وإصدار بعض الكتب في هذا السياق، وشرعت ـ من جهة أخرى ـ في العمل الجاد على بعض المسارات مثل: الندوة الدولية، ومشروع استراتيجيات اللغات، وغيرها، وهي أعمال تتكامل مع أعمال اللجان الأخرى في المركز فيما يتصل بالتخطيط، ومنها: إصدار الأدلة وقواعد المعلومات وسلسلة العربية في العالم التي ترصد حركة اللغة العربية ومؤسساتها.

أما المجلة فقد سعد المركز بموافقة النخبة البارزة من العلماء والباحثين في هيئة التحرير والهيئة الاستشارية؛ ليكونوا سنداً علمياً مهمّاً ضمن جهود المركز في مجال التخطيط اللغوي.

ويسر المركزَ أن يصدر هذا العدد الذي يعلن انطلاقة (مجلة التخطيط والسياسة اللغوية)، ونحن في المركز مع الشريحة المستهدفة من الخبراء والباحثين والمتخصصين نرفع سقف التوقع تجاه ما نؤمله من هيئة التحرير، ومن الباحثين في العربية ومستقبلها، والمهتمين بهذا الحقل العلمي المهم، الذي يمثل خارطة التفكير اللغوي ومنهجية التعامل مع النوازل اللغوية.

بين يديكم دراسات هذا العدد، وأشير إلى ما بذلته هيئة التحرير من جهد علمي على مستوى ضبط المنهجية في الموضوعات التي تدخل ضمن إطار المجلة، ومستواها العلمي، وهو ما نُكْبره في الهيئة، وندعوها إلى المزيد، وننتظر التميز.

الأمين العام

د. عبدالله بن صالح الوشمي

التخطيط والسياسة اللغوية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المشرف العام

د.عبدالله بن صالح الوشمي

رئيس التحرير

أ.د.محمود إسماعيل صالح

مدير التحرير

د.محمود بن عبدالله المحمود

هيئة التحرير:

أ.د. صالح بن ناصر الشويرخ

أ.د. عبد الله بن عبد الرحمن البريدي

د. منيرة علي الأزرقي

د. هند سليمان الخليفة

منسق المجلة

أ.محمد مفلح الشهراني

التخطيط والسياسة اللغوية

مجلة التخطيط والسياسة اللغوية

مجلة علمية دورية محكمة تصدر من
مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي
لخدمة اللغة العربية

السنة الأولى -
العدد الأول (محرم) ١٤٣٧هـ - أكتوبر ٢٠١٥م.

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي
لخدمة اللغة العربية
King Abdullah Bin Abdulaziz Int'l Center for
The Arabic Language

لإسهاماتكم واستفساراتكم نسعد بتواصلكم من خلال:

البريد الإلكتروني

mtsl@kaica.org.sa

ولمزيد من التواصل:

هاتف: ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢

٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٩

ناسوخ: ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٦٩

ص.ب. ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣

المملكة العربية السعودية

www.kaica.org.sa

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الهيئة الاستشارية

أ.د. إبراهيم بن سليمان الشمسان

أ.د. سعد بن عبد الرحمن البازعي

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

أ.د. صالح بلعيد

أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح

أ.د. عبد السلام بن عبد السلام المسدي

أ.د. عز الدين بن محمد مجدوب

أ.د. محمد خضر عريف

أ.د. محمد خطابي

أ.د. محمد المعموري

صفة المجلة:

هي مجلة علمية دورية محكمة تصدر من مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

من أهداف المجلة:

- إثراء المحتوى العلمي العربي في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية.
- تنمية الثقافة والممارسة البحثية في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية وتشجيع المهتمين والمتخصصين للبحث والاهتمام بهذا المجال.
- التوعية بمستجدات تخصص التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية والتعريف بالإنتاج الأكاديمي المميز باللغات الأخرى.
- التعريف بالمبادرات والمراكز ذات العلاقة بالتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في العالم العربي خصوصا، ودول العالم المختلفة بوجه عام.

المجالات البحثية للمجلة:

ينطلق اهتمام المجلة بالدراسات والأبحاث المتعلقة بمجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بما في ذلك الدراسات المتعلقة بتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط البنية اللغوية، وتخطيط المكانة اللغوية، ودراسات التعريب، والتنوع والازدواج اللغوي، وتمكين اللغة وتنميتها ونشرها.

قواعد النشر بالمجلة:

تخضع جميع المواد المقدّمة إلى المجلة للتحكيم العلمي المتخصص، وتقبل البحوث والدراسات للنشر بالمجلة وفقا لقواعد النشر التالية:

- أن يكتب البحث بلغة عربية سليمة.
- أن يكون البحث أو الدراسة في أحد مجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بما في ذلك الدراسات المتعلقة بتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط البنية اللغوية، وتخطيط المكانة اللغوية، ودراسات التعريب، والتنوع والازدواج اللغوي، وتمكين اللغة وتنميتها ونشرها.
- أن يعتمد الباحث الأسس العلمية في كافة خطواته وأن يتبع قواعد التوثيق العلمي المستخدمة بالمجلة وهي طريقة جمعية علم النفس الأمريكية *APA*.
- أن تكون عدد كلمات البحث ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٠،٠٠٠ كلمة.
- ألا يكون قد سبق نشر البحث في أي وعاء علمي.
- أن يعد الباحث ملخصا لبحثه في حدود ٢٠٠ كلمة باللغة العربية.
- تحتفظ المجلة بحقوق النشر، ويمكن للباحث إعادة نشر بحثه في وعاء أكاديمي آخر، بشرط مضي سنة على نشر البحث في مجلة التخطيط والسياسة اللغوية والإشارة إليه.
- يمنح كل مشارك في المجلة مكافأة رمزية (ألفا ريال).
- ترسل للباحث خمس نسخ من العدد الذي نشر فيه البحث، وعشر مستلات من البحث.

علما أن البحوث المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عن صحة ودقة المعلومات والاستنتاجات.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

محتويات العدد

8
التعاون في مرصد عربي للمصطلحات: من ركائز السياسة اللغوية الحكيمة
أ.د. علي القاسمي

22
تَرْسيمُ المازيغيةِ؛ حَلٌّ أم عَقْدٌ؟
أ.د.صالح بلعيد

64
التخطيط اللغوي للعبرية في فلسطين
أ.د.عبد العظيم أحمد عبد العظيم

100
السياسة اللغوية لدى الأمم الحية
د. ولي اللّه كندو

122
مراجعة كتاب: هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية؟
أ.د. عبدالله البريدي

128
التعريف بكتاب كامبريدج المرجعي في السياسة اللغوية
د.محمود بن عبدالله المحمود

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التخطيط والسياسة اللغوية

كلمة التحرير

الحمد لله خلق الإنسان علمه البيان ومن آياته اختلاف الألسنة والألوان وصلاة وسلامًا على سيد الأنام وأمير البيان ، وبعد:

هل سأل أحدنا نفسه : «ما ذا كان سيحدث لو لم يكن لدى المسلمين مصحفٌ واحدٌ (مصحف عثمان رضي الله عنه)؟ وكم كانت الكارثة لو استمر المسلمون في خلافاتهم حول المصاحف التي عند كل جماعة منهم؟» لا شك أن الجواب واضح ، وهو أن المسلمين تفرقوا بددًا يحارب بعضهم بعضًا حتى لم تقم لهم ولا للإسلام قائمة؟

إن المتأمل في جمع المسلمين على مصحف واحد والأسلوب الذي اتخذه الخليفة الراشد عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ليعطينا نموذجًا حيًّا لما يمكننا أن نسميه السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. فالخليفة سمع عن اختلاف المسلمين في الأمصار حول صحة ما لديهم من نسخ المصحف الشريف ، ذلكم الخلاف الذي كاد يؤدي إلى مقاتلة بعضهم بعضًا ، فاتخذ سياسةً لغويّةً حكيمةً تتمثل في جمع المسلمين على مصحف إمام واحد. ولتحقيق هذه السياسة اتخذ خطة حكيمة، ألا وهي الأمر بعمل أربع نسخ متماثلة من مصحف أجمع عليه أئمة الصحابة وتوزيعه في الأمصار والأمر بحرق ما سوى تلك النسخة من مصاحف . وهذا مثال للتخطيط والتنفيذ اللغوي السليم الذي كان له أكبر الأثر في حفظ كتاب الله من التحريف وفي جمع كلمة المسلمين في الأمصار على نسخة موحّدة بقيت إلى يومنا هذا (وستبقى بإذن الله حتى يرث الله الأرض ومن عليها).

أما المثال الثاني للسياسة والتخطيط اللغويين السليمين فهو تعريب الدواوين الذي بفضله تمكنت الخلافة الإسلامية من توحيد الأمم المختلفة وإدارة شؤونها بنظام لغوي واحد.

ومثال ثالث ناجح للسياسة اللغوية الرشيدة والتخطيط اللغوي السليم يتمثل في تعريب العلوم ، خاصة في العصر العباسي . والتخطيط لذلك وتنفيذه من خلال إجراءات عملية تمثلت في إنشاء بيت الحكمة في بغداد وفي جلب

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الكتب العلمية المعروفة في ذلك العصر ، حتى في صورة نوع من الفدية ، إلى بيت الحكمة ومن ثم ترجمتها إلى اللغة العربية . وقد كانت تلك السياسة وذلك التخطيط مفتاحًا ليس للتطور العلمي والحضاري في العالم العربي والإسلامي فحسب ، بل امتد أثره إلى التطور الحضاري في العالم أجمع. فعن طريق الترجمة تعرف العلماء المسلمون على ما لدى الأمم الأخرى من علوم ، ثم أخضعوا تلك العلوم للتثبت والتدقيق من خلال التطبيق التجريبي فصفّوها مما بها من شوائب وأضافوا إليها الكثير من خلال البحث والتوليف والتجربة العملية. وهكذا نشأت الحضارة الإسلامية المادية التي امتدت لقرون ، وعليها بنيت الحضارة الغربية التي ازدهرت تأسيسًا على ما قدمه العلماء المسلمون من عرب وعجم.

تعريف بمصطلحي السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي:

ما السياسة اللغوية ؟ وما التخطيط اللغوي؟ لعل أبسط تعريف للسياسة اللغوية هو أنه قرار تتخذه أمة أو مؤسسة ما للتعامل مع اللغة أو اللغات التي يستعملها شعب أو مجتمع ما ، مثل اتخاذ اللغة العربية الفصحى أداة للتعليم والإدارة والتواصل الرسمي بين أفراد المجتمع. أما التخطيط فهو العمل على تنفيذ السياسة اللغوية ووضع الخطط اللازمة لذلك بناء على المعطيات اللغوية والمجتمعية والاقتصادية والسياسية ، من ثم تنفيذ تلك الخطط ؛ لتحقيق السياسة ، مثل التعليم الإلزامي باللغة القومية واستخدامها أداة للتواصل في شتى جوانب المعرفة والحياة ، وتنمية اللغة وتوفير المراجع اللازمة لتواكب احتياجات الناطقين بها.

ولكن لا بد لنا من التنويه أن القضيتين لا تسيران بالضرورة بالتتابع بالصورة التي ذكرنا. فقد تكون السياسة (بل يفضل أن تكون) نتيجة للتخطيط المدروس لكي نكفل نجاحها . وعند اتخاذ السياسة يستمر التخطيط اللازم لتنفيذ تلك السياسة في الواقع العملي والحياة اليومية. وبقدر جودة التخطيط والتنفيذ السليم للخطط يكون نجاح السياسة اللغوية. ولكي نضرب مثالًا عمليًا من واقع العالم العربي ننظر إلى قضية تعريب التعليم العلمي والتقني في البلاد العربية وفي مؤسساتها التعليمية العليا خاصة . فلا أظن أن هناك دولة عربية لا تزعم أن سياستها هي جعل اللغة العربية لغة للعلم والمعرفة والتقنية . ولكن إذا نظرنا إلى واقع التعليم العالي في دولنا العربية لوجدنا خللًا واضحًا في التطبيق . ويرى المتخصصون في الميدان أن السبب يرجع إلى غياب السياسة الصادقة من جهة وإلى غياب التخطيط اللغوي السليم من جهة أخرى. مثلًا نعرف جميعًا أن تعريب العلوم والتقنية وتعليمها يتطلب إجراءات عملية ، لعل من أهمها توفير الكوادر البشرية القادرة والمراجع العلمية والتقنية المتابعة للتطور العلمي والتقني المتسارع . ومن أوجب الأدوات اللازمة ترجمة وتعريب مصادر المعرفة المتعلقة للمستجدات العلمية والتقنية ، بل والإدارية والسياسيّة والاجتماعية والاقتصاديّة وإتاحة هذه المصادر (سواءً أكانت ورقية أم رقمية) في

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

صورة كتب أو دوريات أو بحوث للعالم والمعلم العربي وللدارسين ، بل ولأفراد المجتمع العربي ككل إضافة إلى توفير المقابلات العربية للآلاف من المصطلحات العلمية المستجدة في كل يوم تقريبًا . فهل لدينا في العالم العربي مؤسسة قادرة على ذلك ، وإن وجدت هل وفرنا لها الإمكانات المادية والبشرية لتأدية دورها بالصورة المطلوبة ؟ هل لدينا مؤسسة أو مؤسسات تترجم مئات الآلاف ، أو في الأقل عشرات الآلاف ، من الكتب والبحوث من لغات مختلفة إلى اللغة العربية في كل عام؟ وهل تقوم المؤسسات اللغوية (كالمجامع) بتوفير المصطلحات بالسرعة المطلوبة وتوفرها للمستفيدين من علماء وباحثين ومترجمين؟ الجواب للأسف لا. وهذا يرجع إلى غياب التخطيط السليم والتنفيذ الحقيقي للسياسة اللغوية في العالم العربي في هذا المجال.

من الناحية الأخرى ، وجدنا العديد من اللغات الإسلامية التي تحولت للأسف كتابتها من الحرف العربي إلى الحرف اللاتيني، بدءا بالتركية والإندونيسية وانتهاء بالصومالية والسواحيلية والهاوسا والفولاني . ولا شك أن هذا التوجه يرجع إلى عوامل داخلية ، مثل سياسة العلمانية والتريك في تركيا ، وخارجية مثل سياسة بعض الدول الاستعمارية في إيجاد فجوة بين المسلمين واللغة العربية لغة القرآن الكريم ، كما قد يرجع إضافة إلى ذلك إلى عوامل اقتصادية وعملية أخرى، كما هو الحال في الصومال.

لماذا مجلة للتخطيط والسياسة اللغوية؟

إن المتابع لما يدور في أقسام اللغة العربية والمؤسسات اللغوية الأخرى في العالم العربي ليجد جهلًا أو تجاهلًا بالقضايا اللغوية الملحّة في العالم العربي ، مثل التعريب والازدواج اللغوي، بل وللتعدد اللغوي في بعض البلدان العربية ، إضافة إلى دور اللغات الأجنبية في المؤسسات التعليمية والاقتصادية ومكانتها فيها وتأثير العمالة الأجنبية ، إلى غير ذلك. وإن كان لدى بعض لغويينا ومثقفينا وعيٌ بكل ذلك أو ببعضه فلا يعرفون كيف يتعاملون مع مثل هذه المشكلات ، حيث تنقصهم الخلفية العلمية اللازمة للتخطيط اللغوي والوسائل الفعالة لتنفيذ الخطط والسياسات اللغوية عند وضعها. وهناك ندرة ملموسة في المتخصصين والمهتمين بالقضايا ذات العلاقة بالتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية.

لسد جزء من هذه الفجوة العلمية الهائلة في مجالي التخطيط والسياسة اللغوية نظريًّا وتطبيقيًّا ، رأى مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية إنشاء هذه المجلة لعلها تسهم في نشر الوعي والمعرفة اللازمين للإلمام بقضايا السياسة اللغوية الواعية والتخطيط اللغوي السليم. نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا جميعًا في خدمة أمتنا ولغتنا الخالدة.

رئيس التحرير

أ.د.محمود إسماعيل صالح

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التعاون في مرصد عربي للمصطلحات من ركائز السياسة اللغوية الحكيمة

أ.د. علي القاسمي(*)

١) ملخص:

نقترح في هذه الدراسة أنشاء مرصد عربي للمصطلحات، وهو شبكة لبنوك المصطلحات العربية الموجودة في المجامع اللغوية والمؤسسات العلمية الأخرى، بحيث تتعاون هذه البنوك في رصد ما يُستجد من مصطلحات ومفاهيم علمية وفنية على المستوى العالمي، عن طريق لجان علمية متخصصة. كما تتبادل هذه البنوك المعلومات المصطلحية المختلفة فيما بينها، وتكون مفتوحة للباحثين؛ وتقيم تعاوناً مستمراً يرمي إلى تبادل المعلومات مع بنوك المصطلحات العالمية ومراكزها المتخصصة. ويتطلب التعاون في إنشاء المرصد العربي للمصطلحات إلى اتباع بنوك المصطلحات العربية منهجية موحدة في معالجة المصطلحات، وإلى تنسيق إداري وتقني يمكن أن يعهد به إلى مؤسسة عربية متخصصة بذلك مثل مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٢) تقديم:

إن أية سياسة لغوية قويمة في الوطن العربي ينبغي أن تسعى إلى تنمية اللغة العربية الفصيحة المشتركة، وتمكين جميع أفراد المجتمع من امتلاكها استيعاباً وتعبيراً، عن طريق نشر التعليم الإلزامي الجيد بها، وتعميم استعمالها في وسائل الإعلام والشابكة (الإنترنت)، وتشجيع النشر الورقي والإلكتروني بها، والترجمة منها وإليها، وإطلاق البحوث اللغوية والتربوية لتيسير قواعدها وكتابتها وتعليمها للناطقين بها ولغيرهم، ودعم المؤسسات التي تُعنى بتنميتها كالمجامع اللغوية، وإعداد أدوات استيعابها كالمعاجم على اختلاف

---

* الرباط

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أنواعها، وأخيراً وليس آخراً إمدادها بما يستجد من مصطلحات علمية وفنية وإنسانية لتواكب العصر وتطوراته المتلاحقة (القاسمي، ٢٠٠٩، ص ص ١٣ ٣١).

وتتناول هذه الدراسة متطلبات التعاون في إنشاء مرصد عربي للمصطلحات، الذي لم يرَ النور على الرغم من دعوات بعض المؤسسات المصطلحية العربية ودعوة العلماء المختصين لإقامته. فقد أوصى المؤتمر الثاني لمجمع اللغة العربية بدمشق سنة ٢٠٠٣م بضرورة إنشاء مرصد عربي للمصطلحات. كما عُقدت لهذا الغرض ندوة في طرابلس، ليبيا، سنة ٢٠٠٨م وأوصت بإنشاء المرصد المنشود ونشر اللساني المتميز الدكتور عبد اللطيف عبيد دراسة ضافية بعنوان " المرصد المصطلحي أداة لتطوير المصطلح العربي وإشاعته" (عبيد، ٢٠٠٩م)، يبيّن أهداف المرصد المنشود، وفوائده، وأهم المعلومات التي يقدّمها للباحثين والمهتمين. ولكن هذه الدعوات لم تجد استجابة لها على أرض الواقع، مع الأسف. وترمي دراستي هذه إلى تأكيد أهمية التعاون العربي في إنشاء المرصد المصطلحي، وتوضيح المتطلبات والوسائل اللازمة لتحقيقه.

٣) ماهية المصطلح:

يُعرَّف المصطلح بأنه لفظ أو رمز يعبّر عن مفهوم. والمصطلحات هي مفاتيح العلوم، وفهم المصطلحات نصف العلم، «**فإن لكل علم اصطلاحاً خاصّاً به إذا لم يُعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه إلى الاهتداء سبيلاً ولا إلى الفهم دليلاً**»، كما يقول التهاوني (١٩٦٣، ص١).

وقد أصبحت اليوم عمليات الإنتاج والخدمات تعتمد على المعرفة في مجتمع أضحى يُعرَف بمجتمع المعرفة. ولهذا فإن الشبكة العالمية للمصطلحات في فيينا رفعت شعار « **لا معرفة بلا مصطلح**» في موقعها على الشابكة (www.Termnet.org).

ولمّا كانت المعرفة الإنسانية في تطوُّرٍ مستمرٍ ونموٍ دائم، فإن المفاهيم عرضة للزيادة والنقصان والتغيُّر والتطوُّر. ولهذا فإن المصطلحات التي تعبِّر عنها هي كذلك في نمو مضطرد. بيدَ أننا يجب أن ندرك أن بعض المفاهيم توجد قبل أن يوجد المصطلح المقابل لها، وأن بعض المفاهيم تتغير وتتطور ويبقى المصطلح الذي يعبر عنها كما هو، وأن بعض المفاهيم تبقى كما هي إلا أن المصطلح المقابل لها يتعرّض للتغيير (القاسمي، ٢٠٠٨م، ص ص ٧٦٣- ٧٨٨).

ولهذه الأسباب، لا بدَّ للأُمّة التي تريد أن تأخذ بمعطيات العلم والتكنولوجيا الحديثة من رصد ما يطرأ على المصطلحات من زيادة وتطوُّر وتغيُّر، لأن المصطلحات هي أساس المعرفة البشرية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٤) دور المصطلح في تطوير النظام التربوي في الوطن العربي:

المعرفة التي يقدّمها النظام التربوي للتلاميذ، عبارة عن مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة. ووسيلة تداول هذه المفاهيم ونقلها من معلِّم إلى تلميذ ومن جيل إلى جيل، هي المصطلحات. ويتطلب إصلاح النظام التربوي العربي أن يعكس في مناهجه المعارفَ الحديثة والتقنيات الجديدة، وهذا يستلزم رصد المصطلحات المستجدة كل يوم.

ومن ناحية أخرى فإن النظام التربوي ينبغي ألا يقدّم إلى الطلاب المعرفة جاهزة لحفظها عن ظهر قلب، وإنما يدرّبهم على المنهج العلمي لاكتساب المعارف، لتمكينهم من الحصول على المعرفة بأنفسهم، ومن حلّ المشكلات التي يواجهونها، والتجويد في أعمالهم وابتكاراتهم وإبداعاتهم. والمصطلح ضرورة لازمة للمنهج العلمي، إذ لا يستقيم منهج إلا إذا بني على مصطلحات دقيقة.

وأخيراً، فإن النظام التربوي العربي يتحمل مسؤولية وضع الأسس لتوثيق الأواصر بين أبناء الأمة العربية لإيجاد نوع من الاتحاد بين البلدان العربية يكون وسيلة من وسائل تكاملها وتقدُّمها وترقية نوعية الحياة فيها، أسوة بالاتحاد بين الولايات الأمريكية، أو اتحاد الدول الأوربية، أو اتحاد دول أمريكا اللاتينية الذي يخطو خطواته الحثيثة اليوم. واللغة العربية هي أساس وحدة الأمة الفكرية والثقافية وهويتها المشتركة. ويساعد التعاون في رصد المصطلحات المستعملة اليوم على توحيدها، لتكون للعرب لغة علمية موحَّدة.

٥) أهمية المصطلحات في التنمية البشرية في الوطن العربي:

تعني التنمية البشرية تمتع المواطنين بعمر مديد وصحة جيدة، وانتشار المعرفة بينهم، وتوفّرهم على دخل يكفي لتمكينهم من العيش بشكل يليق بالكرامة البشرية. وهذه التنمية لا تتحقّق إلا إذا أوجدنا مجتمع المعرفة الذي يجعل جميع عمليات الإنتاج والخدمات قائمة على المعرفة العلمية والتقنية الحديثة، خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بحيث يتم الإسراع في التخطيط والتنفيذ، وتخفيض الكلفة، وتحسين الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الإنتاج. وهذا الوضع لا يتم إلا بتداول العلوم الجديدة، والصناعات الجديدة، والخدمات الجديدة، ورصد مصطلحاتها واستيعاب مفاهيمها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤م، تقرير التنمية البشرية).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٦) المؤسسات العاملة في مجال المصطلحات في الوطن العربي:

أ- المجامع اللغوية العلمية العربية:

تأسَّست المجامع اللغوية العربية الحديثة خلال القرن الميلادي العشرين تلبيةً لحاجة الدول العربية التي استقلت، إلى تعريب الإدارة والتعليم وإلى إحلال لغتها الوطنية محل لغات الاستعمار القديم في الإدارة والتعليم. ولهذا فإن أهداف هذه المجامع متشابهة وتتلخص في المحافظة على سلامة اللغة العربية، وإغنائها بمصطلحات العلوم والفنون والتقنيات الحديثة، وتوفير ما تتطلبه تنميتها من إجراء البحوث، وتصنيف المعجمات بما فيها المعجم التاريخي للغة العربية، وتيسير القواعد والتراكيب، ونشر الكتب الموضوعة والمحقَّقة والمترجمة.

أما هيكلة مجامعنا فقد اتخذت المجامع الأوربية مثالاً، خاصة أكاديمية دلاكروسكا الإيطالية التي تأسست في فلورنسا (١٥٨٣م)، والأكاديمية الفرنسية التي أُنشئت في باريس (١٦٣٥م). وكانت تلك الأكاديميات الأوربية قد أُنشئت لغرض صيانة اللغة القومية وجعلها أساساً لهوية الأمة وتوحيدها. وكما هو الحال في الأكاديميات الأوربية، فإن المجامع العربية تضم عدداً من الأعضاء العاملين من أهل البلد إضافة إلى عدد من الأعضاء المراسلين من البلاد العربية أو الأجنبية الأخرى، ويضمُّ كلُّ مجمعٍ عدداً من اللجان العلمية، ويصدر دورية، وينشر معاجمَ وكتباً ذات علاقة بأهدافه.

والمجامع العربية القائمة حالياً هي:

١) مجمع اللغة العربية بدمشق (تأسس سنة ١٩١٩م)
٢) مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٣٢م)
٣) المجمع العلمي العراقي (١٩٤٧م)
٤) مجمع اللغة العربية الأردني بعمّان (١٩٧٦م)
٥) أكاديمية المملكة المغربية بالرباط (١٩٧٧م)
٦) مجمع اللغة العربية بالخرطوم (١٩٩٠م)
٧) المجمع الجزائري للغة العربية بالجزائر (١٩٩٢م)
٨) مجمع اللغة العربية الفلسطيني (بيت المقدس) (١٩٩٤م)

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٩) مجمع اللغة العربية الليبي بطرابلس (١٩٩٤م)

ويضمُّ هذه المجامعَ «**اتحادُ المجامع اللغوية والعلمية العربية**» الذي تأسَّس سنة ١٩٧١م واتخذ القاهرة مقراً له (فريد، ٢٠٠٤م، ص ص ٤-٥).

ونقترح أن تشارك جميع المجامع اللغوية العربية الموقرة في (المرصد العربي للمصطلحات)، إضافة إلى بنوك المصطلحات العربية، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط، لأن المرصد يقع في صميم عمل هذه المؤسسات جميعاً، ويكون أداة فاعلة في تحقيق أهدافها.

ب - بنوك المصطلحات في الوطن العربيّ:

يوجد في الوطن العربيّ عدد من بنوك المصطلحات أهمُّها:

١ - قاعدة المُعطَيات المُعجميّة (مُعربي RAXEL) بالرباط :

بُعيد استقلال المملكة المغربيّة سنة ١٩٥٦م، أُنشئت مؤسَّستان: الأولى، (معهد الدراسات والإبحاث للتعريب) للمساعدة على تعريب الإدارة والتعليم في البلاد؛ والثانية، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، لتنسيق المصطلحات المستعملة في المغرب مع المصطلحات المستعملة في بلدان المشرق العربي وتوحيدها.

وقد شرع مدير معهد الدراسات والأبحاث للتعريب آنذاك، اللغويّ المغربيّ الراحل أحمد الأخضر غزال، في استخدام الحاسوب لتخزين المصطلحات ومعالجتها في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، مكوِّناً أول قاعدة عربية للمعطيات المعجميّة. ولم يقتصر على تخزين المصطلحات العلميّة بل راح يخزّن الكلمات عامّة كذلك. والاسم (مُعربي) منحوت من كلمتين : (مُعجم) و(عربي). ويضمّ هذا البنك أكثر من نصف مليون كلمة عربيّة مع مقابلاتها الإنجليزيّة، والفرنسيّة، واللاتينية أحياناً، في مختلف حقول المعرفة. وقد استقيت تلك الكلمات والمصطلحات من منشورات المجامع اللغويّة العربيّة، ومكتب تنسيق التعريب، والمنظَّمات العربيّة والدولية، ومن معاجم أحاديّة اللغة أو ثنائيّتها (المسعودي، ١٩٨٥م، ص ص ٩١ ١٠٧).

٢ - البنك الآلي السعوديّ للمصطلحات (باسم):

قررت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنيّة إنشاء البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم) سنة ١٩٨٣، مساهمة منها في تعريب العلوم والتقنيّات؛ فعهدت إلى اللغويّ السعوديّ الدكتور محمود إسماعيل صالح بالإشراف على عملية الإنشاء. ومن أهداف

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

هذا البنك تزويد مؤسسات الدولة بالمصطلحات العلميّة والتقنيّة، وتوفير أداة آليّة تُعِين الباحثين على وضع المصطلحات العلميّة والتقنيّة الجديدة، وتدريب المهتمّين منهم على أساليب معالجة المصطلحات العلميّة وتعريبها بطريقة علمية. ويستمد هذا البنك المصطلحات العلميّة والتقنيّة التي يخزنها من المؤسسات العربيّة المعنيّة كالمجامع اللغويّة والعلميّة العربيّة ومكتب تنسيق التعريب ومعاجمه الموحدة. ويتعامل هذا البنك مع المصطلحات العربيّة والإنجليزيّة، وأحياناً المصطلحات الفرنسيّة والألمانيّة كذلك. وتضمّ مداخله المعلومات الآتية: المصطلح العربيّ، المصطلح الأجنبيّ، التصنيف، التعريف، مصدر المصطلح، معلومات نحويّة عنه، المرادفات، إلخ.(المركز الوطني السعودي للعلوم والتكنولوجيا، ١٩٨٤م، ص ص ٣٠١-٣٠٥).

٣- قاعدة المُعطَيات المصطلحيّة (قمم) بتونس:

أنشأ المعهد القوميّ للمواصفات والمِلْكيَّة الصناعيّة في تونس هذا البنك حوالي عام ١٩٨٦، ويعمل بالتعاون مع المجمع التونسيّ (بيت الحكمة)، ويستهدف المصطلحات الموحَّدة في العلوم والفنون المختلفة. وقد نظَّم المعهد القومي للمواصفات والمِلْكية الصناعيّة ندوتَين في تونس عن قضايا المصطلح، بالتعاون مع مركز المعلومات الدوليّ لعلم المصطلح (إنفوترم) هما: « ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً» (تونس، يوليوز/ تموز ١٩٨٦)، و» ندوة التقييس والتوحيد المصطلحيَّين في النظرية والتطبيق» (تونس، مارس/ آذار ١٩٨٩). ويفيد المعهد من خبرة عدد من اللغويين التونسيين البارزين مثل الدكتور عبد اللطيف عبيد.

٤- بنك مجمع اللغة العربيّة للمصطلحات في الأردن:

بمبادرة من الدكتور عبد الكريم خليفة، رئيس مجمع اللغة العربية الأردنيّ، تأسّس هذا البنك عام ١٩٨٨. ويرمي إلى جمع المصطلحات ومعالجتها، وتنظيمها وتوفير وسائل توزيعها والتأثير في استعمالها، وتشجيع البحث في المنهجيات اللنظرية والتطبيقية في علم المصطلح وصناعته، وتقديم خدمات مصطلحيّة للباحثين. وتشتمل مداخل البنك على المصطلحات، وتصنيفها، وتعريفها ومصادرها، ومقابلاتها الإنجليزيّة. ويستقي البنك مصطلحاته من المجامع اللغويّة والعلميّة العربيّة، ومعاجم مكتب تنسيق التعريب، ومطبوعات الاتحادات والمنظمات الدوليّة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٥- بنك المصطلحات في مكتب تنسيق التعريب:

بدأ هذا البنك عمله في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. ويزود مستعمليه بالمصطلحات العلميّة والتقنيّة العربيّة الموحَّدة التي أقرَّتها مؤتمرات التعريب العربيّة مع مقابلاتها الإنجليزيّة والفرنسيّة، وأحياناً بتعريفاتها باللغة العربية. وقد أخذ هذا البنك بتخزين محتويات مجلة «**اللسان العربي**» التي أصدرها مدير المكتب عند تأسيسه، العالم المغربي الراحل عبد العزيز بنعبدالله (صيني، ١٩٨٤م، ص ص ٣٥-٣٩).

٧) مرصد المصطلحات:

تشير المعاجم العربية إلى أن (رَصَدَ يرصد رصداً فهو راصدٌ في مرصدٍ) تعنى راقب الشخص أو الشيء. والمرصد هو المكان الذي يكمن فيه الراصد. وقد شاع استعمال هذه الكلمة في المراصد الفلكية. وكانت الشعوب القديمة، كالسومريين والمصريين القدماء يرصدون الأجرام السماوية بالعين المجردة لمعرفة أوقات الفيضانات، والبذر، والحصاد وغير ذلك. وكان البدو العرب يرصدون النجوم لمساعدتهم على معرفة الطريق التي يسلكونها أثناء السرى في الصحراء. وطوّر الفلكيون العرب المراصد واستطاعوا التعرف على حوالي ستة آلاف نجم وكوكب وتسميتها، ولا تزال هذه الأسماء العربية تُستخدم في معظم اللغات العالمية (بطرس، بدون تاريخ، ص ص ٧٦-١٤١)

وظهر استعمال مصطلح (رصد المصطلحات) و (المرصد المصطلحي) باللغات العالمية واللغة العربية في العقد الأخير من القرن الميلادي العشرين، ليدل على عملية مراقبة ما يستجد من مصطلحات علمية وفنية وتبيّن مفاهيمها، وإدماجها في اللغة المعنية، للاستفادة منها في التعليم والبحث العلمي والصناعة. وتتم عملية الرصد من خلال لجان علمية متخصصة. ويقوم أعضاء هذه اللجان، حسب تخصصاتهم، برصد المصطلحات الجديدة ومفاهيمها في المجلات التي تنشر البحوث العلمية الحديثة، وفي الشابكة (الإنترنت)، وفي آخر ما يُنشر من الكتب، وغيرها من المطبوعات.

والغاية من الدعوة إلى التعاون في إنشاء مرصد مصطلحي عربي هي قيام هذه المؤسسات المصطلحية العربية التي ذكرناها بالتنسيق فيما بينها لرصد المصطلحات الجديدة عن طريق تقسيم التخصصات فيما بينها وربط بنوك مصطلحاتها بشبكة عربية. وفي وسعها الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتّصال في إنشاء الشبكة المصطلحية المنشودة، بحيث تشترك فيها

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

جميع المجامع العربية وبنوك المصطلحات العربية والمؤسسات العربية المعنية الأخرى. ويمكن أن تُستخدَم هذه الشبكة وسيلةً لإشاعة المصطلح وإيصاله إلى كلّ بيت؛ بل يستطيع الباحثون والعلميون الاتّصال بها والاستفادة من مصطلحاتها ومعلوماتها الأخرى عن طريق الشابكة (الإنترنت) تماماً كما يتصلون بالمواقع العلمية الأخرى ويستفيدون من المعلومات المتوفرة فيها.

سيكون المرصد شبكة عربيّة للمصطلحات، تتبادل المؤسسات المشاركة فيه المعلومات المصطلحيّة، ويقف المختصون على مواطن الاتفاق والاختلاف في المصطلحات التي يستعملونها، إضافة إلى اطلاعهم على ما يستجد من مصطلحات. وتستطيع الشبكة المصطلحية العربية التعاون مع الشبكات المصطلحيّة العالميّة وبنوك المصطلحات في البلدان الإسلامية وفي العالم أجمع.

٨) مجالات التعاون في المرصد العربي للمصطلحات:

وتتعاون المؤسسات المشاركة في المرصد العربي للمصطلحات في مجالات عديدة أهمها:

أ - تبادل المعلومات:

المعلومات عما يستجد من مصطلحات ومفاهيم في مختلف التخصصات.

المعلومات عن المؤسّسات المصطلحية: أهدافها، نظامها الأساسي، تاريخ إنشائها، أسماء المسؤولين عنها، موازنتها، مشاريعها، منشوراتها الورقية والإلكترونية، عناوينها البريدية والإلكترونية، أرقام هواتفها ونواسخها، إلخ.

المعلومات عن المشاريع المصطلحية: عنوان المشروع، أهدافه، الفترة المحددة له، الباحثون القائمون عليه، نتائجه، إلخ.

المعلومات عن المراجع المصطلحية: المعلومات الببليوغرافية الكاملة عن المرجع، توفره في مدونة حاسوبية، إلخ.

المعلومات عن المصطلحين: اسم المصطلحي، تاريخ ميلاده، تخصصه، شهاداته، خبرته، عمله الحالي، المشاريع التي أنجزها، عناوينه البريدية والإلكترونية، رقم هاتفه وناسوخه، إلخ.

ب تبادل المصطلحات نفسها، مثل:

المصطلحات المجمعية،

مصطلحات الجامعيين والباحثين،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المصطلحات المنسَّقة (التي لم تقرّها مؤتمرات التعريب بعد)

المصطلحات الموحَّدة (التي أقرّتها مؤتمرات التعريب).

٩) المتطلبّات التقنية لتبادل المعلومات والمصطلحات:

يتطلَّب إنشاءُ المرصد العربي للمصطلحات تنسيقاً إداريّاً وتقنيّاً بين الأطراف المشاركة فيه، وأهم أوجه هذا التنسيق ما يأتي:

أ - اعتماد تصنيف مصطلحي موحَّد (تصنيف الإنفوترم):

توجد أنظمة تصنيف متعددة منها ما يتعلق بتصنيف مجالات المعرفة الإنسانية عامة مثل تصنيف ديوي العشري الذي يستخدَم في فهرسة المطبوعات في المكتبات، وتصنيف بنك المصطلحات الكندي الذي يقسّم المعرفة إلى ٢٦ باباً، ومنها ما يتعلق بتصنيف المعلومات المصطلحية خاصة، مثل التصنيف الذي وضعه مركز المعلومات الدولي للمصطلحية في فينا (INFOTERM) مؤخَّراً والذي ترجمناه إلى اللغة العربية بطلب من المركز نفسه ونشرناه في كتابنا " **علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية**» (القاسمي، ٢٠٠٨م، ص ص ٦٠٣ ٦١٩). ونقترح أن يعتمد المرصد العربي للمصطلحات تصنيف ديوي العشري المعدَّل للمكتبة العربية لتصنيف المعرفة، وأن يعتمد تصنيف (إنفوترم) الخاص بمجالات المصطلحية وفروعها.

ب - اعتماد مواصفات مصطلحية موحّدة (توصيات الإيزو):

من أجل تيسير خزن المصطلحات التي ترصدها المؤسّسات المشاركة في المرصد العربي للمصطلحات وتبادلها عربياً ودولياً بسهولة، لا بد من اعتماد معايير منظمة التقييس الدولية في جنيف (ISO)، خاصة توصيات اللجنة التقنية رقم ٣٧ في هذه المنظمة. وقد نُشِرت بعض هذه التوصيات مترجمة إلى العربية في مجلة " **اللسان العربي**»، كما أن الإيزو شكّلت لجنة ترجمة عربية تابعة لها تضم أعضاء من الأردن وتونس والجزائر والسعودية والكويت وليبيا والمغرب والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لترجمة توصياتها إلى العربية. وفي ما يأتي قائمة بالتوصيات الخمسة عشرة مع تبيان اللجنة الفرعيّة التي أصدرتها، ورقم المواصفة، وسنة صدورها آخر مرّة، وعنوانها:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اللجنة التقنيّة ٧٣/ اللجنة الفرعيّة ١ :

١ – الإيزو، التوصية رقم ٧٠٤، سنة ٢٠٠٠: **العمل المصطلحي المبادئ والطرائق.**

٢– الإيزو، التوصية رقم ٨٦٠،سنة ١٩٩٦ : **العمل المصطلحي التوافق بين المفاهيم والمصطلحات.**

٣ – الإيزو، التوصية رقم ١٠٨٧–١، سنة٢٠٠٠: **العمل المصطلحي المفردات، الجزء الأول: النظريّة والتطبيق.**

اللجنة التقنيّة ٧٣/ اللجنة الفرعيّة ٢ :

٤– الإيزو، التوصية رقم ٦٣٩/ ١، سنة ٢٠٠٢: **قواعد تمثيل أسماء اللغات، الجزء الأول،**

٥– الإيزو، التوصية رقم ٦٣٩ –٢، سنة ١٩٩٨: **قواعد تمثيل أسماء اللغات، الجزء الثاني،**

٦– الإيزو، التوصية رقم ١٩٥١، سنة ١٩٩٧: **الرموز المعجميّة والأعراف الطباعيّة المستعملة في التدوين المصطلحي.**

٧– الإيزو، التوصية رقم ١٠٢٤١، سنة ١٩٩٢: **المقاييس المصطلحيّة العالميّة: الإعداد والإخراج.**

٨– الإيزو، التوصية رقم ١٢١٩٩، سنة ٢٠٠٠: **الترتيب الألفبائيّ للبيانات المصطلحيّة والمعجميّة المتعدِّدة اللغات بالحرف اللاتينيّ.**

٩– الإيزو، التوصية رقم ١٢٦١٦، سنة ٢٠٠٢: **التدوين المصطلحيّ الموجَّه للترجمة.**

١٠– الإيزو، التوصية رقم ١٥١٨٨، سنة ٢٠٠١: **مبادئ التقييس المصطلحيّ.**

اللجنة التقنيّة ٧٣/ اللجنة الفرعيّة ٣:

١١– الإيزو، التوصية ١٠٨٧–٢، سنة ٢٠٠٠: **العمل المصطلحيّ المفردات، الجزء الثاني: التطبيقات الحاسوبيّة.**

١٢– الإيزو، التوصية ٦١٥٦، سنة ١٩٨٧: **صيغة تبادل الأشرطة المغنطة للسجلات المصطلحيّة والمعجميّة.**

١٣– الإيزو، التوصية ١٢٢٠٠، سنة ١٩٩٩: **التطبيقات الحاسوبية في علم المصطلح صيغة تبادل المصطلحات المقروءة بالحاسوب.**

١٤– الإيزو، التوصية ١٢٦٢٠، سنة ١٩٩٩: **التطبيقات الحاسوبيّة في علم المصطلح أصناف البيانات.**

١٥– الإيزو، التوصية ١٦٦٤٢، سنة ٢٠٠٣: **التطبيقات الحاسوبيّة في علم المصطلح إطار عمل للعلامات المصطلحيّة.**

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وجميع هذه التوصيات منشورة على موقع منظمة التقييس الدولية: (**www.OSI.gro**).

ج - اعتماد استمارة تخزين موحَّدة (الاستمارة العربية).

كانت بنوك المصطلحات الأوربيّة قد اجتمعت في المركز الدوليّ للمعلومات المصطلحيّة (انفوترم INFOTERM) في فينا عام ١٩٧٩ واتفقت على المعايير النوعيّة الواجب توفُّرها في كلّ مصطلح يُخزَن في أيّ بنك من بنوك المصطلحات المتعاونة. وأفادت بنوك المصطلحات العربية من هذه المعايير. وينبغي أن تشتمل الاستمارة العربية للمصطلحات التي يراد تخزينها في المرصد العربي للمصطلحات على ما يأتي:

١. **رمز أو رقم المصطلح**: ينبغي أن ينضوي كلّ مصطلح يُخزن في الحاسوب تحت رمز يمكن التعرف بواسطته على سجله، لكي يسهل استعادته، أو تغييره، أو الإضافة إليه، أو التقليل من المعلومات المتعلّقة به، أو حتّى مسحه عند الضرورة.

٢. **رمز أو رقم المفهوم**: يُعطى لكلّ مفهوم رقم أو رمز يساعد على التعرف على سجله في قاعدة المعلومات.

٣. **رمز أو رقم المجال العلميّ**:يجب الإشارة إلى حقل الاختصاص الذي ينتمي إليه المصطلح، مثل: الهندسة الكهربائيّة، أو الهندسة المدنيّة، أو الهندسة الميكانيكيّة، أو الهندسة الكيمياويّة، الخ.، لأنّ المصطلح قد يتغير مدلوله من فرع إلى أخر من فروع العلم والتكنولوجيا. وقد يُستقى هذا الرقم من نظام التصنيف الذي يتبناه البنك.

٤. **مرتبة الصلاحيّة** : يُعطى كلّ مصطلح مرتبة أو درجة تبيّن مدى الاعتماد عليه من حيث صلاحيته أو شرعيته. فهل هو موثوق به جداً، أو موثوق به إلى حدّ ما، أو مؤقت. وفي نطاق توحيد المصطلحات في الوطن العربيّ، يجب أن نشير إلى ما إذا كان المصطلح موحَّداً تمّ إقراره من قبل مؤتمرات التعريب العربية، أو وضعه مجمع لغوي، أو اعتمده اتحاد مهنيّ عربيّ مثل الاتحاد العربيّ للألعاب الرياضية أو اتحاد الأطباء العرب،، أو اعتمدته منظَّمة عربيّة أو دوليّة، أو اقترحه فرد متخصِّص، الخ.

٥. **تاريخ إدخال البيانات**

٦. **اسم الشخص الذي وفّر البيانات**: وأدخلها في الحاسوب، أو الرمز الذي يشير إلى ذلك الشخص.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٧. **اسم المصطلحيّ**: أو المدقق الذي دقق البيانات قبل إدخالها في الحاسوب.

٨. **المصطلح في صورته المختزَلة**: إن وجدت.

٩. **المصطلح في صورته الكاملة.**

١٠. **مصدر المصطلح**: يُذكَر المصدر الذي استُقي منه المصطلح. وهذا المصدر قد يكون كتاباً أو معجماً أو مجلةً علميّةً، أو غير ذلك.

١١. **تاريخ الوضع**: يُذكر أمام المصطلح تاريخ وضعه أو تحديثه أو التخلّي عنه أو تاريخ المطبوع الذي استُقي منه المصطلح..

١٢. **اسم الواضع**: يُنسَب المصطلح إلى الجهة التي وضعته أو ولّدته. وفي حالة المصطلحات العربيّة، يُذكر اسم المجمع اللغويّ الذي وضعه، مثل مجمع بغداد أو دمشق أو القاهرة أو عمان أو الرباط أو الخرطوم، الخ. أو اسم المعجميّ الذي اقترح المصطلح مثل بعلبكي أو الخطيب، وهكذا.

١٣. **مصدر المصطلح**: وهنا يجب الإشارة إلى اللغة التي وُضع فيها المصطلح أوّلاً، والكتاب أو البحث الذي ورد فيه.

وإضافة إلى هذه المعايير النوعيّة الرئيسة، هنالك معلومات إضافيّة لها أهمّيّة خاصة في حقل المصطلحات وتيسير الاستفادة منها، وهي:

١٤. **تعاريف المصطلح**: أي المفاهيم التي يُعبّر عنها المصطلح. وينبغي أن يُذكر كذلك مصدر التعريف أو الشرح.

١٥. **شواهد مختارة** تبيّن كيفية استعمال المصطلح في سياق لغويّ حيّ، وينبغي كذلك ذكر مصدر الشاهد أو المثال.

١٦. **المرادف أو مرادفات المصطلح**: إن وجدت،

١٧. **نقيض المصطلح أو ضدّه**: إن وجد.

١٨. **الكلمة المفتاح**: في حالة المصطلحات المكوّنة من أكثر من كلمة.

١٩. **اللغة الأجنبيّة**: التي تُرجِم منها المصطلح.

٢٠. **شمولية المصطلح**: في شكله الراهن من حيث صلته بآلة معينّة أو نظام خاصّ، كما هو الحال في التكنولوجيا.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٢١. **الحدود الجغرافيّة للمصطلح**: لمعرفة ما إذا كان مستعمَلاً في بلد معين أم في جميع البلدان الناطقة بتلك اللغة. فمثلاً، في حالة المصطلح الإنكليزيّ، ينبغي أن يُنصّ على كونه بريطانيّاً أو أمريكيّاً، وإلا فيطلق أي لا نشير إلى شيء، وهذا يعني أنّه مستعمل في جميع البلدان الناطقة بالإنكليزيّة.

٢٢. **المعلومات اللغويّة**: التي تساعد السائل على نطق المصطلح بصورة صحيحة وتبيّن سلوك المصطلح الصرفي والإعرابي والإملائي.

٢٣. **المستويات اللغويّة**: التي يُستعمَل فيها المصطلح؛ فهل يستعمل في المختبر فقط، أو في المصنع، أو في لغة الإشهار؟ وهكذا.

٢٤. **توصيات حول الاستعمال**: فنشير إلى أنّ المصطلح مسموح به، أو غير مرغوب فيه، أو أنّه يتألّف من جزأين يُمكن فصلهما أو لا يُمكن، وهكذا.

٢٥. **في حالة المصطلحات المخزونة في بنك المصطلحات متعدّد اللغات يجب الإشارة إلى تلك المصطلحات التي لا يمكن أن تكون أساساً للبحث عنه في البنك.**

٢٦. **المعلومات البيليوغرافية**: لمن يرغب في الاستزادة في قراءة مراجع تبحث في المصطلح أو ورد فيها المصطلح.

٢٧. **الملاحظات**: هذه هي العناصر الرئيسة في البطاقة أو الجذاذة المصطلحيّة النموذجيّة. وقد يُضيف بنك المصطلحات إليها عناصر أخرى تستجيب إلى حاجاته وخصوصياته. ولكنّ اتّباع التسلسل العالميّ الموحَّد للعناصر المذكورة يُيسّر تبادل المصطلحات والمعلومات المتعلّقة بها بين بنوك المصطلحات المختلفة.

ويمكن أقتناء أنظمة إدارة المصطلحات Terminology Management Systems، وهي برمجيّات صُمِّمت خصّيصاً لمساعدة المصطلحيّين على تخزين المصطلحات ومعالجتها واسترجاعها. وهي شبيهة بالبرمجيّات التي يستخدمها المحاسبون في الشركات لتنظيم حساباتهم، أو بتلك البرمجيّات التي يستخدمها المكتبيّون لمساعدتهم على فهرسة الكُتُب، وتصنيفها، وإعارتها، واستعادتها.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المراجع:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤). تقرير التنمية البشرية، في الرابط: www.undp.org.

- بطرس، أنطوان. (بدون تاريخ). العصور العربية لعلم الفلك. منشور إلكترونيا على الشابكة بالرابط:

http://www.irthsumer.com/site/arabic/PDF/FullAstroBk%20%281%29.pdf

- التهاوني، محمد علي. (١٩٦٣م). كشاف اصطلاحات الفنون، (تحقيق لطفي عبد البديع). القاهرة: المؤسسة المصرية.

- صيني، محمود إسماعيل. (١٩٨٤م). بنوك المصطلحات الآلية. مجلة الفيصل، العدد ٨٤ .

- عبيد، عبد اللطيف. (٢٠٠٩م). المرصد المصطلحي أداة لتطوير المصطلح العربي وإشاعته. مجلة الجامعة المغاربية، العدد ٧.

- فريد، وفاء كامل. (٢٠٠٤م). المجامع العربية وقضايا اللغة. القاهرة: عالم الكتب.

- القاسمي، علي.(٢٠٠٨). علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية . بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

- القاسمي، علي. (٢٠٠٩م). لغة الطفل العربي: دراسات في السياسة اللغوية وعلم اللغة النفسي . بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

- المركز الوطني السعودي للعلوم والتكنولوجيا. (١٩٨٤م). البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم)، مجلة اللسان العربي، العدد ٣٤ .

- المسعودي، ليلى. (١٩٨٥م). قاعدة المعطيات المعجمية « المُعربي»، مجلة اللسان العربي، العدد ٢٥ .

-The International Network for Terminology.(2015). www.termnet.org

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

تَرْسيمُ المازيغيةِ - حَلٌّ أم عَقْدٌ؟

أ.د.صالح بلعيد

ملخص الدراسة:

تنصّ إشكالية هذه المقاربة على مناقشة قضية لغوية في القطر الجزائري؛ الذي يحتكم إلى تعدّد لغوي. لغة رسمية (عربية) لغة وطنية (مازيغية). ويدور الجدل الآن حول ضرورة ترسيم المازيغية فذلك هو الحلّ السليم الذي تراه فئة مشبعة بالثقافة الفرنسية، وفئة معرّبة معارضة؛ نرى أن ذلك يُدخل الجزائر في صراع لغوي مآله كسر الانسجام الجمعي بين فئات المجتمع الجزائري الذي عرف وَحْدَة لغوية رمزية محترمة بالعربية، وأداء لغوي وظيفي محلي بالمازيغية، وأن المركزية اللغوية هي الضامن لوَحْدة الشعب الجزائري، وكلّ خروج عن اتفاق الأجداد هو خلق فُرقة بين أبناء الشعب الجزائري الواحد، وذلك ما يؤدي إلى اللاأمن لغوي.

وفي كل هذا هناك محاذير يجب أن يأخذها أصحاب القرار السياسي في الدستور الجزائري الذي سيطرح للاستفتاء العام ٢٠١٥.

المقدّمة:

تعيش الجزائرُ واقعاً لغوياً مُتعدداً في الاستعمال اللّغوي الفِعْلي، لا في الاستعمال اللّغوي القويّ، وهذا عَبْر استعمالات لغوية يومية يُمارسها الجزائريون: استعمال تعليمي استعمال إداري ممارسة شفاهية، والغالب في هذه الاستعمالات اللّغوية استعمال اللّغة العربية بفصِيحها ودارجِها؛ وهي لغة الخطاب الرّسمي، ولغة الإدارة والمدرسة والإعلام في **القوّة** لا في الفِعْل. وبقيت هذه اللّغة تقرُب إلى الرّسمية بفعل الإدارة الخفيّة، واستعمالها المقصود للغة الفرنسية. إنّ العربية في الجزائر لغة الحاضر الغائب؛ فهي تلك اللّغة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المَورُوثة التي صانتْها الألسنةُ من عوادي الدَّخيل ونكْل الاستعمار. وأما اللّغة المازيغية الوطنية التّراثية، فهي اللغة الشفاهية التي بقيت في التّداول، ودخلت سوقَ التّدريس باحتشام، ولم تنلِ التّعميمَ والشّمولَ والتّرسيمَ في المَحال. وأما لغة الحاضر الحاضر، فهي الموسومة باللّغة الأجنبية في **الفِعْل**، لا في القوّة؛ باعتبارها لغةَ النُّخبة. ومن وراء هذا لم نَرَ تراتبيةً لغوية حقيقيةً؛ يحتكم إليها الجزائريون في استعمالاتهم اللّغوية؛ تُميِّزهم كباقي الأُمم، فيعيشون شبهَ صراعٍ لغويٍّ غير مُعلن؛ وهو عبارة عن فوضى استعمال لغوي بالفِعْل.

وفي هذه الفوضى اللّغوية الخارجة عن الحدود الدُّستورية، وعن الاستعمال الفِعْلي لأعماق الجزائر نجد اللّغةَ الفرنسية (لغة العدو بالأمس) تتصدّر وتأخذ مواطنةَ اللّغتين الوطنيتين: العربية+ المازيغية بفِعْل التّسامح في تطبيق قوانين الجمهورية، وتسويف المسألة إلى الزّمن الذي لا يأتي؛ على اعتبار أنّ المسألة اللّغوية من الأمور الشّكلية. ومن خلال واقعنا اللّغوي تعيش الجزائر -من خلال مُثقفيها النّاطقين بالفرنسية والمازيغية- الحراكَ الثّقافيَّ لفَرْض ترسيم المازيغية في دستور عام ٢٠١٥م، على اعتبار أنّ ذلك هو الحلّ للتشنّج اللّغوي الظاهر القائم منذ سنة ١٩٨٠م، فالمشكلة اللّغوية تُحلّ عن طريق **ترسيم المازيغية** لغةً ثانيةً إلى جانب العربية. وهناك من النّخبة المُعرّبة من يرى بأنّ ترسيم المازيغية سوف يُدخِل الجزائرَ في مشكلة أخرى، أو في الفوضى اللّغوية التي ما لها من مَخرج، وسوف تأخذ مجرىً آخرَ أعقد وأشدّ وأنكل، بل ستعرفُ الجزائرُ متاهاتٍ لغويةً من خلال الفعل التّرسيمي - إذا حدث- وتطرح هذه النّخبة مشكلات ترسيم المازيغية كما يلي:

١- هل نحن -الجزائريين- بحاجة الآن إلى ترسيم لغة ثانية، أو أنّ **ترسيم المازيغية** سوف يُخرجنا من التّخلّف؟ ألا يدخل إثارة المسألة -في هذا الوقت- في باب تحريك الفتنة النّائمة؟

٢- ألا يُعدّ البتُّ في مسألة **ترسيم المازيغية** أمراً مُستعْجلاً، وبخاصّةٍ في مسألة ذات خصوصية مُجتمعية، فالأمرُ يحتاج إلى توافق وطني، وإلى هدوء عامّ، حتى تُطرحَ المسألةُ بصفة طوعية، ودون ضغطٍ ولا إكراهٍ؛ لأنّ المسألة اللّغوية هي تنميط أجيال لاحقة، فلا يجب التّسرّع في هذه المسألة؟

٣- ألا يدخلُ **ترسيمُ المازيغية** في باب إسكات بعضِ ساكنة المناطق المُنادية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بالتّرسيم، وربّما تحت ضغوط دولية، وتحصل الاستجابة البسيطة دون دراسات علمية، واستشارات قبلية، علماً أنّ المسألة اللّغوية تحتاج إلى تهيئة لغوية، وإلى حوار وطنيٍّ قبليٍّ، ومن ثمّ إلى استفتاء شعبيٍّ عامّ؟

٤- ما هي المازيغية التي يقع الإجماعُ عليها، وفي الجزائر مازيغيات، وكيف تُفرض على الشّعب الجزائري مازيغيةُ منطقة، أو مازيغيةٌ مُصطنعةٌ، ونعرف أنّ اللّغة المُصطنَعة مآلُها الانقراض.

٥- أوَ ليس **ترسيمُ المازيغية** يعني القطيعة مع العَرَب، ومع تراثنا العربي، بل قد يكون مَدعاة للتّماهي مع الذات الغربية على أساس أنّنا لا ننتمي إلى العُروبة لساناً وجغرافية وحضارة، كأنّنا لنا خصوصياتنا اللّغوية التي تفصلنا عن الأمّة العربية؟

٦- ألمْ يتصوّرِ السّياسيون ما سوف تؤول إليه الجزائرُ من فوضى لغوية، بعد ترسيم لغتين، ومن تجاذب مناطق، ومن فوضى لغوية، والذي قد يؤدّي إلى خلخلة الأوضاع الانسجامية بين الجزائريين. وقد يكون ذلك مِفتاح مُطالبة بعض المناطق بالحكم المحلي؟

٧- ألا يُعدّ **ترسيمُ المازيغية** إلى جانب العربية مَطيّةَ المناداة بالفرنسية، وهو باب الحنين إلى لغة (Votaire) ڤولتير) ليس إلاّ، ويكون تحت طائلة الفشل التّرسيمي الذي تُخلق له مُسبباته؟

٨- كيف نرفع شعارَ ترسيم لغة ثانية، في هذا الوقت الذي تسعى الأمم المتّحدة التّقليل من اعتماد اللّغات، وفي ظلّ انقراض الكثير من اللّغات؟

٩- ألا يعني **ترسيم المازيغية**؛ أنّنا -نحن الجزائريين- لا نتواصل في ما بيننا علماً أنّ لغة التّواصل الجمعي حالياً هي: العربية، ونلتجئ إلى الفرنسية في المصطلحات العلمية؟

١١- ألم نسأل أنفسَنا معَ مَنْ نتواصل؟ ماذا نفيد من هذه اللّغة؟ وإلى من نقدّم الإنتاج الأدبي؟

١٢- ألم يوجد في وطننا ستة آداءات، ما هو الأداء النّموذج المتّبع؟ وما هو نمط الخطّ الذي تُكتب به؟ أسئلة شائكة، أو ليس ذلك ما قد يدخلنا في حروب اللّغات؟

١٣- ألم نُفكّر في تلك الفاتورة المالية الكبيرة المُكْلِفة في التّهيئة اللّغوية، وفي ترجمة الوثائق وفي مُلحقات اللّغة الرّسمية من توفير اللّغويين والأعوان واللّوحات و...؟

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ومن خلال هذين الرأيين؛ أريد تقديمَ أفكار للمُخطّطين وأهل القرار، وكلّ من يهمّه الشّأن اللّغوي في الجزائر، باعتباري مُثقفاً جزائرياً، وأحملُ همَّ الشّأن العامّ، كما أعيش هذا الحراك اللّغوي المُنادي بترسيم المازيغية، وفي ذات الوقت أعيش هذ الصّراع اللّغوي أو الفوضى اللّغوية في الاستعمال الدائم، وفي المكتوب الرّسمي وغير الرّسمي. ولذا حَقّ عليَ تقديم أفكار لصاحب القرار، وكان عليَ كذلك الحديث عن المسألة وهي في الصورة الافتراضية. **وما سوف أقدّمه لا ينفي رأيَ من يقول بضرورة التّرسيم ولا يُساند من يقول: إنّ ترسيم المازيغية فوضَى ومتاهةٌ.** فرأيي عبارة عن محاذير؛ نروم أن تكون في بال صاحب القرار؛ باعتبار أنّ ترسيمَ لغةٍ ثانيةٍ في أيّ بلد له محاسنُه وله مساوئُه، ولهذا كان علينا التّخطيط والتّخطيط ثمّ التّخطيط، والاحتراز والتّحرّج وتصوُّر الفَشَل. ومن هنا، تجدر الإشارة إلى ضرورة تركيز التّفكير؛ حيث نعي أين نضع أرجلَنا قبل الحسم؛ كي لا نعيش المغامرةَ. علماً أنّ ترسيم لغة ثانية تحصل تحت طائلة الحالات الخصوصية جداً جداً، والتي تكون حلاً لفتنة وطنية، أو تعمل تلك اللّغة الثانية على حلّ قضايا التّواصل، وتكون من باب الإضافة النّوعية للغة الرّسمية الأولى إذا كان لها فقر لغوي أو علمي، وعند ذلك تسهُل الحلولُ، وتهون المصاريفُ.

١ - معنى رسمية اللّغة: في العادة ترسّم اللّغة الوطنية والتي ينصّ عليها الدستور أو المواثيق الوطنية، ويمكن أن يكون في البلد أكثر من لغة واحدة رسمية. وصفة الرسمية تأخذ جوهر الأولية وإقامة المؤسّسات العاملة على ترقيتها، والعمل بها في كلّ المرافق العمومية، وتكون لسان حال الدولة ولغة الخطاب السياسي، وما يتبع ذلك من تمثيل في الداخل والخارج. اللّغة الرّسمية هي لغة الرّمز أو المركز أو القرار واللّغة الجامعة. وتختار الدّول رسمية اللّغة من مواثيقها ومراجعها الحضارية أو التاريخية أو العلمية أو الثّورية... ويكون لها صفة الاحترام والتقديس، وتعمل الدّولة على النّفقة من أجل ترقيتها والدفع بها لتكون لغة المعاملات الدائمة للمجتمع. وأحياناً لا ينصّ على دستورية لغة من اللّغات، ولكن تظهر آثار الدّولة في المحافظة عليها، والعمل على تنميتها واستعمالها في مختلف المجالات، وهذا ما هو منصوص في رسمية اللّغة الإنكليزية التي لم ينصّ عليها الدستور الأمريكي ولكنّها محترمة من كلّ الأمريكان، ولا جدال فيها، ولا جعلها في جدول مناقشتها إذا كانت أو تكون صالحة للاستعمال

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وما يتبع ذلك. «... إنّ دستور الولايات المتحدة وقوانينها لا تنصّ على رسمية اللّغة الإنجليزية. ولكن مكانة اللّغة وقوّتها لا تستمدان من نصوص التشريعات بقدر ما تنبعان من الممارسة والفعل وسياسة الدولة اللّغوية المعلنة أو المضمرة، فمنذ ١٩٠٦م وحتى اليوم يتطلّب منح الجنسية الأمريكية من المرشّح مهارة معيّنة في استعمال اللّغة الإنجليزية. وأنّ الحكومة الأمريكية تنفق سنوياً مبلغ ١،٥ بليون (ألف وخمسمائة مليون) دولار على التربية اللّغوية؛ يخصّص معظمه لإحلال اللّغة الإنجليزية محلّ لغات الأقليات، ومن نتائج ذلك مثلاً، أنّ لغات الهنود الحمر آخذة في الانقراض؛ بحيث لم يبقَ منها حالياً إلاّ نصفها، ويتوقّع المختصّون أنّه في خلال الخمسين سنة القادمة لا يبقى منها على قيد الحياة سوى ٢٠ لغة» القاسمي، (٢٠٢/ ٨٢). ويضاف إلى هذا ما سوف يؤدّي إليه التّعدّد اللّغوي من إفراط في المصاريف وتضخيم الميزانية والمعاملات المِثلية، وهذا ما دفع الكثير من الأمم إلى تقليص اللّغات إلى الحدّ الأدنى «لقد بيّن تقرير قايانكور وجماعته (٢٠١٢) عن السياسات اللّغوية الرّسمية للأقاليم الكندية بتقدير كلفاتها وفوائدها، أنّ الأقاليم العشرة تنفق ما يناهز ٩٠٠ مليون دولار سنوياً على الخدمات الثّنائية الحكومية، وينضاف إلى هذا الرقم رقم الإنفاق الحكومي الفيدرالي على الثنائية الذي يصل إلى ١،٥ بليون، وهذا يعني أنّ مجمل الإنفاق الحكومي الكندي على الثنائية الرسمية يصل إلى ٢،٤ بليون تُستخلص من الضرائب التي يُؤديها المواطنون؛ أي بكلفة ٨٥ دولاراً لكل مواطن» الفهري (٢٠١٣/ ٢٥٩).

٢- **اللّغة الرّسمية والتّعدّد اللّغوي**: جميل أن تتعدّد لغوياً، ولكن الأجمل أن تحافظ على الموروث الطبيعي، وعلى فعل الأجداد، وتبحث عن تطوير هذا التعدّد اللّغوي بما يخدم الجميع، ويحافظ على التّماسك والتّعايش، ويسمح بالتّواصل الجمعي في الهدوء والاطمئنان، فلا نحتاج إلى التّرجمان بين الجزائريين. ومن هنا يجب الإقرار بأنّ التعدّد اللّغوي في بعض أبعاده يجعل التّواصل صعباً، وربّما يفتح بعض الجراح، وقد يخلق بعض المشاكل، وربّما في بعض المقامات تخلق بيئة لغوية غير صحية حيث تحصل الحوادث اللّسانية «قضية التعدّد اللّغوي إذن ليست دائماً مرادفة لتنوّع البيئة اللّغوية الطبيعي الموحي بالغنى والمتّشح برداء السّلام والتّسامح والتّعايش والوئام. بل قد يتحوّل المشهد إلى حلبة صراع وحقل من الألغام. وفي مثل هذا الوضع تقتضي

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الحكمة التّمييز [...] بين ما هو نعمة، وما هو نقمة وما هو بيئة نقية ينبغي أن نحافظ عليها ونقبلها بتنوّعها واختلافها، وما هو تلوّث ينبغي أن نعرف كيفية التّعامل معه» الودغيري، (٢٠١٤/ ٧). فتلاحظ الكلفة المادية التي تنفق في بلد فيه ثنائية لغوية، أوَ لَسْنا في غنىً عن هذه المصاريف التي لا نجني من ورائها إلاّ التّجاذب، ومن ثمّ اللّهف وراء احتلال مواقع اللّغات.

٣- معايير فرض اللّغة: تعمل مُعظم الأمم على فرض لغة المُعاملات والإدارة والتّعليم والخطاب السّياسي، وفي العادة تميل إلى اللّغة الوطنية؛ وهي لغة وطن ما، يعني غير مستوردة نتيجة الغزو أو الاستعمار، فتعمل بعض الأمم على إنزالها منزلتها الشّرفية والمقام الأوّل، وتقوم بتعميمها والعمل بها وتغلق نفسها على لغتها فقط، ومن وراء ذلك نرى هذه الأمم تعمل على الاتّفاق/ الفَرْض الفِعْلي للّغة الجامعة، والتي تجعلها لغةً رسميةً؛ يتمّ بها قضاء كلّ الأمور الرّسمية والتّواصلية والتّدريسية والبحثية. وهناك أُمم تنفتح على لغة/ لغات أجنبية فتجعلها لغة رسمية إلى جانب لغتها، أو تجعلها نافذةً تستفيد منها. وإذا كان في البلد أكثر من لغة، ولم يقعِ الإجماعُ على لغة واحدة، فهناك **معايير** واعتبارات تقوم بها الأمم لحلّ المسألة اللّغوية باعتماد:

٣/ ١- معيار قِدَم اللّغة/ لغة الأجداد.

٣/ ٢- معيار المُتّفق عليه من قبل السّلف، ولا رجعةَ فيه.

٣/ ٣- معيار الخروج من الاستعمار، والعمل على إحياء اللّغة الوطنية؛ لغة الشّخصية والمواطنة.

٣/ ٤- معيار الجانب الديني الجامع.

٣/ ٥- معيار الجانب العلمي والحضاري والتّاريخي.

٣/ ٦- معيار ترسيم لغة العاصمة.

٣/ ٧- معيار أو عامل الثّورة أو التّغيير.

٣/ ٨- معيار اعتماد أكثر من لغة وطنية لغة رسمية: لغتان ثلاث لغات أربع لغات.

٣/ ٩- معيار عدد السّكان، والنّظر إلى لغة الأغلبية.

٣/ ١٠- معيار الإبقاء على لغة المُستعمِر.

٣/ ١١- معيار المُهاجرين والمُواطنين.

٣/ ١٢- معيار الانتماء الحضاري والتّاريخي والجِواري.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٣/ ١٣– معيار التّعدّد اللّغوي، وفيه مَراتب مُتعدّدة:
٣/ ١٣–١-- لغة أعلى/ أقوى لغة دنيا، فشتّان بين: لغة فيل، ولغة بعوضة.
٣/ ١٣– ٢-- لغة علم/ حضارة أعلى من لغة غير علمية.
٣/ ١٣– ٣– لغة مشتركة، ولغة محلية...

والملاحظ في كلّ ما سردناه، بأنّه لا توجد وصفةٌ مُعيّنةٌ أخذتْها الأمم لعلاج المسألة اللّغوية، أو وصفة تعمل على ترسيم اللّغة الثّانية/ الثّالثة/ الرّابعة، بقدر ما توجد نماذج وأنماط واجتهادات الشّعوب والأُمم. فبعض الأُمم نجحت في حلّ مُعضلاتها اللّغوية؛ وهذا ما يُلاحظ في كلّ الدُّول المتقدّمة: الدُّول الكبار اقتصادياً، ومن يسمّون ب– G٨، ووصل هذا العدد الآن إلى G20. وبصفة عامّة؛ هم كبار العالم في التّنمية البشرية، وفي إنتاج التّكنولوجية. وبعض الدُّول لم تفلح في حلّ قضاياها اللّغوية؛ فبقيت تعيش الفوضى اللّغوية أو التّبعية المُطلقة، وهذا ما هو ملموس في الدُّول التي خرجت من الاستعمار الإنكليزي فَسَنّتْ في برامجها التّعدّد اللّغوي، وفيها دولٌ تراجعت عن اللّغات الوطنية، فأصبحت تابعةً للتاج البريطاني لغوياً. ودولٌ فقيرة مُعدَمَة تابعة للاستعمار الإسباني أو الهولندي، فهي لم تولِ المسألةَ اللّغويةَ ما يجب أن تُوَليَه، فتعيش على اللّغات الأجنبية. ودول تريد استرجاع اللّغات الوطنية، ولكن لغة المستعمر بقيت سائدةً، بمرافقة فِعْل النُّخبة الوطنية، فجعلت تلك النّخبة المجتمعَ يعيش صراعاتٍ داخليةً وثقافية بين ترقية اللّغات الوطنية، وبين عدم التّنصّل من لغة المستعمِر بالأمس، وهذا ما نجده في تلك الدّول التي استعمرتْها فرنسا خاصّة، أو عند تلك الدول التّابعة لنظام الفرنكفونية. ونجد دولاً أخرى تنظر إلى ربح الوقت في اختيار اللّغة المتقدّمة بدل إحياء/ تهيئة اللّغة الوطنية. وبعض الدُّول تنظر إلى المسألة اللّغوية من باب التّواصل فقط، ولا شيء مُهمّ في جانب الشّخصية أو المواطنة، فهي من المسائل التي عَفا عليها الزّمان... والحاصل في هذا، نرى فَرْض لغة نمطية على أنّها النّموذج الذي يسود في البلد؛ باعتماد معيار من المعايير السّالفة الذكر، ولدينا نماذج **فَرْض** من مثل:

– **فَرْض** تعريب الدواوين من قِبَل الخليفة (عبد الملك بن مروان).
– **فَرْض** اللّغة الفرنسية من قِبَل المَلِك (فرانسوا الأوّل) ومن جاء بعده من اليعاقبة.
– **فَرْض** توحيد اللّغات الألمانية في لغة واحدة هيّأ لها العالمان (الأخوان گريم)

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

معجماً سمّاه اللّغة الألمانية الموحّدة.

- **فَرْض** اللّغة العِبْرية الموحّدة من قِبَل الباحث (يهودا بني أليعازر) بمعجم اللّغة العبرية الحديثة.
- فَرْض التّخلّي عن الحرف العربي من قِبَل المقدّس (كمال أتاتورك).
- **فَرْض** الزعيم (ماو تسي تونغ) لغة الهان (لغة بكين) سنة ١٩٤٩ أثناء انتصار الثورة الشيوعية.
- **فَرْض** الفتنمة اللّغوية من قِبَل الرئيس (هُو شِي مِينُو).
- **فرض** اللّغة الإسپانية في غالبية دول أمريكا اللاتينية بحكم الاستعمار الإسپاني.
- **فَرْض** العولمة للّغة الإنكليزية لعلميتها.

ومن هذا **الفَرْض** نرى المسألةَ اللّغوية تأخذ أبعاداً مسكوتاً عنها، ولكن القافلة تسير دون صعوبات ونجحت الكثير من اللّغات في البلاد التي انتشرت فيها، وهناك من البلاد التي لم تستسغ الفَرْض، ولم يقع الاتّفاق على اللّغة المُعتمدة فبقيت المسألةُ اللّغوية شائكةً، بل إنّ بعض الأمم عاشت وما زالت تعيش صراعات بينية؛ بفعل غياب **اللّغة المُتّفق** عليها، أو **اللّغة المشتركة**. وهذا هو البقاء في المربّع الأوّل فلا تحصل الانطلاقة لما هو أبعد. وتبقى المسألةُ اللّغويةُ من العوائق التي تُفرمِل/ توقف الوصولَ إلى المستقبل وإلى الاستشراف؛ بفعل ما يُسمّى الصّراع اللّغوي/ الفوضى اللّغوية والتي لا نريد أن تسودَ عندنا في الجزائر، وهي غير موجودة قبل أواخر القرن الماضي؛ فهناك لغة جامعة (العربية) إلى جانب لغات شفاهية وظيفية، ولها مناطقها، ولم يقع الاهتمام بترقيتها؛ لأنّ ناطقيها أهملوها بِطَوْع نفسي مقبول وهذا من فِعل الأجداد، فنحن لسنا في موقع محاسبتهم، كما أنّه لم تقع الشّكاوى في التّعدّي اللّغوي بتاتاً من قبل لغة على لغة، ولم يقع الضيمُ في التّبادل والتّكامل اللّغوي والحضاري. فهناك تكامل لغوي في وطننا: لغة رسمية لها مَحالها، لغات وطنية لها وظائفُها، لغة أجنبية لها حدودها، إلاّ أنّ هناك بعض الحوادث اللّسانية بدأت تظهر في وقتنا المُعاصر من قبيل:

- قلّة الاعتزاز باللّغة الرّسمية، وعدم احترام المادة الثالثة من الدستور؛
- التّعدّي الصّارخ للفرنسية التي تأخذ مساحات يومية على حساب اللّغات الوطنية.
- طغيان الفرنسية في الاستعمال العامّ، واقتصار النُّخبة الوطنية عليها؛ على أنّها

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اللّغة الأجنبية الأولى والوحيدة، وهي لغة العلم والحضارة، ولا يقطر العلمُ إلاّ منها، فلا مفرّ منها.

– ظهور المُطالبة بإنزال المازيغية منزلة العربية، ما دام إنّها لغة وطنية.

– طغيان الفوضى في الاستعمال اللّغوي من قِبَل الإعلام، وعدم الاهتمام باللّغات الوطنية.

– ظهور الفوضى اللّغوية والتي لم تعطِ لنا الصورةَ المُميّزة في لغاتنا.

بالفعل، ومن وراء ذلك تعيش الجزائر –في وقتنا المعاصر– الصراعَ اللّغوي الموسوم بالفوضى اللّغوية، وفي هذا المقام لا أراهن على التّاريخ ولا على الدُّستور ولا على القانون؛ لأنّ المسألة مُنتهية في التّاريخ وفي الدستور وفي القانون علماً أنّ «الرّهان على القانون لا يحلّ الإشكال، ولا يهب الأمازيغية حقوقها المنشودة، بل القوانين هي أُطر مرجعية لتنفيذ الإرادة المُجتمعية» بوعلي، (٢٠١٥/ ٦٧). ولذلك أريد المحافظة على المرجعيات الوطنية، واعتبارها من المواثيق الأخلاقية التي يجب أن تُحترم؛ مثلما فعلت أمريكا ومملكة بريطانيا، فلم تنُصّا على دستورية اللّغة الإنكليزية، ولكنّهما يُوليانها كلّ التّقديس وهي لغة الجميع التي تُحترم بصورة أخلاقية. ولذلك نروم الخروجَ من هذه الفوضى بأقلّ الأضرار وبخاصّةٍ ما نشهده من تجييش وتجنيد من قبل النُّخبة الفرنسية/ المازيغية من حَراك يومي؛ مُستغلين وسائل الإعلام الثقيلة؛ وبكلّ ما لها من حمولة وضغط، وهم يُلحّون بأنّ الدُّستور الجديد لا بدّ أن ينصّ صراحة على **ترسيم المازيغية لغة ثانية** إلى جانب العربية المُرسّمة منذ دستور ١٩٦٣ وسيكون ذلك سِلْماً أو عَبْر مُظاهرات شعبية مَناطقية. كما يُنادي بعضُ المغتربين عن منطقة القبائل بالحُكم الكونفدرالي على غرار نموذج الإسبان، ويجيّشون شباباً في مناسبات لنشر ثقافة العداء لكلّ ما هو عربي، بما فيها مسح/ تخريب اللافتات المكتوبة بالعربية دون أن يحصل ذل ك في اللافتات المكتوبة بالفرنسية. علماً أنّ بعض ساكنة هذه المنطقة تُغازلها السّلطة في كلّ مطالبها لما لهم من نفوذ أجنبي، وبخاصّةٍ عند فرنسا، وهذا خوف المناداة بالحقوق اللّغوية للأقليات، وهذه الحقوق منصوص عليها في قرارات الأمم المتّحدة، وإن لم يكن ذلك؛ قد يكون تحت وقع بعض المعارضة البسيطة والتي ما فتئت تُنادي بترسيم المازيغية.

وفي الحقيقة تعيش الجزائرُ بعضَ الصراع/ التّنافر في المسألة اللّغوية، بل يمكن

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

تسميتها **بالمشكلة اللّغوية**؛ حيث تُطالب جهاتٌ وطنيةٌ، وبعضُ الأحزاب بترسيم المازيغية إلى جانب العربية، ونجد النّخبة الفرنسية تُهلّل لهذا الأمر، بدعوى أنّ هذا المطلب هو شرعي على اعتبار أصل لغة ساكنة شمال إفريقيا هي البربرية فلا بدّ أن تعود إلى بلدها. بالفعل تطرح المسألة على ضوء أنّ البربر هم أصل ساكنة شمال إفريقيا كما تنصّ عليه الكتب التي درسناها، علماً أنّ لكلّ أصل أصلاً، فأين اصولنا، وكيف نعرف الأصل، أليست أصولنا من تراب... وإنّ طرح الأصل في هذا الوقت يدخلنا في الأطروحة الميتافيزيقفية الغيبية، والغريب أنّ المسألة هذه يطرحها من يسمّون أنفسهم بالحداثيين، فهل ما يزال الحداثي يطرح مسألة الأصل؟ وأرى الحداثي هنا يطرح نمط الفكر الأسطوري، وما قبل التّاريخ أو ما قبل العقل. وعلى هذا فكلّ طرح لمسألة الأصل لا محلّ له، وطرحها يدخل في الرجعية والتّخلّف والفكر الاستعماري الصهيوني «غير أنّ الإيديولوجيات الطبقية الرجعية ومنها الاستعمارية اليوم، سرعان ما ترتدّ على ذلك التّراث لتعيد إنتاجه، وبالتالي توظيفه لا عقلانياً لخدمة مصالحها الاستغلالية والتسلّطية» إبراهيم أحمد ملحم «القصة التّرابطية قراءة في تجربة «احتمالات» أشويكة، (٢٠١٣/ ١٥٤). إنّ جميع ساكنة الشمال الإفريقي هم شعوب مغاربية؛ قرّروا مصيرهم وهو أحرار، وهذا منذ خمسة عشر قرناً، بمنطق الذوبان في وحدة الإسلام، ولغة الإسلام، وأرض السلام، وكلّ بحث في الجذور والأصول يدخل في الهيمنة وسيطرة الفرنكفونية؛ وهي إيديولوجية عنصرية ثقافياً، وإرهابية سياسياً. ولا يعني هذا الانتصار لفريق ضد فريق، وإنّما الانتصار للعقل والمنطق الذي يستوجب علينا طرحه للقارئ، وبخاصّة أنّ الطبقة المعرّبة تحجُم عن الإدلاء برأيها صراحةً، إن لم نفهم بأنّ هذا عندها يعني إمضاء شهادة وفاة غير مُعلنة للعربية في الجزائر. ومن هذا القبيل، فهناك من يرى بأنّ ترسيم لغة ثانية في الجزائر سيؤدّي إلى تفتيت الهُوية الجزائرية؛ لأنّ أيّة لغة لا تأخذ مكانها الرّسمي في فراغ، فهي ليست مُفردات تُتعلّم أو تظهر في اللافتات بل هي ثقافةٌ وتوجّهٌ وقِيَمٌ، وما يترتّب على ذلك من وُجدان للمشاهد أو للمتعلّم، ومن خلالها يمكن أن يحصل التّشنّج للغة من اللّغات، بل ان تكون هناك المقارنات، وعند ذلك لا يحصل ما هو مطلوب من التّرسيم، ولا هو من التّفعيل، وسيحصل انخفاض المستوى إلى ما هو أدنى من الحاضر حيث نرى تلاميذنا وطلابنا في هذا الوقت أُميين في استعمال

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اللّغتين: العربية+ الفرنسية، فإذا زِدنا له لغةً ثالثةً ورسميةً؛ فيصبح أُمياً بالثّلاث، وبذلك يتشتّت ارتقاء التّعليم والاستعمال اللّغوي، ويُزجّ بالتعليم في متاهة المتاهات ويَحُول دون جودة التّعليم والاستعمال.

٤- **الوعي بالمسألة اللّغوية:** إنّ الوعيَ بالمسألة اللّغوية أو بالمشكلة اللّغوية جزءٌ من الحلّ، فأن يقعَ الاعتزازُ باللّغات الوطنية فهو ضروري، بل يُعدّ شأناً أمْنِياً لا يقِلّ عن الأمن العسكري والمائي، وسوء الوعي بالمسألة اللّغوية هو الذي يعكس طُغيان اللّغة الأجنبية، وظهور الغُربة اللّغوية، وتسييد النّخبوية وذلك ما قد يؤدّي إلى حروب اللّغات، وظهور الخلافات البَيْنِيَة، بل هي مفتاح الحُروب الداخلية. وإنّ تَخَلّي الدُّول العربية عن القيام بِواجِب المواطنة اللّغوية هو الذي عَكَسَ هذا الطفح الذي بدأ يظهر في جسم الأمّة العربية، وهو سرطانٌ خطيرٌ يجب أن يُحارب في البداية؛ لأنّ دُوَلاً تقدّمت؛ حيث جعلت من لغاتها شيئاً مذكوراً، ودُوَلاً ما تزال تُراهن على اللّغات الأجنبية، فهي في ذَهاب وإدبار، ومصيرها إلى الخلف مدرار. وأخوف ما أخافه في هذه المسألة، أن تحصل من ورائها صراعات في فضاء الاستعمال وقد تخلق الإثنيات من العدم، وتتصارع اللّغتان (العربية والمازيغية) في الإدارات والمَحال والساحات العامّة؛ لأنّه لا يمكن أن تُعطي لكلتا اللّغتين نفس الحقوق والمساحات؛ فهناك اللّغةُ الفيلُ La langue éléphant واللّغةُ الذبابةُ La langue moustique كما يقول (جان لوي كالفي Jean Louis Calvet) فلا يمكن التّسوية بينهما بتاتاً، وقد يكون ذلك مفتاحاً للتجزئة، فكما قيل: «إنّ البلاد المُجزّأة لغوياً بشكل كبير بلاد فقيرة دائماً» كولماس، (٢٠٠٠/ ٦٩). والبلاد المُجزّأة لغوياً تتحمّل نفقات الكلفة الاقتصادية والنّفسية والمعرفية، وتسجيل التأخّر في كلّ المناحي، فهل نحن بحاجة إلى الرّجوع إلى الخلف، ولكي نرجع إلى الخلف؛ يعني تقدّمنا، فهل تقدمنا فعلاً؟ فنحن في الخلف دائماً، فإذا تراجعنا نسقط، فهل من سقوط أكثر من هذا. وهنا المصير المجهول في حرب اللّغات الذي تحدّثَ عنه الدكتور أبو القاسم سعد الله؛ «إذا دخلنا في حرب اللّغات، وأخاف أن تكون متابعة لتطبيق قول De Gaule إذا كُنّا خرجنا عسكرياً من الجزائر؛ فإنّنا ثقافياً لا نزال وسنبقى». ودو غول الذي صرّح في قضية فصل الصحراء الجزائرية وتكون تابعة لفرنسا، والخيار بينها وبين بقاء الفرنسية، فقال: «لو يتعيّنُ عليَ أن أختارَ بين بترول الصحراء، وبقاء اللّغة الفرنسية في الجزائر

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لاخترت بقاء اللّغة الفرنسية». أليست المسألةُ لها مَنْحى خَلْق مشكلة في الجزائر، يعني خَلْق بؤرة إيديولوجية، أو إمبريالية لغوية؛ هدفها خلق النّعرة المُميتة بين العربية والمازيغية لبقاء الفرنسية، ولذل نرى موتَ لغات البلد بتدريس وتعليم اللّغة الأجنبية بشكل قويّ، وبدافع المُبادلة اللّغوية لا بدافع الاطلاع والتثقيف، وهذا هو سلوك اللّغة الفرنسية؛ حيثما حلّت في البلد إلاّ وتركت نَفَثَها المُميت، بل تترك البلد يعيش على الاستنزاف، وبين التّذبذب في أخذ القرار، حيث تتدخّل الفرنكفونية في المسائل التّربوية والبحث العلمي، وتساوم الشّعوب على لغاتها.

٥- الواقع اللّغوي: يحتاج الموضوعُ إلى عِلاجٍ عَلَني يتقدّم فيها المُختصّون بِحُجج علمية تعمل على الإقناع السّياسي، مع تقديم منْهجيات السّير في الخرائط اللّغوية للاستعمال اللّغوي والانسجام الجمعي؛ للوصول إلى المحافظة على الهدوء، وإلى تغيير سِلْمي ونوعي يقبل به الجميع، وهذا ما يجب أن يكون بإشراك كافة المعنيين للإدلاء برأيهم لما للمسألة اللّغوية من أهميّة. وكان لا بدّ من الضّبط اللّساني من خلال إنشاء مُؤسّسات تقوم على ترقية اللّغات؛ بإنزال اللّغات حسب مقامها الطبيعي، وبحسب خرائطها اللّغوية، ومدى استعمالها في المحيط العامّ، وهذا للخروج من فوضى الصّراع اللّغوي في فوضى الاستعمال اللّغوي، إلى ضبط هذه الفوضى بقوانين صارمة؛ تُنزل اللّغاتِ الوطنية مَحالها المناسبة بشكل يُجنِبُنا التّجاذبَ والصراعَ والغلبةَ.

إنّ الواقع اللّغوي في الجزائر لا يحتاج إلى وصف؛ بقدر ما يحتاج إلى ضبط أُطُر الاستعمال اللّغوي ومدى أهميّة ترقية اللّغات الوطنية بالتّعليم الذي يُعدّ استثماراً **بالفِعْل والقوّة**، فلا يحتاج أن يعرفَ القارئُ مدى أهمية اللّغة الوطنية في التّعليم «إنّ نمو العلم وتقدّمه يعني تزايد المعرفة والمعلومات، وهذا النّمو ينعكس على تحسُّن عوامل الإنتاج؛ فالتّعليم يرفع من قدرة الإنسان على زيادة الإنتاج وتحقيق مُعدلات عالية للنّمو الاقتصادي؛ فبلد اليابان مثلاً، بالرّغم من نقص الموارد الطبيعية لديه، وعدم كفاية رؤوس الأموال، استطاع الوصولَ إلى مرحلة الانطلاق الذاتي، وعمل على تحقيق مُعدلات نموٍّ مرتفعةٍ، ويرجع ذلك إلى أثر التّعليم ودوره في الاقتصاد الياباني، أي إلى الاستثمار في البشر. أما الجزائر ومعظم البلدان العربية التي حاولت الاستثمار في البشر، فقد أثبتت تجاربها التي ركّزت على الاستثمار المادي فشلَ هذا الأسلوب في تحقيق التّنمية المرجوّة؛ حيث كانت هذه البلدان تعتمد على الوفرة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

النّسبية لعنصر العمال، استناداً إلى فكرة أنّ ندرةَ الموارد الاستثمارية هي سبب التّخلّف» العاربة، (٢٠١٣/ عدد خاص). ومن هنا لم تفلحِ المُخطّطاتُ التّنموية في إنتاج منظومة تربوية وطنية راقية مُخطّطاتٌ لم تعمل على دفع التّعليم إلى مَصَاف الرّقي؛ رغم ما يأخذه قطاع التّربية والتّعليم من ميزانية الدَّولة. وبالفعل فإنّ السّوق اللّغوية الاستعمالية في الجزائر لا تخرج عن تعليم العربية الفصيحة والفرنسية، ومؤخّراً تعليم المازيغية في مناطق محدودة، واستعمال الدارجة في الاستعمال العامّ. وكان من الأجدر بنا أن يقعَ الحديثُ باستفاضة في منهجيات واستراتيجيات المسألة اللّغوية، لما لها من فكّ الخِناق عن التّعدّد اللّغوي وعن الصّراعات اللّغوية بين العربية والفرنسية ومن ثمّ المازيغية، وما يحدث حالياً بين مُتحدثي اللّغات الوطنية واللّغة الأجنبية. وهذا الأمر يعود في أساسه إلى غياب أو ضعف السّياسة اللّغوية، ونقص في آليات السّياسة التّربوية التي لم تعمل على دمج وسائل الحداثة بالتّراث، والانتقال بالمتعلّم من مُتعلّم مُستهلك إلى مُتعلّم مُنتج، ومن لغة فقيرة إلى لغة مُنتجة يقصدها المُتعلّمون، وتكون وسيلةَ استثمارٍ حقيقيٍ، ولها مقامها في سوق الاستعمال. وفي كلّ هذا نرى المسألة اللّغوية تعيش شبكةَ العلاقات المفقودة الحلقات، فلا السّياسي (صاحب القرار) استمع للمختصّ، ولا المختصّ (منتج الأفكار) أبدى النّصيحة للسّياسي، وغابت/ انعدمت تلك العلاقة التي تخدم المصلحة الوطنية؛ علاقة المثقّف بالسّلطة التي تعمل على الرقي بالبلد؛ بالاستماع إلى الرأي المُخالف، والعمل بطريق المزج بين أفكار العالم المُنتج المقرون بالمشاريع، والمُخطّطات الخماسية التي تسنّها الحكومات. ومن هنا، فنرى ضرورة الاستماع للأطراف المعنية كي نفيد منها، وعلى صاحب القرار الفصل.

٥/ ١- رأي المُختصّين: إنّ الحديث في كلّ مرّة عن رأي المُختصّين، لهو حقيقة يُراد بها باطل؛ فالمختصّ يُلتجأُ إليه لإبداء رأيه، فهو لا يُخطّط؛ حيث التّخطيط سياسي في المقام الأوّل؛ لما له من اقتراح آليات: الوقت والبشر والمال والتّنفيذ والمتابعة، وهذه ليست من صلاحية المُختصّ، وعلي المُختصّ أن يبديَ رأيه فقط؛ لأنّ المُختصّ تنضح أفكارُه من لغته، ومن توجّه ثقافته، ومن قناعاته الشّخصية، ولهذا يُستشار في التوجّه العامّ الذي يأخذه السّياسي، وليس من حقّه الاعتراض ولا صُنْع القرار. فالمُختصّ يقدّم المنهجية لا المنهاج، وهذا بناءً على الصورة الموضّحة أدناه:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

السّياسي	المُختصّ
يعمل السّياسي على **فرض** توجّه لغوي	يعمل المختصّ على **تقديم** منهجية التّطبيق
يقدّم السّياسي أرضية عامّة لسياسة لغوية	يقوم المختصّ بتجسيد كيفيات تطبيق الأرضية
يستقي السّياسي التوجّه اللّغوي من الدستور/ الثورة/ الاستشارة	على المختص تطبيق التوجّه لا المناقشة
يستشير السّياسي المختّص	يطبّق المختصّ توجهات السياسي دون مناقشة

٦- **تحديد المصطلحات**: لماذا الحديث عن تحديد المصطلحات؟ كان لا بدّ من فكّ لغز (لغة أمّ/ اللّغة الأمّ) على اعتبار أنّ المُنادين بإقصاء العربية من اللّغات الوطنية؛ يرون بأنّها لغةٌ أجنبيةٌ في بلاد المغارب، فهي ليست لغة أمّ، وليست اللّغة الأمّ. وجاء فَرْضُها من قبل رجال البعث العربي في دولة الاستقلال في مؤتمر طرابلس سنة ١٩٦٣، والآن لا بدّ من إعادة البلد إلى لغة البلد، ولغة البلد هي المازيغية. ويبدو لي بأنّ هذا القول لا يقوله إلاّ من أراد بنا فتنة، وهو قول يبقى مُعلّقاً بقائله؛ حيث لا أساس له من الصحّة، ولذلك على المُختصّين توضيح هذه المصطلحات في الحدود التي يراها أهل اللّسانيات:

٦/ ١- **لغة أمّ**: La langue de la mère / Langue maternelle: وهي لغة المنشأ التي يفطُر عليها الإنسان في بيته الأوّل، ويطلق عليها كذلك **اللّغة الأهلية**، وهي لا تُتعلّم أبداً، حيث تُكتسب بالفطرة. وهذه اللّغة يَستبطن الطفلُ نظامَها اللّغويَ؛ بفعل الاحتكاك المتواصل، ويُنتِج بها أنماطاً بفعل قدرته اللّغوية الفطرية، انطلاقاً من النّموذج المثالي، وقد تكون هي اللّغة أمّ/ اللّغة الأصل، وقد تكون لهجة، أو لغة محلية أو وطنية، وقد تكون مكتوبة، وقد لا تكون.

وفي واقعنا اللّغوي الجزائري يواجه الطفل منذ مراحل الاكتساب التّعليمي الأوّلي واقعاً لغوياً دقيقاً فيه اللّغة العربية الفصحى؛ بمثابة لسان طارئ بالنّسبة إلى

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المحلية التي هي اللّسان الطبيعي المُكتسب بالفطرة، ويؤدّي أحياناً هذا الوضع إلى الصّراع؛ طالما اطّردَ لدى بعض الفئات المجتمعية، أي إنّ الطفل من خلال الأسرة والمجتمع يكتسب لغة أمّ/ اللّغة أمّ بشكل ازدواجي، وقد يشكّل له ذلك انفصاماً لغوياً وهذا خطر على تعلّم لغة أمّ/ اللّغة أمّ. ونجد هذا الوضع ذاته بالنّسبة للطفل المازيغي الذي اكتسب العاداتِ اللّغويةَ في لغته، ولما يدرس العربية يجد أحياناً بعض الصّعوبة في اكتساب عادات لغوية جديدة ومع كلّ هذا يرى المختصّون بأنّ لغة أمّ/ اللّغة الأمّ لا تُدخل الضَّيْمَ على تعلّم اللّغة الأولى، طالما أنّها لا تُدرّس، ولا يحسب الطفل على لغته الأولى (لغة أمّ) «ويعدّ الفرد من الناطقين بتلك اللّغة، على الرُّغم من أنّه يمكن أن يعدّ من الناطقين بعدد من اللّغات، وإذا كان قد تعلّمها بلا دراسة رسمية، وإنّما بطريقة طبيعية في العائلة أو المجتمع، كما يحصل لدى الطفل المزدوج اللّغة من أبوين يتكلّمان لغتين مختلفتين أو لدى طفل يعيش في بيئة متعدّدة اللّغات» القاسمي (٢٠٠٧) «الطفل واكتساب اللّغة بين النّظرية والتّطبيق».

٦/ ٢- **اللّغة الأمّ** Langue mère: نسبة إلى الأمّ، وما ترمز إليه من عطف وأمان وأصالة وجذور فحنان الأمّ لولدها فطري، وحبّ الولد للغته فطرية، والولد عندما يفطم يعرف لغته التي يستطيع أن يُضحي من أجلها كما يضحي على أمّه الغالية. كما سُميت هذه اللّغة باللّغة الأصلية، وهي تلك اللّغة التي قد تكون اللّغة الأمّ اللّغة الرّسمية التي وقع الإجماع عليها، ونصّ عليها الدُّستور، أو حصلت عن طريق الاستشارة الوطنية (الاستفتاء) ويمكن أن يكون للبلد الواحد أكثر من اللّغة الأمّ (الرّسميات) ولها وظائف إدارية على وجه الخصوص، إلا أنّ الدُّوَل التي اعتمدت تعدّد الألسنة الرّسمية لها أنظمة سياسية مناطقية مثل: جنوب أفريقيا/ سويسرا/ بلجيكا/ إسپانيا/ كندا... وإنّ اللّغة الأمّ لها وضع اعتباري متميّز عن اللّغات المحلية أو الأجنبية، ولها طابع الحماية القانونية بفعل المؤسّسات التي تقوم على تأهيلها وتعميمها.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الفروق بين لغة أمّ واللّغة الأمّ

لغة أمّ	اللّغة الأمّ
تُكتسب من الأسرة	تُكتسب من الأسرة والتلفاز والمجتمع والمدرسة
عامية/ محلية، وطنية	لغة مهذّبة/ فصحى
اكتسابها طَبْع	اكتسابها تطبّع
لغة وظيفية محلية	لغة محلية علمية إدارية رسمية
مستواها دارج أو لغة وطنية	لغة مستواها أعلى من الدارجة
لها أطلس لغوي محدود	أطلسها اللّغوي واسع
ثقافتها محدودة	ثقافتها واسعة
غير معيارية	لغة معيارية
لسان غير مهيمن لا يحتفظ بتكامل نسقه إلاّ في الجماعة التي يستعمل فيها	لسان مهيمن مسيطر وشرعي يكتسب شرعيته من الفئة العريضة لمستعمليه وللقوانين الحامية له
ناطق هذا اللّسان في مواجهة اللسان الجماعي، يعدل عن لسانه	ناطق هذا اللّسان لا يعدل عن لسانه إلا تنازلاً للغات الأجنبية

وإضافة إلى هذا، هناك فرق لغوي يجب الانتباه إليه:

- **اللّغة الأمّ**: التّعريف هنا بالألف واللاّم، وهو أقوى من غيره، وأُكّد بالوصف. والمعرّف أقوى من المنكّر، والتعريف عامّ ومعروف، ولا يحتاج إلى سند تكميلي.
- **لغة أمّ**: التّعريف هنا بالإضافة، هو أدنى من التّعريف بالألف واللاّم،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ويدخل في مسوّغات الابتداء بالنّكرة، والنّكرة أضعف من المعرفة؛ لأنّه يحتاج إلى سند نحوي تكميلي.

كما يُضاف في هذا المقام؛ تلك التّعريفات المصطلحية التي ينظر إليها كلّ باحث، وحسب النّظرة الآنية/ المُستقبلية التي يستهدفها؛ فالعالم اللّساني له تعريفه، والسّياسي له تعريفه، والمجاهد له تعريفه والفقيه له تعريفه... وتأخذ هذه التّعاريف في العادة الأبعاد التّربوية أو السّياسية أو العلمية، ولتأكيد النّظرة المُراد تبليغَها من وسيلة اللّغة. وفي دراسة قمتُ بها سنة ٢٠٠٤، كنتُ قد قدّمت تعريفاً للغة الأمّ من وجهة المعنيين كما يلي:

١- **التّعريف التّقليدي**: وهي لغة الأمّ المُربية Langue maternelle، أي تلك اللّغة التي يسمعها من أمّه في البيت في المراحل الأولى من الاكتساب اللّغوي.

٢- **التّعريف المنشئي**: تلك اللّغة التي يسمعها في محيطه العامّ، وتشمل لغةَ أهل الدار والتلفاز والألعاب اللّغوية التي يتعامل بها.

٣- **التّعريف السّياسي**: هي لغة الدُّستور، وتعلو فوق كلّ الآداءات التي يتواصل بها المجتمع. وهي اللّغة الرّسمية، باعتبارها رمزاً للوحدة الوطنية.

٤- **التّعريف الديني**: هي لغة الدين، وتملك سلطة الأنموذج، وتمارس نفوذاً لا يتوفّر لباقي اللّغات.

٥- **التّعريف الشّعبوي**: لغة المساواة وتكافؤ الحظوظ، وهي كلّ لغة تواصل في البلد.

٦- **التّعريف اللّساني**: نقلتُ قول الأستاذة الفرنسية Louise Dabène والتي تقول: «هي تلك اللّغة التي يتلقّها في المحيط المدرسي مهما تكن الوضعية الشّرعية لتلك اللّغة، والتي يعيش فيها التلميذ» Dabène (١٩٩٤). وقد مثّلت لذلك باللّغة العربية في الجزائر» بلعيد (٢٠٠٤/ ٥-٨). وما ينطبق على الجزائر ينطبق على الدُّول الحديثة التي خرجت من الاستقلال، ومعها تركة لغة المستعمر، فهي تنوء بحمل هذه التّركة التي تبقى في نظر الكثير تركةً يجب التّخلّص منها، مثل التّخلّص من أهلها، فهي تكملة للاستقلال في عمومه. وهناك توضيح آخر أريد وضعه في هذه التّرسيمة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اللّغة الأمّ	لغة أمّ
لغة تؤخذ عن طريق المُحاكاة أو التّعليم	لغة تؤخذ عن طريق المحاكاة
قد تكون اللّغة الأمّ هي لغة أمّ	قد تكون لغة أمّ هي اللّغة الأمّ
قد تكون اللّغة الأمّ لغة مُتبناة/ لغة أجنبية	لا تكون لغة أمّ إلاّ لغة وطنية
صيغة نحوية وصفية (صفة)	صيغة نحوية وصفية (مضاف إليه)
اللّغة الرّسمية المُعتمدة في الدستور	اللّغة المحلية/ الدارجة غير منصوص عليها
لغة التّدريس والإعلام والخطاب الرسمي	لغة محلية وظيفية
قد تكون للغة الأمّ أكثر من لغات الأمّ	ليس للغة أمّ إلاّ لغة واحدة/ دارج
تتعدّد اللّغات الأمّ في دول تُرسم أكثر من اللّغة الأمّ نموذج كندا هولندا بلجيكا . سويسرا...	قد ترسّم لغة أمّ في مناطقها. نموذج إسبانيا الهند – جنوب إفريقيا...

٦/ ٣- اللّغة الوطنية: هي لغة الوطن بحكم التّاريخ والإرث الوطني ولغة الأجداد، والفعل الحضاري الموروث منذ القديم. وهي لغة لم تأتِ بالغَزْو ولا بالفَرْض، وهي لغة الساكنة الأصليين، وتمثّل الهُوية/ لغة جهوية/ لغة أقلية... فهي لغة ليست وافدة رغم أنّها لا تحمل الصيغة القانونية. وفي العادة، فإنّ اللّغة الوطنية فوق اللّغة المحلية؛ لأنّ المحلية قد تكون الدارجة، بينما اللّغة الوطنية أعلى وأكثر في المساحة التي يتواجد فيها السّاكنة، وقد تكون اللّغة الوطنية لغة رسمية، وفيها تتمثّل:

٦/ ٣-١- لغة أمّ: وهي تلك اللّغة الأصلية الموروثة بفعل التّاريخ والجغرافية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والاستعمال العفوي من قبل الأوّلين.

٦/ ٣-٢- **اللّغة الأمّ**: هي تلك اللّغة الرّسمية التي تُستعمل في المدارس، وينصّ عليها الدُّستور، وهي لغة الخطاب الرّسمي والمدرسة والإعلام. وقد نجد في بعض البلاد أكثر من لغة أمّ، مثلاً: لغة أمّ١/ لغة أمّ٢/ لغة أمّ ٣...

٦/ ٣-٣- **اللّغة الأمّ ٢**: هي تلك اللّغات المحلية، وهي في العادة لغة محكية كالدوارج عندنا أو المازيغيات، وهي من اللّغات الوطنية، وبعضها لها مستوى من مستويات اللّغة الأمّ١.

وهناك من لا يفرّق بين اللّغة المحلية، ويعدّها اللّغة الوطنية، وفي الحقيقة هناك فروق، وهناك قواسم مشتركة. فتفرق اللّغة الوطنية عن المحلية، بأنّ اللّغة المحلية لا تكون لغة رسمية ولا وطنية، بينما اللّغة الوطنية يمكن أن تكون لغة رسمية؛ وإذا وقع الاعتراف الدستوري بالوطنية تترقى. اللّغة المحلية لا تُقام لها المؤسّسات، بينما يمكن أن تكون للغة الوطنية مؤسّسات، ولكنّها ليست مثل مؤسّسات اللّغة الرّسمية. اللّغة المحلية يمكن أن يمنع التّحدّث بها في المؤسّسات الرسمية: الإدارة/ المحاكم/ الكتابة الرّسمية... بينما اللّغة الوطنية حقّ استعمالها في مناطقها في مؤسّسات الدولة، عدا استخراج الوثائق الرّسمية.

٦/ ٤- **اللّغة الرّسمية**: إنّ اللّغة الرّسمية: وهي تلك اللّغة التي ينصّ عليها في الدستور، أو تنصّ عليها قوانين البلد، وكلمة (الرّسمية) فيها لغة محلية، وهي رسمية في تلك المنطقة، ولكنّها ليست رسمية في كلّ البلاد مثل حال (اللّغة الكتلانية) في منطقة (كاتلان) في إسپانبا. اللّغة الرّسمية هي لغة ينصّ على استخدامها في الدستور، وغالباً ما تكون هي لغة التّعليم ولغة التّأليف والثّقافة، ولغة التّعامل الرّسمي والاجتماعي (اللّغة الأمّ). تأتي في العادة اللّغة الرّسمية من الأبعاد الكبرى للتّوجّهات الوطنية لطموحات الشّعب، وفي بعض البلاد تأتي عن طريق الاستفتاء. ورسمية اللّغة تأتي من التّخطيط اللّغوي الذي تنصّ عليها الأبعاد الوطنية في مراميها الكبرى. وهي في العادة لغة الإدارة والخطاب الرّسمي، ولغة كلّ المعاملات الوطنية والدولية، ولها مؤسّسات تعمل على ترقيتها، ودستور يعمل على حمايتها. لا تخضع اللّغة الرّسمية للتّصويت حالة ما رُسِّمَت بشكل من

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الإشكال، بل يحصل أحياناً بعض المراجعات والتّعديلات التي لا تمسّ بجوهر اللّغة، بل بكيفيات تطبيقها وتعميم استعمالها.

إنّ اللّغة العربية هي (اللّغة الرّسمية) الوحيدة في كلّ الدّول العربية، عدا موريتانيا التي يقرّ دستورها برسميتها إلى جانب اللّغة الفرنسية، كما أنّها اللّغة الرّسمية في الأمم المتّحدة مع لغات: الإنكليزية+ الروسية+ الصينية+ الإسپانية+ العربية+ الفرنسية، كما سنّت لها الأمم المتّحدة اليوم العالمي للغة العربية ويُصادف ١٨ ديسمبر من كلّ سنة، وهو اليوم الذي أصدرت فيه الجمعيةُ العامّةُ للأمم المتّحدة قرارها رقم ٣١٩٠ والذي يقرّ بموجبه إدخال اللّغة العربية لغةً رسميةً، ولغة العمل في الأمم المتّحدة، وهذا في ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ وسنّت الألكسو الأوّل من مارس (١) اليوم العربي للغة العربية. كما تُعدّ العربيةُ بين اللّغات السّبع الأكثر انتشاراً في الشّابكة، ويتحدّث بها حالياً أكثر من ٤٢٢ مليون نسمة، ويُصلي بها ما يقارب من مليارين من البشر، وهي لغة المساجد والكنائس المسيحية في الوطن العربي، وكُتبت بها أكثر الأعمال الإبداعية والفكرية والفلسفية اليهودية في العصور الوسطى، وفي هذه اللّغة خاصيّة لا توجد في كثير من اللّغات العالمية، وهي: خاصية التّرادف والتّضاد والمشترك اللّفظي، وتنماز بظاهرة المجاز والطباق والجناس والمقابلة والسّجع والتّشبيه ومختلف فنون البلاغة.

وفي كلّ ما ذكرتُ، فإنّ هناك من أصحاب التّلهيج من يرون بأنّ ترسيم اللّغة العربية في الجزائر تمّ في ظروف دولة الاستقلال بصورة قهرية فرضية عروبية، وتجوهلتِ القضيةُ اللّغوية التي نادى بها الزعماء السّياسيون عام ١٩٤٩، وتركت مسألة الحسم فيها إلى غاية الاستقلال، وكان التّفكير من رجال الاستقلال بأن يكون للمازيغية محلّ في التّرسيم، ولكن سيطرة العُرُوبيين في دستور طرابلس ١٩٦٣م غيّب حقّ المواطنة اللّغوية وكان ذلك هو الخرق الأوّل للمواطنة اللّغوية. ولذلك يرون بأنّ ما تمّ هو اللّغة المرسّمة، وليس اللّغة الرّسمية، فيجعلون الفرق بين المصطلحيْن كما يلي:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الرقم	اللّغة الرّسمية	اللّغة المُرَسّمة
١	لغة من نتاج ثورة شعبية عارمة: - ثورة فرنسا= ترسيم لغة جزيرة فرنسا. ثورة الجزائر= ترسيم العربية. ثورة الڤيتنام= الڤتنمة. ثورة الإسپان= القشتالية...	من نتاج فكر زعيم، أو قائد هتلر= كفاحي. القذافي= الكتاب الأخضر. كاسترو= الاشتراكية. ماو= الكتاب الأحمر. لينين= الاشتراكية
٢	من إرادة الشّعب	من فرض/ وضع الحاكم
٣	الشّعب مصدر السّلطة	الحاكم مصدر السّلطة
٤	تمرّ عن طريق دستور توافقي	تمرّ عن طريق دستور فئوي
٥	لا بدّ أن يُستفتي فيها الشّعب	يُستفتى عليها في المؤسّسات المُعيّنة/ المُنتخبة
٦	تأتي نتيجة ثورة عسكرية/ فكرية	تأتي عن طريق انقلاب

لا يحتاج الأمر إلى النّقاش؛ لأنّ الثّورة الجزائرية لم يقُدها زعيم، كما أنّ ما تمّ من ترسيم العربية لم يقم على فكر إيديولوجي، ولا على نظرية زعيم؛ فالزّعيم الوحيد هو الشّعب الذي رسّم العربية عن طريق تمثليه في أوّل دستور لدولة الاستقلال، وتمّ ذلك عن طريق الاستفتاء الوطني. فلا نريد مزايدة في هذه المسألة، وهي إيديولوجية مقيتة، لا يراد بها إلاّ تخريب الجزائر التي تغدق عليهم، وهم يجحدون وينكرون.

٦/ ٥- **اللّغة الوطنية**: هي اللّغة الأصل الحقيقية، وفي شمال إفريقيا هناك لغات قُدمى؛ حيث كان السّاكنة يستعملونها قبل المازيغية، ومن ثمّ جاءت المازيغية التي تعود إلى حكم ملوك البربر، فهي اللّغة الوطنية التي لم يكن لها وجود في دواليب الممالك البربرية، **ومن بعد جاءت العربية، فأصبحت لغة وطنية، بدليل أنّ السّاكنة هم الذين أحلوها محلّ المازيغية**، ودون مشكل لغوي مطروح، وبقيت المازيغية في أداء وظائفها التّقليدية، وأحلّت العربية في المجال العلمي والأدبي والسياسي.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وإنّ اللّغة المحلية لها عند بعض الأمم مواصفات اللّغة الوطنية، ولو أنّها تسمّى بلغات المناطق، وهي لغات فرضت نفسها، أو وجدت كلغات عامة للتّفاهم في مناطق محدودة وتسمى **لغات وطنية**، وقد تُصبح اللّغةُ الوطنية لغةً مشتركة أو رسمية إن حصلَ فيها إنتاجٌ علمي، وأُقِرّت في الدستور. ولا نعني باللّغة الوطنية تلك اللّغة التي تتكلّمها فئةٌ محدودةٌ من النّاس أو طائفة، فهي ليست Patois. وإنّ اللّغة الوطنية في عمومها لها امتداد جغرافي وبشري واسع، ولها سمات مشتركة بين اللّهجات المنبثقة عنها، والخلافات بينها طفيفة، وتكون الخلافات في مستوى الأصوات، وليس في الجانب التّركيبي. **فهل اللّغة المحلية/ اللّغة الوطنية= لغة أمّ، أو هي اللّغة الأمّ؟**

٦/ ٦- **اللّغة الثّانية**: إنّ ما يُطلق عليه مصطلح (اللّغة الثّانية) على أوّل لغة يتعلّمها الطفل في المدرسة بعد مرحلة الطفولة، ومع هذا، فإنّ الخلاف قائم بين من يرى أنّ اللّغة الثّانية تُطلق على (اللّغة الأجنبية) وهناك من يُطلقها على العربية الفصحى بالنّسبة للمجتمعات العربية المُتعدّدة اللّغات (اللّغة الأمّ) وقد سبق للتلميذ أنْ أخذَ لساناً غير اللّسان العربي، وهناك من يرى أنّ العربية الفصحى هي اللّغة الأمّ، وليست لغة أجنبية؛ باعتبار أنّ التّلميذ يتعلّم أولَ لغة هي العربية؛ لأنّ الدارجة/ المازيغية لا تُتعلّم بل تُكتسب. وهذا ما تنحو إليه أكثر الدراسات المعاصرة، ومن هنا فإنّ اللّغة الثانية -على العموم- تُطلق على **أوّل لغة أجنبية** تُتعلّم خارج اللّغة الرّسمية، أو الوطنية.

وإنّ موضوع تعلّم اللّغة الثّانية يدخل في مجال علم اللّغة التّطبيقي للدلالة على مفاهيم مُتعدّدة؛ فتارة للدلالة على ثاني لغة يتعلّمها التّلاميذ، إلى جانب لغته مثل الفرنسية في المغرب العربي، وتارة على لغة رسمية ثانية في بلد ما كحال الفرنسية في منطقة Québec كيبيك، وتارة على لغة أخرى يستعملها النّاس في البيت كالمازيغية في الجزائر وفي المغرب. ولإزالة الغموض في تحديد مسألة اللّغة الثّانية أرى أن يكون المنطلق من محيطنا الجزائري الذي نبحث فيه المعطيات التالية:

- التّحديد العلمي **للغة أمّ**: هل هي العربية الدارجة، أو المازيغية.
- هذه اللّغة أمّ يجب أن تكون مكتسبة، حسب المختصّين، فلا تأتي لغة أمّ من التّعلّم.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- هل اللّغة العربية هي لغة الأمّ؟ إذا كان ذلك كذلك فإنّ اللّغة الثانية هي اللّغة الفرنسية.
- هل المازيغية هي لغة أمّ؟ إذا كان ذلك كذلك؛ فإنّها تتعلّم الآن في المدارس، فمن هي اللّغة الثّانية قياساً لها؟ هل العربية، أو اللّغة الأجنبية؟
- هل الدارجة هي لغة أمّ؟ إذا كانت هي لغة الأمّ، فمعنى أنّ اللّغة الثّانية هي العربية الفصحى/ المازيغية.

ومن هنا، فنرى إشكالية لغة أمّ: اللّغة الأمّ لم يقع الاتفاق في معناهما، ولهذا، فإنّ العرف الأكاديمي يقتضي بأنّ لغة أمّ هي ذلك اللّسان المحلّي الخاصّ، واللّغة الأمّ هي ذلك اللّسان العامّ الذي قد يصبح اللّسان المشترك، وقد يصير في مقام اللّغة الرّسمية. ولا يعني به اللّغة الثانية إلاّ من خلال الموقع الذي يأخذه المتعلّم داخل دائرة العُرف التّربوي. وبذا يعرّف الباحثون تعلّم اللّغة الثّانية: بأنّه خَلْق مجموعة جديدة من العادات اللّغوية، أي العادات السّلوكية التي تشكّلت في الطفولة، ولا بدّ وأن تتدخّل في تشكيل عادات جديدة «قامت المادة التّعليمية التي نتجت عن عمليات التّحليل اللّغوي على مجموعة من الافتراضات تمّ مناقشة بعضها بالتّفصيل في وقت سابق من هذا الفصل، تلك الفرضيات هي:

١- التّحليل المقارن يقوم على نظرية لغوية، تدّعي أنّ اللّغة مجموعة من العادات، وأنّ تعلّم لغة أجنبية يعني تعلّم مجموعة جديدة من العادات.

٢- مصدر الخطأ الأساسي في إنتاج اللّغة الثانية عند المتعلّم هو اللّغة الأمّ.

٣- يمكن التّحسّب للأخطاء في التّعلّم والإنتاج اللّغوي إذا ما لاحظنا الفروق بين اللّغة الأمّ واللّغة الهدف.

٤- بقدر الاختلافات تكون الأخطاء التي ستحدث.

٥- الشيء الذي يجب أن يفعلَه المتعلّم في تعلّم لغة أجنبية هو تعلّم الفروق، ويمكن أن يتجنّب التّشابهات ويهملها؛ لأنّ لغته الأولى ستوفّرها عليه.

٦- السّهولة والصّعوبة في تعلّم لغة ما تنبعان من التّشابهات والاختلافات بين اللّغة الأمّ واللّغة الهدف» جاس وسلينكر، (دس/ ٦٣).

وهذه المعطيات التي يجب أن تتحدّد تحديداً علمياً، وبعد ذلك نفهم أبعاد لغة أمّ/ اللّغة الأمّ، **فهل العربية من نوع: لغة أمّ/ اللّغة الأمّ؟**

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٦/ ٧- **الدارجة/ اللّهجة Dialecte** : والدارجة دوارج/ دارجات، ولقد كان مُنطلقها من الفروق الفردية بين متكلّم وآخر، وهذه الفروق تتفشّى في إقليم مُعيّن لتُصبحَ طابعاً يُميّز لهجته عن سائر الأقاليم المجاورة. والدارجة هي لهجة جغرافية أو اجتماعية أصابها التّحريف، ونزلت عن مستوى الفصحى والفرق بينها وبين الفصحى في المكانة الاجتماعية التي تُحظى بها؛ فهي مستوى بسيط تأتي وِفقاً لمواقف كلامية في مجال الحياة اليومية، تختلف عن الفصحى، ولا يقف في العادة أبناء الجماعة اللّغوية من الدارجة/ العامية موقف الاحترام، ولذا لا تستخدم في الكتابة الرّسمية، ولا في الحياة الثّقافية؛ لأنّها لغة بسيطة عادية يتفاهم بها الشّعب مُشافهة، وتختلف عن لغة الكتابة، وهذا ما يظهر في الثّنائية التي تعرفها الدُّول العربية (اللّغة العربية) Diglossie. حيث نجد مُستويين من الخطاب هما:

الخطاب العالي: يتمثّل في اللّغة الأدبية المكتوبة، وتُستعمل في مقام الانقباض والتّشخصُن، ولها بُعْد واسع للتّواصل مع الغير، ومع كلّ ناطق بالعربية، كما تُستعمل في الخطاب الرّسمي أحياناً، وفي مخاطبة من هو أعلى مقاماً أو من تحترمه.

الخطاب البسيط، أو الأدنى: ويتمثّل في اللّهجة التي لا تكون عادة مكتوبة، ولها مجالها الوظيفية البسيطة، ولها حدود ضيّقة.

وتجدر الإشارة بأنّ الأبحاث اللّغوية المعاصرة قد قصّرت في حقّ دراسة اللّهجات، فلم تخرج من طوق الفصحى، فالأحرى بالباحثين أن يأخذوا العبرة من اللّغويين العرب القدامى الذين جابوا الفيافي والجبال لمشافهة سكان أعالي السافلة/ سافلة الأعالي، وسبق لأبي عمرو بن العلاء ت- ١٥٤ ه- أن قال: «لا أقول قالت العرب إلا ما سمعتُ من عالية السّافلة، وسافلة العالية» يريد ما بين نجد وجبا الحجاز؛ حيث قبائل: أسد وتميم وقيس، وهذيل، وبعض قبائل طيء وكنانة. ويجب التّنبيه في هذه النّقطة بأنّه أحياناً يُطلق مصطلح اللّهجة على اللّغة؛ كما كان يطلق في القديم، فقد قالوا: لغة تميم ولغة هذيل؛ يقصدون لهجة تميم ولهجة هذيل، وهذا شاهدهم المعروف «روى الزُّبيدي قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمّا وضعته ممّا سمعته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كلّه فقال: لا، فقلت: كيف نصنع فيما خالفتك فيه العربُ وهم حجّة؟ فقال: أعمل على الأكثر، وأُسمّي ما خالفني لغات» الزبيدي، (١٩٧٣/ ٣٤).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إنّ الاهتمام باللّهجات يعني معرفة خصائص كلّ لهجة، ومعرفة درجة قُربها من الفصحى، ومعرفة الحدود الفاصلة بين الفُصحى والعامية، من أجل العمل على إيجاد وسائط التواصل بينهما لتعود الدارجة إلى أمّها الفصحى. ويجب التّنبيه كذلك إلى أنّ الخلاف قائم بين اللّهجة/ العامية عن اللّهجة الفئوية Patois وهو مصطلح فرنسي؛ يعني لهجة فئة اجتماعية محدّدة، تحقّق من خلالها تمايزها لهجياً من سواها من الفئات، ويعني أيضاً احتواء هذه اللّهجة الفئوية كلمات لا تُفهم خارج تلك الفئة. وقد تنجرّ عن اللّهجة مواصفات لهجية أخرى ناتجة عن انتماء جغرافي أو اجتماعي أو ثقافي، ولا تبتعد كثيراً عن اللّهجة الأمّ إلاّ في صِيَغ ومواصفات صوتية أو صرفية أو معجمية.

وإنّ العربية الدارجة: هي مستوى تعبيري يتخاطب به العرب عفوياً في الحياة العامّة، وهو مستوى غير انقباضي عند العرب القدامى؛ لأنّها تتّصف بالخفّة والاختزال والاختلاس والإشمام، بل هي عربية فقدت بعضَ الخصائص الموجودة في الفصحى مثل الإعراب، ولكنّها ليست لغة جديدة/ أجنبية مثلما يجوز للبعض أن يسميَها قياساً على اللّغات المُتفرّعة من اللاتينية. فهم يرون مثلاً أنّ الفرنسية المُتفرّعة عن اللاتينية لغة جديدة، وهي إذاً أجنبية في منظور اللّسانيات. هذا صحيح في منظور قياس اللّغات المُنبثقة عن اللاتينية؛ حيث لا تُستخدم اللاتينيةُ إلاّ في العبادات، وهي لغة غير مَفهومة ومُنقطعة عن اللّغة الأصل، ولكن بالنّسبة «للعربية الفصحى أو الدارجة فهما غير مقطوعتين من بعضهما البعض؛ فالفصحى لغة العبادات ولغة التّعامل اليومي والإداري، وقد يصدق هذا القول عند المسلمين الذين لا يستخدمون العربية الفصحى إلاّ في صلواتهم. وأما الدارجة فهي لغة التّعامل اليومي، وليست بعيدة عن الفصحى بحيث نجد فيها ٨٠ ٪ من المفردات هي هي في الفصحى» الحاج صالح (٢٠٠٧). «العاميات العربية ولغة التخاطب الفصيحة» وهل هذا يقلّل من قيمة اللّغة؟ يرى الأستاذ (عبد الرحمن الحاج صالح) بأنّ اللّغات البشرية أوضاع اجتماعية، تصطلح عليها الجماعة، وتغيّر فيها بالزيادة والنّقص. وكلّ اللّغات يُصيبها التّحوّل الذي يأتي لأسباب الخفّة، فهو طبيعي جداً «فالتحوّل اللّغوي عبر الزمان هو قانون طبيعي عامّ، ولا تفلت من ذلك أيّة لغة في الدنيا منذ أن خُلق الإنسان، وقد بيّن ذلك اللّسانيون في زماننا ودرسوا ظواهر التّحوّل الزماني دراسة وافية تقريبا» الحاج صالح (٢٠٠٧) «العاميات العربية ولغة التخاطب الفصيحة». والدارجة العربية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

هي لغة التّخاطب؛ فهي أسرع تغيّراً عبر الزمان من غيرها لأنّها تستعمل بالمشافهة العفوية في أغلب الأحوال، وهذا ما أشار إليها كلّ من namhsiF . J / nosugreF / Gumpaz . J وعدّوا هذا نوعاً من الازدواجية، ورأوا بأنّ هذا عادٍ؛ لأنّه يحصل في معظم أو في كلّ لغات الدنيا؛ شرط ألا يكون الفرق شاسعاً بين مستوى الكلفة (المنقبض) وهو مستوى حديث الخاصّة/ النّخبة، أو لغة الكتابة، والمستوى العام؛ حديث الطبقات الشّعبية البسيطة، وأن يحصل التّفاهم إلى حدّ بعيد بين المستويين. وعلى الدراسات الحديثة أن تسعى لردم هذا الشّرخ بين المستويين، وتفعيل محو الأميّة، وجعل الفصحى لغةَ التّخاطب العادية، وتأخذ مكان العامية، وعند ذلك تتجسّد المقولة اللّسانية: اللّغة وضع واستعمال لذلك الوضع. **ومن هنا، هل العربية الدارجة= لغة أمّ اللّغة الأمّ؟**

٦/٨- **اللّغة الطّبقية**: يضمّ كلّ مجتمع عناصر بشرية مختلفة، وكلّ عنصر من المجتمع له ظروفه الخاصّة في التّنشئة اللّغوية الاجتماعية، لذا يستخدم كلُّ عنصر اللّغةَ استخداماً مُستمداً من البيئة والأعمال التي يزاولها. وهكذا فلكلّ نشاط في المجتمع لغة تميّزه، ولكلّ مِهْنة أو صناعة لغة، ولكلّ الحِرْفيين لغةٌ مشتركة ضيّقة يتعاملون بها في حدود معدودة، وهي لغة خارج اللّغة المشتركة «نشأت هذه اللّغات بفعل الانعزال الذي يحسّ به أفراد الجماعة اللّغوية الخاصّة عن المجتمع العامّ، وقد يكون هذا الانعزال من شأن الحِرْفة التي يعيشون منها، وقد يكون نتيجة إحساسهم بالعداء للنّظام العامّ، فهم يحاولون أن يخْفوا أغراضهم تحت كلمات مُشوّهة المعنى، أو مُشوّهة الصّيغة، ولكنّها تؤدّي الغرض الذي صيغت من أجله» شاهين، (١٩٨٤/ ١٧٨). فاللّغة الطبقية هي مجموعة من العبارات والتّراكيب اللّغوية التي تميّز جماعة من الناس يعملون في حِرْفة معيّنة، وتُسمى لغة الحِرْفيين من مثل: لغة الحدّادين/ لغة التجّار/ لغة البنّائين/ لغة الفنانين... وتسمى كذلك اللّغات الطّبقية؛ وهي تلك اللّغات التي تستعملها الجماعات المُتحيّزة والطوائف أو العصابات وأصحاب المِهَن. وإنّ هذه اللّغة لها ألفاظ خاصّة لا يدركها إلاّ أصحاب المِهْنة، أو من يعرف سرّ المِهْنة. وهذه اللّغات لم تلقَ العنايةَ الكبيرة للنظر في خصائصها ودراسة أسباب انتشارها وتطوّر ألفاظها. كما تُعرَف لغة هذه الطبقات باللّهجة ذات الطوابع المتميّزة، فمن خصائص لغتها أنّها تشوّه أصوات بعض الكلمات وقوانينها الصرفية، كما تستعير

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

كلمات من اللّغة العامية وتستعملها استعمالاً مجازياً، وتستمد كلمات من اللّغات الأجنبية. **فهل اللّغة الطبقية= لغة أمّ اللّغة الأمّ؟**

٦/ ٩- **اللّغة المحليّة Langue régionale**: هي اللّغة أمّ وقد تكون اللّغة الأمّ بالنّسبة لأهلها، ولها استعمال إقليمي، كما لها قابلية التّحكّم بين ناطقيها؛ تُستعمل لأداء وظائف يومية في منطقة مُعيّنة، أو بين جماعة من الجماعات، وفي العادة تكون شِفاهية، وتخلو من الأدبية، ولكنّها لا تخلو من امتلاكها لعامل التّراث والثّقافة والفولكلور. ونجد اللّغة المحلية في بعض مقاطعات إسپانيا (كاتالانيا مثلاً) هي اللّغة الرّسمية جهوياً، وليس لها تمثيل (ترسيم) وطني، وفي كثير من المقاطعات في دول إفريقية. **وهل اللّغة المحلية= لغة أمّ، أو تساوي اللّغة الأمّ؟**

٦/ ١٠- **اللّغة الأجنبية Langue étrangère**: وتسمّى عند بعض الباحثين **اللّغة الثانية Langue seconde** وهي كلّ لغة أجنبية يتعلّمها الفرد بعد لغته الأصلية: لغة أمّ/ اللّغة الأمّ. وتتميّز بأنّ لها مقاماً ثانوياً في تخطيط السّياسة اللّغوية، يُلتجأ إليها لتنمية التّفاهم الدولي، واكتساب المصطلحات الفنيّة والعلمية والمِهنية، كما تُحظى اللّغاتُ الأجنبيةُ بوضع مُتميّز على مستوى ديداكتيكي D L E وبوضع خاصّ في التّعليم؛ كونها تستقي مادتَها من مَصادر مُتعدّدة، وتبنّي أنظمةً وبرامجَ وطرائقَ تعليميةً معاصرةً. ولقد نالت اللّغات الأجنبية في البلدان العربية حظوة معتبرة لما لها من تقدّم تكنولوجي، ولما تنتجه من التّقنيات المعاصرة، وكان لبعضها المقام الأسمى في الاستعمال اليومي أو الإداري (بلدان المغرب العربي) نظراً لارتباط ذلك بالفترة الاستعمارية التي غذّت الارتباط النّفسي بهذه اللّغة، ونجد الفئة النّخبة تدافع عن تواجدها وبقائها في تدريس العلوم. **وهل اللّغة الأجنبية= لغة أمّ، أو اللّغة الأمّ؟**

- **الخلاصة**: استناداً إلى الآراء السالفة الذِّكر، وإلى إعمال الفكر اللّساني في معطيات اللّغات أمّ/ اللّغات الأمّ، فإنّني قد بصرتُ بمجموعة من الخلاصات، وهي كما يلي:

- هناك تداخل في مصطلحات: لغة أمّ/ اللّغة الأمّ. فاللّغة أمّ= الدارجة، كما تساوي المازيغيات؛
- اللّغة العربية= لغة أمّ في دوارجها. واللّغة الأمّ في رسميتها.
- العربية الفصحى= اللّغة الأمّ بحكم الدستور والقوانين والمؤسّسات؛
- العربية الفصحى والدارجة لها نفس المقام الوطني ما للغات المازيغية السابقة عليها؛

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- اللّغة الأجنبية+ اللّغات المحلية+ اللّغات الطبقية لا تنتمي إلى اللّغة الأمّ؛
- المازيغيات لغات أمّ، واللّغات الأمّ، ولا فرق بينها وبين العربية في الدلالة والمكانة؛
- لا جدال في أنّ المازيغية مكوّن هُوياتي في بلاد المغارب بامتياز؛
- المازيغية مازيغيات؛ وهذه اللّغات الوطنية الستّ لا جدال في أنّها لغات وطنية، ولها قليل من هذه المزايا، ولكنّها لا تجمع كلّ المزايا إلاّ لغة واحدة وهي اللّغة العربية الفصحى؛
- المازيغيات لغات وطنية لا يمنع استخدامها في محال نطقها، وفي بعض الخصوصيات، ومن الضّروري العمل على ترقيتها؛
- المازيغيات لغات وطنية لا تقوم بالوظائف الكبرى أبداً، وليست لها مستويات اللّغة الجامعة؛
- ضرورة بلورة مقترح أطر مرجعية لسياسة لغوية مندمجة تحافظ على ركائز المشترك الوطني والمجتمعي دون التّفريط في الانفتاح على ثقافة العصر؛
- ضرورة الوصول إلى الحلول المقبولة في إطار الاعتراف بكون اللّغة العربية رصيداً جماعياً ومحوراً مشتركاً، وليست تعبيراً عن انتماء إثني أو جهوي أو إقليمي؛
- أهمية تمتين جذور التّواصل وهي قائمة ومتينة، لا العمل على إحداث وَسْوَسة تعمل على قرضها ونخرها، ومن ثمّ نسقط في الهاوية، فنريد أسلوب التّعامل مع الخصوصية اللّغوية في دائرة المواطنة والفهم الإسلامي الجيّد من خلال التّعاقد على أرضية مشتركة بنبذ كلّ أشكال الخلاف؛
- العربية الفصحى هي لغة الامتياز الدامغة، بل هي لحمة المجتمع في حدود جغرافية كلّ بلد وفي جغرافية العالم العربي والإسلامي.

وفي تحصيل حاصل، فإنّ العربية الفصحى= اللّغة الأمّ؛ باعتبار المُتلاغين بها لغة أولى ولغة أساس وكذلك هي لغة الأمّة بمواطنتها وبموقعها من اللّغات المحلية باعتبارها **اللّغة الجامعة**، والتي يقول عنها الودغيري «هناك حقيقتان لا ينبغي المكابرة بإنكارهما، ومن يفعل ذلك فإنّما يخادع أو يغالط. الأولى: هي أنّ التماسك الاجتماعي أحد الأسس الضّرورية لنجاح التّنمية الشّاملة والمتوازنة في أيّ بلد من العالم إنّما يشتدّ حبله ويتقوّى متنه مع وحدة اللّغة، ويضعف ويلين بقدر ما في المجتمع من تعدّد لغوي يفتّت جهده ويرهن عظمه ويهلل نسيجه. وإذا كانت كلّ لغة بمجتمع مهما كان صغيراً فمعنى ذلك أنّ كلّ بلد يتكوّن من لغات عدة هو بلد مكوّن من

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مجتمعات صغيرة متعدّدة... وكلّما تكاثرت هذه المجتمعات أو المجموعات الصغيرة المنعزلة عن بعضها، وتضاعف عددها زادت العقبات، وأصبحت عملية التّفاهم بينها صعبة ومعّقدة إلاّ بوجود خيوط ناظمة قوية وقواسم مُشتركة ولاحِمة بين مختلف مكوّناته المجتمعية الثّقافية والعرقية، تقوم بتذويب الاختلافات الموجودة بينها تدريجياً، واللّغة المشتركة هي أهمّ هذه الخيوط الناظمة والعصبات اللاحمة» الودغيري، (٢٠١٤/ ٢٩-٣٠). كما خَلُصَت أكثرُ الدراسات إلى أنّ **تعليم لغتين معاً؛ سيكون أداءُ المتعلّمين ضعيفاً، وأنّ تعلّم لغة واحدة أفضل**. كما تشير تلك الدراسات أنّ أطفال اللّغتين يعانون من بعض المصاعب، والإعاقة اللّغوية المرتبطة باجتهادهم من أجل التّمكّن والتأقلم في نظام لغتين.

٧- **اللّغة الجامعة**: إنّ اللّغة الجامعة تمثّل المُشترك المجتمعي بناءً على تراكمات حضارية وتاريخية وتتوفّر على الاستجابة للهُوية والتّنمية، فأمريكا مُتقدمة اقتصادياً وثقافياً ولغوياً؛ لأنّ الخمسين (٥٠) ولاية لها لغة مُشتركة، كما لم تضع المسألة اللّغوية محلّ مناقشة، أو وقع التّداول على لغة البلد، رغم أنّ دستورها لم ينص عليها، ولكن كلّ نصوصها ومعاملاتها باللّغة الإنكليزية؛ إذاً تحصيل حاصل هي اللّغة الرّسمية. ويجب العلم بأنّ اللّغة الجامعة لا تمنع التّعدّد اللّغوي إذا كان المقصود منه تعدداً قيمياً أو ثقافياً، كما لا يعني الاختلاف الجهوي، بل إنّ القيم في مجتمعنا غير متغيّرة بتغيّر اللّغات؛ لأنّها تنتمي إلى فضاء مرجعي واحد، كما لا يعني التّعدّد الإقليمية أو الإثنية من عِرْق واحد. وبذا؛ فإنّ اللّغة الجامعة تحتاج إلى تدبير لسياسة لغوية مُتعدّدة **بلغة جامعة**، وهذا هو البيت الذي يجمعنا ويحمينا من الانقسام فهناك **هُوية وطنية جامعة**، ولغة مشتركة، وتاريخ واحد، ومستقبل واحد، أليس من المناسب قراءة مسار التّنوّع في إطار المصالحة مع المواطنة اللّغوية، وفي إطار اللّغة المشتركة، واستعمال اللّغات الوظيفية في إطار وظيفي تداولي خاصّ؛ وهو موجود حالياً يحتاج إلى ترقية وتطوير، وهو فهم معاصر للمواطنة اللّغوية بسنّ قوانين التّعدّد اللّغوي في إطار الاعتراف بالخصوصيات ضمن المجال العامّ؛ والذي يعني الاختلاف داخل نواظم الوَحْدَة، وفي إطار الحفاظ على الذات الدينية، ومراعاة العُمق الاستراتيجي والبُعد الجغرافي والاستعمال الوظيفي للغات، وهذا ما نريده أن يكون، ولا ينبغي التّنوّع الذي قد يرسّخ للتجاذب السّياسي والإيديولوجية العاقر. ولا يحصل التّكامل بين اللّغتين

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(العربية والمازيغية) إلا بتحقيق انسجام لغوي بيني؛ فلا تقدّم نوعي لأيّة لغة إذا وقع إقصاء لغة من قِبَل لغة، بدعوى وجود لغة مرتبط بموت لغة، كما لا يمكن أن يقع التّكامل إلاّ بتوزيع أدوار كلّ لغة، وتوزيع المهام، فلكلّ واحدة محلّ عليها العمل ضمنه، والخروج من التّجاذب والتّخالف. ونحن بحاجة إلى تخطيط سياسة منسجمة مع الذات الوطنية، تُراعي مختلف الأبعاد اللّغوية والحضارية والتّاريخية وكلّ التّكامل الجمعي. وفي هذا المجال يقول الباحث الفاسي الفهري: «إنّ التّخطيط اللّغوي يروم عادة اختيار اللّغة أو اللّغات وفي كلّ اختيار لغوي ينبغي مراعاة:

١- المواقف الشّعبية من كلّ لغة، ومن التعلّم بصفة أعمّ، ومن التعلّم بكلّ لغة خاصّة.

٢- مناسبة اللّغة للانتشار الواسع.

٣- قيمتها من منظور المستعملين.

٤- طاقتها المعجمية والنّحوية... إلخ.

- لوجستيك الوضع بالنّظر إلى المسافة الفعلية بين الواقع التّشريعي والأمكنة التي يمكن فيها التّنفيذ والكلفة النّسبية والصّعوبة النّسبية للتحرّك بين التّشريع والتّنفيذ، والفروق بين المركز -المدينة ومناطق الهامش- القروية، بما في ذلك:

أ- نقل الكتب والأدوات من مركز الإنتاج إلى الهامش القروي البعيد.

ب إمكانية تنقّل المفتشين والعاملين المكلّفين بمعاينة النّجاح- الفشل، ومعالجة الخلل في البرامج والأطر والمنهاج.

- هل اللّغة الوطنية هي لغة التلاميذ والمدرّسين والإداريين في الهامش؟

- أمور سياسية محضة، مثل موقف الحزب السّياسي المهيمن من اللّغة ومستعمليها، مقارنة مع أحزاب الأقلية، واحتمال استمرار المقترح التّشريعي واستقراره لمدة معقولة، وإمكان تمويله، وقيام تراض في الرأي العامّ حول السّياسة التي تدعم المخطّط رغم تعقّد المتغيّرات التي يصعب أن تؤخذ كلّها بعين الاعتبار» الفهري، (٢٠١٤/ ١٤)

هي **محاذير أو احتياطات** يجب أن تُوضع في الحسبان عند ترسيم اللّغة الثّانية، وهي حمولة كبيرة على كاهل الدُّولة، وعلى كاهل المجتمع، فلا بدّ من تقديم تضحيات معنوية ومادية، والمهمّ في الأمر أن يحصل الانسجام الجمعي ولا تهمّ التّكاليف المادية، إذا كان ذلك حلاً لقضية جدّ حسّاسة قد تؤدّي بالوطن إلى التفتّت، وسبق

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أن قال (Jack Lang جاك لانج) وزير فرنسي سابق للتّربية: «إنّ اللّغة الوطنية هي التي تبنينا وتوحّدنا، وكلّ طفل ينبغي أن يتمكّن من الدخول إلى هذا البيت المشترك، ويشعر فيه بالراحة ويحسّ بأنّه موجود في بيئته الذي لا يتمكّن من دخوله مهمّشاً» Jack (د ت). كما يجب الإقرار في وقتنا المعاصر، بأنّ الوجود اللّغوي لا يحصل باللّغة الأضعف، فلا بدّ من لغة تقف نداً للندّ أمام اللّغات الحاملة للعلم والفنّ والفكر، وفي هذا المجال تبقى (العربية الفصحى) هي اللّغة الوحيدة المُؤهّلَة لتقف نداً للندّ للغات الأجنبية، فلا يُخاف على افتراسها، وبخاصّة إذا زاد الاهتمامُ بتطويرها علمياً، كما أنّ الانسجام لا يمكن أن تضمنه اللّغة الأجنبية أو كلّ اللّغات الوطنية، ومن شروط اللّغة الجامعة كما يقول العارفون:

أ- أن تكون اللّغة الأكثرَ انتشاراً من حيث الاستعمال والأكثر تجذّراً في وجدان المجتمع؛

ب - أن تكون حاملة للمعرفة أو مُؤهّلة لذلك أكثر من غيرها؛

ج - أن تكون ذات حمولة ثقافية ورمزية تاريخية وحضارية عميقة، وتجربة طويلة؛

د- أن تكون الأكثر -من بين اللّغات المستعملة- قدرة على مواجهة اللّغات الأجنبية، والوقوف في مواجهتها للندّ، وذلك حتى لا يسهل افتراسها والقضاء عليها كما حدث لعدد من اللّغات الصغرى في إفريقيا وغيرها من البلاد؛ حتى عجزت تلك اللّغات عن الصّمود في وجه لغات الاحتلال من مثل الفرنسية والإنكليزية فانتهت إلى الخضوع التامّ والاستسلام الكامل؛

هـ - أن تكون صالحة للتواصل بين أكبر عدد ممكن من أبناء الشعوب العربية والإسلامية؛ لأنّ كلّ بلد عربي هو جزء لا يتجزّأ ماضياً وحاضراً ومستقبلاً من هذه الأمّة؛

و أن تكون صالحة للاستعمال في التّعليم والإدارة والاقتصاد والإعلام، وكلّ مرافق الحياة العامّة والخاصّة؛

ز- أن تكون مؤهّلة لتُستعمل في توطين المعرفة وإنتاجها وتوليدها؛

ح - أن تكون بمثابة الأمّ الحاضنة للجميع، والبيت المشترك الذي يسكنه الجميع، وكأنّهم أفراد بمثابة الأمّ الحاضنة للجميع، ويتساوى فيه الجميع دون إحساس أحد منهم بالتّهميش أو النّقص أو الإبعاد» الودغيري، (٢٠١٤/ ٣٥).

يجب أن نذكّر بأنّ العربية الفصحى تجرّ وراءها تاريخاً كبيراً من المؤلّفات والحضارة والتّراث، فلا يجب مقارنتها بلغة في مرحلة التّقعيد الأولي، كما لا يمكن معاملتها

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بالنديّة، فهنا التّساوي هراء، بل ديماغوجية عرجاء من حيث إنّ اللّغات ليست على درجة واحدة في الوظائف وفي المردود وفي المنفعة وإنّ البلاد المتقدمة، وفيها تعدّد لغوي تضطر في آخر الأمر إلى أخذ لغة قوية قادرة على القيام بوظائف التّماسك الجمعي، وتكون لغة العلم والتّعليم، وتُعطى لها الصدارة. وفي الجزائر لغات وطنية مُتعدّدة فما هي اللّغة التي يمكن أن يكون لها التّماسك؟ وهل لها قاعدة علمية وأدبية ومستعملة، فلا نجد لغة تتوفّر على شرط الانسجام أبداً.

٨- **تحديد العناصر المكوّنة للهُوية اللّغوية في الجزائر**: لا يجب أن ينحصر النّقاش في المسائل اللّغوية بالبحث في الأمور السّياسية والإيديولوجية عبر الحَفْر في التاريخ لإرضاء جميع الأطراف، فإذا سايرنا هذا، فنعلم بأنّ الجزائر مرّت بها عناصر من الأندلسيين واليهود والإسبان والأتراك الذين كان لهم وجود في هذه البلاد، وما تركوه من أثر لساني، وهذا من التّاريخ المطوية أوراقه، وما يجب البحث فيه بين البربر والعرب الذين تصاهروا في هذا الوطن الذي أصبح فيه الجميع عرباً وبربراً، والفرق غير ثابت، ولا إثنية كائنة، وكلّ تجاذب في المسألة يؤدّي إلى البلبلة والشرّ، فلسنا مع المُعرّبين المُقصيين لتاريخ البربر، ولا مع البربريين الذين يتّخذون مبدأ العدوانية تجاه العربية، على أساس أنّ مواطنة المازيغية أخذتها العربية، وأما الفرنسية لم تعمل على سلب المواطنة، بقدر ما كانت لسان حال ردّ الحقوق اللّغوية للمازيغية.

لا يمكن أن يحصل رضا الجميع، ولكن عبر دستور توافقي لا بدّ أن يرضخ من لم ينل المرغوب أو لم تعجبه هذه الآراء، وإني أنشد الغيورين للإدلاء برأيهم في هذه المسألة التي تحتاج منّا إلى تجنيد كلّ العاملين في الشّأن العامّ، وهي قضية الجميع. **ونقرّ بأنّ المازيغية تستحقّ أن تكون لغة رسمية باعتبارها رصيداً مشتركاً للمغاربة، ولا بدّ من إدماجها في منظومة التّربية والتّعليم والإعلام والحياة اليومية؛ لتتمكّن مستقبلاً من أداء وظيفتها كلغة رسمية ثانية، ولكن بشرط المحافظة على التّراتب اللّغوي الذي يخلق الأمن اللّغوي**، وهذا الأخير لا يتحقّق عبر لغات متعدّدة، وتسييد العربية الفصحى؛ فهي الوحيدة التي تحقّق الأمن للمواطن الجزائري؛ القائم على التّفكير المشترك بدل التّركيز على الخصوصيات الضيّقة التي يمكن أن تجد لها مكاناً في تعابير مختلفة ومعترف بأصالتها، وهي اللّغة المشتركة «إنّ اللّغة المشتركة يمكن أن تكون حجر الزاوية في بناء وحدتنا، كما كان لسان القرآن حجز الزاوية في تكوين أمتنا»

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

العلواني، (٢٠٠٦/ ٢٦). فلغة واحدة مشتركة تنفي البحث عن مجال التّفكير في الانفصال، وتنفي الإلغاء، وكلّ صُوَر الهدم، وما لا يدخل في أبعاد الهُوية والمعرفة والاستراتيجية. فالعربية لغة اكتسبت من القرآن البقاءَ؛ لا تشاركها لغة أخرى في قدرتها على التّجدّد والدوام، وفيها البُعد النّفسي والرّوحي ولغة المليارين من البشر في عبادتهم، فكيف نخلق لها ضرّةً تماثلها، أو نتصوّر التّخلي عنها، أليس هذا جنون وانتحار؟

٩- نماذج عالمية في اعتماد اللّغة الرّسمية: هناك نماذج كثيرة، ولكن هناك نموذجان ناجحان، بل إنّهما من النّماذج السائدة في العالم وهما:

٩/ ١- نموذج الدَّولة الوطن Etat-Nation : وهو النّموذج الذي أخذت به أكثر البلاد؛ حيث يحتفظ باللّغة الرّسمية الواحدة لا غير، ولا تُقبل اللّهجات، ولا تتقدّم فيها اللّغات الأجنبيات، ويكون تعليمها في مَرحلة مُتأخرّة بعد أن يتشبّع التّلميذ بقواعد وتشبيك آليات لغته، ومن ثمّ ينفتح على اللّغات. وتعتبر فرنسا النّموذج النّاجح والأمثل، وعبر هذا النّموذج تشكّلت فرنسا عن= لغة واحدة+ أمّة واحدة+ دولة واحدة وبذلك «تشكّلت الأمّة الفرنسية بتشكّل لغة وطنية من لهجة الأويل Langue d'Oil بإرادة الملك فرانسوا الأوّل، على حساب اللّهجات الأخرى» الفهري، (٢٠١٤/ ٧). كما أنّ في أوربا لم يحصل توحيد الأمّة لغوياً إلاّ باستعمال القوّة والقهر والتّصفية لكلّ من يتنكّر للغة الوطنية.

٩/ ٢- نموذج التّرابية اللّغوية: وهو اتّخاذ لغة رسمية واحدة، وهي القاسم المشترك بين السّكان وتكون لغة عامّة، ومطلوب تعليمها وتعلّمها والمحافظة عليها، بل الاعتزاز بها، وهي لغة الخطاب الرّسمي والإدارة والإعلام والمدرسة. وهناك لغات وطنية اختيارية في مناطقها فقط، دون أن تنال الفَرْض، وتكون بساعات محدودة، بعد إنجاز الساعات الرّسمية للغة الرّسمية. وهذا النّموذج ناجح للغة الوطنية في أرضها وعلى ترابها، وأراه يعطي اللّغات الوطنية مكانها الطبيعي، كما يمكن استعمالها في جميع المجالات، بل ستستعيد وظائفها في لاحقٍ من الزمان، كما أنّ هذا المبدأ هو الذي يتيح مبدأ المحافظة على الهُوية الوطنية بما لها من خُصوصية، والانفتاح على الكونية في التّعليم التأهيلي والعالي بما يوجد في اللّغة الجامعة، مع ما تضعه الدَّولة من تعليم اللّغات الأجنبية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وإنّ كلا النّموذجين لهما إيجابيات ولهما سلبيات، ولكن إيجابيات النّموذج الدولة الوطن/ النّمط المركزي أفضل بكثير، كما أنّ اقتباس نموذج ما يحتاج إلى إعمال العقل والتّأصيل لنموذج مرجعي يُراد به التّعبير عن الانسجام في السّياسة اللّغوية، والخروج من الفوضى اللّغوية التي يعيشها الجزائري. ومهما أخذنا بنموذج من النّماذج ولو أنّها جيّدة يحتاج إلى تكييف وإلى تعديل، فاستنساخ نموذج يؤدّي إلى الذوبان. والغاية من هذا ضمان الوَحْدَة الوطنية مُراعاة للأبعاد الحضارية والتّاريخية.

وبالنّسبة للجزائر، فإنّ النّموذج الذي سِرْنا عليه، وهو نموذج جيّد؛ نمط المركزية اللّسانية، وهذا قائم في معظم الدُّول، وبخاصّة المتقدّمة منها، وفرنسا من هذا النّوع؛ يقوم على سياسة لغوية واحدة، ولغة رسمية واحدة، ولا تنافس اللّغة الرّسمية أيّة لغة. وهو نمط قديم وجيّد؛ حيث يجمع السّكان على لغة مألوفة مشتركة، دون تنافي استعمال اللّغات المحلية في مسموع الكلام وفي الإعلام شرط أن تحصل التّرجمة. ولكن لا يعني أنّ هذا من المقدّس، إذا حصلت معطيات تجعل هذا النّموذج متحرّكاً، فيمكن اعتماد اللّغة الرّسمية الثانية بمحاذير كبيرة. فلا ننسى أنّ ترسيم المازيغية؛ يعني أن تدخل في مجال التّماهي المجالي بين اللّغة والجغرافية؛ حيث يحصل تدبير التّعدّد اللّغوي بين اللّغات كلّ في مجالها الجغرافي، وهذا المجال مُكْلِف، وليست له نتيجة لغوية علمية، بل يدخل في إيديولوجية مُتماهية مع كلّ الألسنة ذات الخصوصية الناطقية، وهذا ما نجده في سويسرا وبلجيكا.

ولنتمكّن من النّجاح، لا بدّ من سنّ سياسة لغوية فاعلة وقابلة للتّحقيق، وعبر سنين متقاربة، وفيها الوعي بخطورة عدم الاهتمام باللّغات الوطنية والتي هي قوام الحاضر وبناء المستقبل ومرجعية الأمّة **ولغة أمّ واللّغة الأمّ واللّغة الجامعة**، ولذا من الضروري دراسة المبادرات واستكناه التّجارب النّاجحة ورسم مخططات على الآماد الثلاث، والعمل على تطبيقها حرفياً، وتجنيد الإعلام لمعاضدة التّخطيط من أجل تعليم مزدوج ناجح، ورسم سياسة لغوية شاملة ومنسجمة مراعية للأبعاد الحضارية والتّاريخية والعلمية، والانسجام الجمعي بين اللّغة الحاملة للقرآن الكريم «السّياسة اللّغوية لا يحدّدها التّنوّع اللغوي فحسب، بل هناك ثلاث ديناميات متكاملة؛ دينامية التّعدّد اللّغوي، ودينامية الوحدة أو التّوحيد أو المَعْيَرَة ودينامية التّنوّع. وفي الاتّحاد الأوربي هناك شعار (الوَحْدَة في التنوّع) وهناك

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

دعم أساسي للتعدّد اللّغوي (كما حدّده) وفي نفس الوقت، هناك دعم للغات الرّسمية على حساب اللّغات المحلية. تعارض التعدّد مع التنوّع غالباً ما يؤدّي إلى تبنّي التعدّد، والهاجس اقتصادي بالأساس، وهاجس الشغل هاجس التنوّع هو الحقوق والعدالة اللّغوية والاندماج، وهاجس الوحدة يميل إلى اللّغة المعيارية الرسمية الجامعة على حساب اللهجات الإقليمية أو المحلية ذات الخصوصية» الفهري، (٢٠١٤/ ٦٨). ومع كلّ هذا، فإنّنا بحاجة إلى سياسة لغوية تُضفي مشروعيةَ التّطوّر والبقاء والسّير نحو الأفضل. فلا بدّ من سنّ سياسة لغوية يتمّ من خلالها التّعامل مع اللّغة والفروق اللّغوية بين السّاكنة؛ يعني اعتراف الدولة بسياسة تتبعها في مجال الاستعمال اللّغوي، كما يعني أن تعمل الدَّولة في إطار سياسة لغوية على حماية اللّغة/ اللّغات الرّسمية، وإقامة المؤسّسات، ونشرها على نطاق واسع، عكس اللّغات المحلية أو الوطنية. ويبدو لي بأنّه كي يتحقّق لنا ذلك نأخذ بنموذج الاستقلالية الجهوية، وهو أقلّ الخسائر وهو نموذج «لا تعتمد مركزية لسانية مُتعدّدة مُلتزمة بالحدود التّرابية. ففي هذا النّموذج توجد لغة رسمية واحدة مع اعتماد اللّغات المحلية لغات رسمية في المناطق التي توجد بها ... وهو كحل تاريخي لتنظيم الصراع الموسّع، مما يجعل إقليم الحكم الذاتي أقلّ من دول وأكبر من جهات، مع ملاحظة أساسية هي أنّ التّقسيم الجهوي يتطابق مع توزيع المجموعات اللّسانية المتواجدة على أراضي الدولة» بوعلي، (٢٠١٥/ ٨١). ويعدّ النّموذج الثّاني بالنّسبة للجزائر هو الأمثل؛ حيث تكون اللّغات المحلية في مناطقها النّاطقة بها، ولا تفرض على المناطق الأخرى، وتكون لها الخصوصيات في مناطقها في التّعليم والإعلام والإدارة.

١٠- **مخاوف ترسيم المازيغية:** وما نخافه من التّرسيم هو:

- رفض العربية لغة رسمية؛
- فصل الدين عن الدولة؛
- إعطاء صفات المُفاضلة للمناطق الناطقة بالمازيغيات؛
- الدعوة إلى الحكم الكونفدرالي، أو إلى التّدويل لتركيع الدَّولة المركزية؛
- إضعاف الدّولة المركزية؛
- أدجلة المازيغية، وتكثيف المطالب التي لا تنتهي، إلى حدّ الابتزاز؛

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- استعمال المازيغية ورقة ضغط سياسية ترفع في المحافل الدولية باسم الحقوق اللّغوية أو حقوق الأقليات.

ولماذا هذه المخاوف؟ فنحن نعرف بعضنا البعض، يجمعنا التّخلّف، فإذا تركنا الأمور دون قيود فسوف ينفلت الأمرُ، لأنّه سيحصل القصور في النّظرة التّرسيمية؛ لأنّنا بَلَدِيون؛ ننظر إلى المسألة المازيغية من باب **ترسيم المازيغية= إقصاء العربية،** واعتماد الفرنسية لغة أجنبية مؤقتة، ثمّ اعتماد الفرنسية والمازيغية لغتين رسميتين. وهذا ما يُلمس من أولئك البربريين المُنادين بالإقصاء، وشغلهم الشّاغل إقصاء العربية، والتّسامح العلني مع الفرنسية، فهناك تصوّر مُستأسد إقصائي. وأتصوّر أنّ كلّ إدماج للمازيغية لا يمكنه احترام المُقوّمات الثلاثة: السّيادة الوطنية، والتّعدّد الهُوياتي، والانتماء الحضاري. كما لا أتصوّر أنّ المسألة تفلت من الدخول في التّجاذب الهُوياتي والسّجالات الإعلامية وهذا جيّد إذا كانت القضية من باب الاختلاف في المنهجية، ولكن قد تصل إلى الخلاف في المبدأ، وهنا الدخول في الفوضى اللّغوية، وفي حرب اللّغات والمقامات، ومن ورائها تخريب البيوتات.

١٠/ ١- **ترسيم المازيغية لغة ثانية:** في هذا المقام، لا يمكن نكران المازيغية بأنّها لغة ساكنة شمال إفريقيا وهي لغة الوطن الأمّ؛ وقد توزّعت آداءاتها كما يلي: المازيغية لغة ساكنة شمال إفريقيا+ الهيروغليفية لغة ساكنة مصر + النوبية لغة ساكنة السّودان، ولا بدّ من توضيح هذه المسألة؛ ففي الجزائر فقط هناك ستّ لغات مازيغيات، وفي المغرب ثلاثة آداءات، بل هناك من يرى أنّ العدد يتجاوز الخمسين (٥٠) لغة، ففي الأربع عشرة دولة الحالية التي توجد فيها الجيوب اللّغوية المازيغية لغات ولغات، وفي كلّ لغة آداءات، تختلف من منطقة إلى أخرى، فيصعب التّفاهم بينها، ووسيلة التّواصل لا تكون إلاّ عن طريق لغة وسيط. ومع ذلك فإنّ المازيغية لغة الأجداد والتّراث، وحضارة البربر في سابق من الزّمان، وحصل أن ترك السّلف بعض الآثار القيّمة وتحتاج إلى تثمين، كما تركوا ما هو مادي وما هو معنوي، كما حصل الانسجام الجمعي بينهم وبين العرب بالتّراضي إلى درجة الذوبان في بعضهم البعض، ومن هنا يصعب التّمييز بينهم، فلا إثنية عرقية، بل تاريخ مشترك وحضارة واحدة، ومصير واحد، ومستقبل مشترك.

لا يمكن أن يتنكّر أيّ جزائري للغته المازيغية، فهي تراثه، ويعتزّ به، وبخاصّة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إذا كان يدخل في الإضافة والنّوعية. **فالمازيغية إذا لم تتعارض مع العربية لا مانع من ترسيمها**، وبخاصّة إذا عملت على:

- تعزيز المواطنة اللّغوية المشتركة؛
- تعزيز المواطنة اللّغوية الوظيفية؛
- تجنّب استعمال اللّغات الأجنبية؛
- تعزيز الانتماء الحضاري والبُعد العربي والديني في منظومتنا التّربوية؛
- عدم الوصول إلى الاستغناء عن اللّغة العربية؛
- عدم الدخول في حرب اللّغات؛
- عدم إجراء التّفاضل اللّغوي.

والمازيغية في وقتنا الحالي بحاجة إلى:

- تهيئة أولية في قواعد نحوها؛
- تنقية معجمها من الدّخيل؛
- الاتّفاق على خطّ كتابتها.

لستُ ضد ترسيم المازيغية؛ إذا كانت تحمل الخطاب الوطني والمواطنة المازيغية في أبعادها القديمة التي تحترم لغةَ القرآن، وتُنْزِلها المقامَ الأعلى، ولكنّني ضد الذين يُتاجرون بالمازيغية ويستعملونها ورقة ضغط، بل يفتحون المجال للتّعاون الأجنبي المرفوض. نعم لترسيم المازيغية التي تحتفظ بخمسة عشر (١٥) قرناً من التّمازج والتّصاهر والأخذ والعطاء، مع مازيغية التّواصل بين تراثنا الضخم الذي دُوّن بالحرف العربي، مع مازيغية تقرّ أنّ بدايةَ الحضارة ضاربةٌ في الأعماق، وانّ حضارتنا لا تبدأ من وقتنا المعاصر. أنا مع مازيغية تقرّ بأنّ لها أصالةً إسلاميةً مُمتدةً منذ الفتح الإسلامي. نعم لمازيغية تأتي عن طريق المجتمع الجزائري بالاقتراع، أو من برلمان مُنتخب؛ وألحّ على أنّ البوابة الطبيعية إلى تغيير سلمي هو الذي يقرّ حقّ الأغلبية، ويضمن الخصوصية اللّغوية.

١١- من ينهض باللّغة/ اللّغات الرّسمية؟ إنّ الدّولة هي التي تنهض باللّغة/ اللّغات الرّسمية، أو ما سمّاه المسدي «بعلوية اللّغة العربية من حيث هي التّعبير الأسمى عن الهُوية الحضارية» المسدي (٢٠١٤/ ١٠٥). كما أنّ دعم التّعريب، واستعمال العربية في كلّ مجالاتها من خصوصية الدّولة، وأنّ الاعتزاز بها من خصوصيات الدّولة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والمجتمع المدني، وهذا يعني دعم المعرفة ونصرة اللّغة، والنّهوض يكون بالمشاريع الوطنية والقومية، وبالتّخطيطات التّربوية. وفي هذا المقام من واجبات المؤسّسات المختصّة وعلى رأسها مجامع اللّغة العربية، ومراكز البحوث، ومخابر اللّغات أن تعمل على دعم اللّغات الرّسمية بما تنتجه من أفكار. فبالنّسبة للعربية هناك مؤسّسات مَجْمَعِية تقوم بعملها، ونحتاج إلى تجسيد عمل المَجْمَع الجزائري للغة العربية، وإلى تلك الأعمال التي تقوم بها المحافظة السامية للأمازيغية. وإنّ دور المجمعيين هامّ في التطوّر وفي المراقبة والتّصحيح، وبخاصّة في التّربية والإعلام، بل يجب أن يتعدّى ذلك إلى مساءلة الحكومات في مشاريعها اللّغوية، وفي نوعية الخطاب المُستعمل من قبل المُسيّرين وعلى المَجامع تأسيس خلايا السّماع، وحلّ المشاكل اللّغوية المَطروحة، والإسهام في التّعزيز اللّغوي ومُحاربة الإساءة أو الاستخفاف اللّغوي، لا يعني أنّ المجامع تصبح شرطة اللّغة، بل تعمل على تقديم الرّشد اللّغوي السّهل، والتّوجيه العلمي السّليم، وسنّ سبل حماية اللّغة من الانحراف والتّهجين. كما تحتاج اللّغات الرّسمية إلى مصدر التّمويل؛ ويكون من الدَّولة في المقام الأوّل، ويفترض أن يكون إسهام الشركات ظاهراً، وإسهام القطاع الخاصّ لا بدّ منه، وفي إسرائيل تُسهم كلّ الشّركات العامّة والخاصّة بنسب تعطى خصيصاً للمؤسّسات التي تعمل على ترقية اللّغة العِبرِية، مع السّماح للهبات أن تنال موضعها، وتشجيع المنافسة على تقديم المشاريع. كما تحتاج اللّغات الرّسمية إلى مشاريع طموحة تُولَدُ من النّخبة وتتولاها الدّولة الوطنية، وفي الوقت الحالي لا يقع العِوَل على المجتمع المدني؛ فلمّا يتسلّح بعد بفِكْر حملِ الشّأن العامّ، كما أنّ النّخبة غير جاهزة لتقديم الوعي اللّغوي، وزرع ثقافة التّنوير في المجتمع.

وإنّ مسألة احترام اللّغات الوطنية ضرورة لا مفرّ منها، ويكون ذلك عن طريق وسائل الردع، وإلاّ لن يحصل الاعتزاز باللّغات الوطنية في غياب الأمر والنّهي، ولا يعني هذا التّخويف، ولا سنّ عقوبات أو إغرام المُخالفين، ولكن أدعو إلى اعتبار احترام اللّغات من احترام المجتمع، فما فائدة ترسيم لغة دون أن تحترم وتنال تطبيقاً. ولا فائدة من وضع قوانين دون تطبيق ودون ردع، فكما وقع تجنيد الشّرطة لفرض احترام استعمال حزام الأمن، وتجنيد آلاف الشباب لمناصرة الفريق الوطني في (أم درمان) أيصعب تطبيق احترام اللّغات الرّسمية؟ والجزائر تملك ما تملك من

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الامكانيات البشرية والمادية. ولماذا هذا التّشدّد؟ لأنّ الأمّة الجزائرية لا تقوم لها قائمة إلاّ باحترام لغاتها، وإلاّ سوف يأتي زمان يُعلن فيه عن الاختراق اللّغوي، وسوف ينالها الخطرُ الذي قد يصل إلى موت اللّغات الوطنية؛ بسبب التّسامح المؤدّي أحياناً إلى ترك لغات البلد والالتجاء إلى اللّغات الأجنبية على أنّها المُنقذ، وهذا ما حدثَ للغة الإيرلندية التي تنقرض الآن شيئاً فشيئاً، وكان يتكلّم بها الملايين، ولها ماضٍ عريق، ولها أدب وتدرس بكثافة في المدارس، كما تموت اللّغة إذا هبّ ناطقوها كلّهم إلى استعمال لغة بديلة وأهملوها، أو أُجبر شعبٌ على استعمال اللّغة قهراً، أو تركَ لغتَه قمعاً وسجناً.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الخاتمة:

وفي الحقيقة صَدِئت طرائقُنا، وسُمِّرت بمسامير حادّة لا تجعلنا نتقدّم، فبدأنا نَضيع ونُدفن في مقبرة التّهجي اللّغوي، في غياب المرجعيات الثّقافية، وهذا ما بدأ يظهر في مجتمعنا المشحون لغوياً ما يلبث أن ينفجر؛ بسبب عدم توحيد التّفكير، وضعف المرجعيات السّياسية والدينية والقومية والوطنية كما قد تكون الثّقافات والمرجعيات المتعدّدة والهُويات الفرعية سبباً في التّشتيت؛ لأنّها لم تنسجم ولم تتصالح ولا تقبل بعضها البعض. وبذلك لا نزال نعيش القهقرى، وبدخولنا المجهول لا شكّ أنّنا لا نخرج من الأنفاق المظلمة، إلاّ بقبول بعضنا البعض، وبالتّخطيط اللّغوي السليم؛ الذي لا إقصاء فيه للغة من اللّغات الوطنية. فنحن مجتمع متعدّد اللّغات، فوَحدتنا في هذا التّعدّد.

ومن وراء ما بصرتُ به من تقديم أفكار، وما قدّمته من الاختلاف بين الرأيين: **نعم لترسيم المازيغية** التّأني في ترسيم المازيغية. وجاء السّؤال المركزي هل ترسيم المازيغية في الجزائر يكون حلاً أو عقداً؟ ومن خلال تلك الأفكار يمكن أن أقول: قد يكون ترسيم المازيغية في الجزائر حلاً لبعض التّشنجات اللّغوية التي نسمعها في منطقة القبائل بالخصوص، ولكن لا نسمع نغمةَ التّرسيم في مناطق أخرى ناطقة بالمازيغية بتاتاً، بل هي مناطق مُتناغمة مع العُروبة لا مع المُزوغة. وقد يكون التّرسيمُ عقدةً ومشكلةً يُدخل الجزائر في عُقَد وصعوبات، وظهور الخلافات، والتّماهي في الخُصوصيات؛ المؤدّية إلى التّجاذبات.

ومن وراء هذه الأفكار والآراء، أقول: تعدّ اللّغة العربية اللغةَ الأقدرَ على استيعاب وتمثيل مختلف التّحوّلات اللّسانية والاجتماعية بصورة عامّة، ولغة الضاد تجمعنا، وهي لغة كلّ العصور «تعلّموا العربية فإنّها تثبت العقل، وتزيد في المروءة». **وإنّه لا وحدة وطنية دون لغة وطنية جامعة = كما أنّه لا سيادة وطنية دون دولة مركزية**، فهل تريدون أن نصبح يَمَناً وليس سعيداً، وهل أنّ آباءنا كانوا على خطأ عندما تَخَلَّوْا عن المازيغية لصالح العربية، وأنّ ثلاث عشرة (١٣) دولة مازيغية بساكنتها اختاروا **الإسلام ديناً، والعربية لغةً**، وحَكَموا أنفسهم، وحافظوا على وَحْدَتهم، فلماذا لم يعتمد ملوكُ البربر المازيغيةَ/ المازيغيات لغةَ دولهم، بدءاً من الملك ماسينيسا ومن جاء بعده؟ لماذا لم يَكتب القديس (أغستين) كُتبَه بمازيغية من المازيغيات، وأقول: «**من أجل الوحدة الوطنية واللّغوية لتُقبَرَ لغتي وتُفنى قريتي**».

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المصادر والمراجع:

- بوعلي، فؤاد ٢٠١٥) مقاربات في المسألة اللّغوية بالمغرب، الرباط: مطبعة طوب بريس.

- جاس، سوزان، وسلينكر، لاري، (دت) تعلّم اللّغة الثانية، ط ١، رقم ٥٣، ترجمة: محمد الشرقاوي المجلس الأعلى للثّقافة. المشروع القومي للتّرجمة، القاهرة.

٣ الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي (١٩٧٣) طبقات النّحويين واللّغويين، ط٢، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم محمد، دط، القاهرة .

- طه جابر العلواني (٢٠٠٦) لسان القرآن ومستقبل الأمّة القطب، ط١، القاهرة: مكتبة الشروق.

- الفهري، عبد القادر، السياسة اللّغوية في البلاد العربية بحثاً عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية وناجعة (٢٠١٣) بيروت: ار الكتاب الجديدة المتحدة.

- الفهري، عبد القادر (٢٠١٤) السياسة اللّغوية والتّخطيط مسار ونماذج، ط١، منشرات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية، الرياض.

- القاسمي، علي (٢٠١٢) السّياسة الثّقافية في العالم العربي، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، دار صايغ.

- القاسمي، علي (٢٠٠٧) «الطفل واكتساب اللّغة بين النّظرية والتّطبيق» محاضرة ألقيت في مؤتمر مجمع اللّغة العربية، المؤتمر السّنوي السّادس، ندوة: لغة الطّفل والواقع المّعاصر، دمشق.

- كولماس، فلوريان (٢٠٠٠) اللّغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، الكويت: عالم المعرفة، العدد ٢٦٣.

- المسدى، عبد السلام (٢٠١٤) الهُوية العربية والأمن اللّغوي دراسة وتوثيق، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت: منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات بقطر.

- ملحم، إبراهيم أحمد (٢٠١٣) «القصة التّرابطية قراءة في تجربة «احتمالات» لمحمد أشويكة». وزارة الثقافة، مجلة الملتقى، العدد ٢٩، المملكة المغربية.

- الودغيري، عبد العلي (٢٠١٤) لغة الأمّة ولغة الأمّ عن واقع اللّغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثّقافية بيروت: دار الكتب العلمية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المراجع الأجنبية:

-Lang Jack Qu'apprend-on à l'école élémentaire ? Les nouveaux programmes.

- Repère sociolinguistique pour l'enseignement des langues 1994. Paris : Hachette livre.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التخطيط اللغوي للعبرية في فلسطين

أ.د. عبد العظيم أحمد عبد العظيم (*)

ملخص الدراسة:

تلجأ المجتمعات والدول إلى التخطيط اللغوي لحل مشكلة خاصة في منطقة جغرافية تسودها لغةٌ ما؛ كما هو الحال في منافسة العبرية للعربية في فلسطين المحتلة. فبعد أن اختفت العبرية وماتت مع التهجير البابلي (٥٦٧ ق.م) عادت إلى الظهور على خريطة اللغات في القرن العشرين. وكان معظم الوافدين إلى فلسطين المحتلة يجهلون العبرية إلا أن التخطيط اللغوي هنالك عمل على جعل هذه اللغة رسمية. ومن ثم يعرض هذا البحث للمقارنة بين كلا اللغتين «العربية والعبرية» من حيث التحديات والتخطيط اللغوي في كلٍ، مع رسم خريطة ذهنية لما سيكون عليه مستقبل كل منهما في فلسطين.

الكلمات الدالة:

اللغة العبرية اللغة العربية اليديشية التخطيط اللغوي جغرافية اللغات.

مقدمة

اللغة نظام من الرموز الصوتية العفوية يتم بواسطتها التفاهم بين أفراد المجتمع، وتخضع هذه الأصوات للوصف من حيث المخارج أو الحركات التي يقوم بها جهاز النطق ومن حيث الصفات والظواهر الصوتية المصاحبة لهذه الظواهر النطقية. (عمايرة، ١٩٨٧، ص٨).

* أستاذ الجغرافيا البشرية وكيل كلية الآداب لخدمة المجتمع وشئون البيئة جامعة دمنهور (مصر)

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وتعد اللغة من الركائز الأساسية للجغرافيا الحضارية Cultural geography ورغم ذلك، تقع دراستها حاليًا عند هامش اهتمام الأكاديميين من الجغرافيين وبعيدًا عن قلب وبؤرة هذا الاهتمام الذي يركز على موضوعات مغايرة (Norton، 2002، p. 189). ورغم أن اللغة هي ناقل carrier الثقافة والهوية، إلا أنها لم تلق ما تستحقه من دراسة جغرافية، وبينما نجد أن دراسة التركيب الداخلي للغات هو اهتمام العالِم اللغوي؛ فإن الهم الأول للجغرافي هو التحليل المكاني للغات وللجماعات المتحدثة بها (Jordan، 1973، p. 16).

واللغة مكون رئيس لشخصية الأقاليم الجغرافية، وموت لغة معينة هو موت ثقافة جماعة بعينها وفقد للاستمرارية، ويرى "نورتون" أنه من بين حوالي ٧٠٠٠ لغة في العالم اليوم – لا يشمل العدد اللغات الثانوية واللهجات النادرة – فإن أكثر من ١٠٠٠ لغة منها قد ذوى واندثر (Norton، 2002، p. 195).

وتُقسم اللغات إلى لغات عملاقة Mega languages يتحدث بكل منها أكثر من ١٠٠ مليون نسمة، وعددها ١٢ لغة عالمية، ولغات كبرى Macro languages، يتحدث بكل منها ما بين ١٠ – ١٠٠ مليون نسمة، ثم لغات أقل أهمية عددية (جابر، ٢٠١١، ص٢٢). وتعد اللغة العربية من القسم الأول، إذ يتحدث بها حوالي ٤٠٠ مليون نسمة داخل وخارج الوطن "العربي"، بينما اللغة العبرية من القسم الثالث إذ لا يزيد عدد المتحدثين بها في داخل إسرائيل وخارجها عن خمسة ملايين نسمة.

وقد عادت العبرية بعد اندثارها نتيجة نجاح عملية التخطيط اللغوي Language planning، والتي يُطلق عليها أحيانًا تعبير الهندسة اللغوية Linguistic engineering. ويضطلع بالتخطيط اللغوي عادة كيانات متخصصة، ومؤسسات، وأكاديميات وأحيانًا الأفراد أنفسهم. ويرتبط التخطيط اللغوي بشدة بمفهومين متكاملين، هما السياسة اللغوية Language policy، والاتجاهات اللغوية Languages attitudes. ويُمارَس التخطيط اللغوي لحل مشكلة خاصة في منطقة جغرافية تسودها لغةٌ ما. رغم ذلك، تتعرض اللغة المختارة لمنافسة اللغات الأخرى. وليست عملية التخطيط اللغوي بالعملية السهلية، لذا يطلق عليها أحيانًا المعالجة اللغوية Language treatment (جابر، ٢٠١١، ص١١٧).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ومن أمثلة التخطيط اللغوي الصارخة، أن معظم الوافدين إلى فلسطين المحتلة، كانوا يجهلون العبرية إلا أن التخطيط اللغوي عمل على جعل هذه اللغة رسمية، يرتبط بها كل من يعمل في السلطة أو الحكومة وكذا المؤسسات التعليمية والإعلامية والأعمال، وذلك مع إزاحةٍ ما زالت مستمرةَ للغة العربية.

وتنتسب العربية والعبرية لعائلة واحدة هى «اللغات السامية» Semitic Languages، وهى من أقدم اللغات التي وصلت إلينا مدوَّنة، إذ دُوِّنت الأكادية عام ٢٥٠٠ ق.م، وتضم العائلة اللغات التالية: العربية، والآكادية، والآشورية، والعبرية والمؤابية والفينيقية والآرامية، والإبلاوية، والإثيوبية والسريانية، والبابلية.

المجال الجغرافي للدراسة:

تُعنى الدراسة بمعركة اللغة في «فلسطين» والتي يُقصد بها جغرافيا في هذا البحث: (إسرائيل، والضفة الغربية، وقطاع غزة)، أما الإطار الذي تنحصر فيه اللغة العبرية حاليا فيُشار إليه بمصطلح «الدولة العبرية» أو «إسرائيل» بمفهومها الحدودي السياسي.

أسباب اختيار الموضوع:

- ندرة الدراسات الجغرافية التي تُعنى باللغات في المكتبة الجغرافية العربية.
- استمرار تنفيذ المخطط اللغوي العبري على حساب العربية
- «المعركة اللغوية» بين العربية والعبرية من أشد المخاطر التي تتعرض لها العربية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في إبراز الجهد الذي يبذله اليهود في إحياء العبرية، وأثره على طمس الطبوغرافية التاريخية للمكان. فمن المعروف تاريخيا أن مئات اللغات قد اندرست، ومئات أُخر في سبيلها إلى الاندراس الآن، ولكن من النادر أن تحيا لغةٌ بعد موتها.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أهداف الدراسة:

- التحليل المكاني للغة العبرية داخل وخارج إسرائيل.
- التحليل الزماني للغة العبرية.
- تحليل عوامل إحياء اللغة العبرية.
- تتبع تغيرات المظهر الحضاري في فلسطين.

الدراسات السابقة:

سُطرت دراسة شوهامي (Shohamy، 1994) في جغرافية اللغات عن التخطيط اللغوي في أنحاء العالم بعامة، وإسرائيل بخاصة، وعلاقة اللغة العبرية بالفكر اليهودي، والمنهجية التى اتبعتها إسرائيل في هذا التخطيط اللغوي. كما قدم

بن رافائيل Ben-Rafael وآخرون (Ben-Rafael، 2006) دراسة عن المشهد اللغوي في إسرائيل، باعتباره متناميا مع المشهد السياسي، وكيف أن المشهد اللغوي يتحرك من الدولة العبرية إلى خارجها في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية على حساب اللغة العربية، وأن العبرية لا تنطبق صورتها إلا في مرآة المستوطنات. كما عرضا لسياسة الانتشار اللغوي وملامح التعليم الوطني للغات في إسرائيل.

وفي مجال الجغرافيا التاريخية قدم ماعوز (Maoz، 2001) وأرنون Arnon

دراستهما عن إعادة التسمية في الخريطة الحضارية، وتشكيل الخريطة العبرية في إسرائيل في أحد عشر عاما تلت إنشاء الدولة العبرية (1949-1960)، وقد اختار تلك الفترة لأنها التى وُضع فيها الأساس الرسمي لتغيير الأسماء إلى العبرية كما سيظهر تفصيلا في دراستنا.

وعرضت دراسة كوهين وكليوت (Cohen، and Kliot، 1981) لتغير أسماء الأماكن في إسرائيل وعلاقته بالتغير في بناء الأمة، مع توضيح الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المحلية والقومية لترسيخ تداول تلك الأسماء الجديدة باعتبارها مكونا قوميا، وليس مجرد أداة للتفاهم بين الناس.

وأبرزت دراسة جمال فلاح (Falah، G.، 1996) أثر حرب عام ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل، وتداعياتها على المشهد الثقافي في فلسطين، ومن بين صور ذلك المشهد "الصورة اللغوية" وكيف أن تلك الحرب وتداعياتها العسكرية أثرت على الخريطة اللغوية في فلسطين المحتلة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وكانت دراسة كاتز(Katz، 1995) عن ترسيخ العلاقة بين الهوية والقومية من خلال أسماء الأماكن، والجهود التى بذلها الصهاينة للحفاظ على الأسماء العبرية الأصلية المحلية في المطبوعات الرسمية في "أقضية" فلسطين، وخطة إضافة الأسماء العبرية الجديدة إليها في بقية طبوغرافية الأماكن.

كما ذكر كولويتز(Koplewitz،1992) في دراسته مراحل تقلص اللغة العربية وانكماشها داخل "إسرائيل"، باعتبار أنها تحولت إلى لغة "أقلية" داخل الدولة "العبرية"، ثم ذكر مظاهر ذلك التقلص ليس من حيث ثبات نسبة المتحدثين فحسب، ولكن من حيث المفردات والتراكيب والبلاغة، ودخول الألفاظ العبرية في معجمها.

المبحث الأول: التحليل المكاني للغة العبرية

العبرية Hebrew: إحدى اللغات السامية، كان يتحدث بها الكنعانيون ثم اتخذها العبرانيون (الذين كانوا يتكلمون إحدى اللهجات الآرامية القديمة) لغة لهم بعد تسلُّلهم إلى أرض كنعان. وسُمِّيت هذه اللغة «عبرية» في وقت متأخر من العصور الوسطى، فلا يوجد في صحف العهد القديم ما يدل على أنهم كانوا يسمونها بهذا الاسم، إذ كان يُشار إليها بمصطلح «يهوديت» (يهودي) أو «لسان كنعان»، ولم يظهر مصطلح «لاشون عفريت»، أي «اللسان العبري»، إلا مع المشناه.

إن فهم الأنماط السابقة للغة ومعرفة الأنماط الحالية، قد يسهم في التنبؤ بأنماط المستقبل، حيث يبدو الربط بينه وبين إبداعات الإنسان Innovations عبر الزمن) (Afendras، 1970، p. 33)، كما أن موضوع الانتشار من أهم مفردات الجغرافية الحضارية Cultural geography، وعماد هذه الأخيرة اللغة، والديانة. ومن ثم فاللغات من أفضل الأمثلة للدلالة على طبيعة عملية الانتشار خصوصًا في الماضي، وكيف انتشرت لكي تأخذ وضعها الحالي (Kniffen، 1951، p.114).

ومن ثم نحلل الانتشار المكاني للغة العبرية داخل الدولة العبرية وخارجها، ولا يعد تحليلنا لانتشار العبرية خارج حدود الدولة العبرية خروجا عن الإطار المكاني

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

للدراسة ؛ إذ أن كلا المكانين يؤثر في الآخر ويتأثر به.

أولا: العبرية داخل إسرائيل:

أمست العبرية لغة أقلية في إسرائيل بعد دعم السياسات الأيديولوجية للغة العبرية والإنجليزية لتزدهر وتنتشر في جميع القطاعات من السكان الإسرائيليين. فالعبرية هي لغة الاتصال الاعتيادية في أماكن العمل إلا في القطاع العربي، وبين المهاجرين الجدد والعمال الأجانب، ومع السياح.

وتُصنف إسرائيل أنها دولة متعددة اللغات؛ إذ أن العبرية في إسرائيل هي اللغة الأم mother tongue؛ ولكن ينتشر بين يهودها العديد من اللغات الأصلية كلغة أم، وهي: الفرنسية، والرومانية، والهنغارية، والبولندية، والفارسية، والإنجليزية والأمهرية والتيجرية Tigrinia والأسبانية والألمانية واليديشية. كما أن كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) لا يتكلمون العبرية بل العربية، كما أن لغة (الدروز) في إسرائيل هي العربية. واللغة المحكية بين أغلب عرب ٤٨ هي العربية التي هي لغتهم الأم.

ولما كانت اللغة العبرية غير منتشرة ولا معروفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا في بقية دول الجوار، ولا غيرها من الدول تحولت العبرية إلى جزيرة لغوية linguistic Island، وهذا التعبير لا يُقصد به الجزر بمدلولها الجغرافي، بل وجود جماعات مركزة في مكان معين يتحدثون لغة مغايرة للأغلبية.

وارتبط انتشار العبرية في إسرائيل بزيادة عدد المستوطنات والمستوطنين؛ إذ وصل عدد السكان اليهود في فلسطين عام ١٩٢٥ إلى ١١٨ ألفاً (المركز الجغرافي الفلسطيني، ١٩٩٩، ص٣). وقد ساعد هربرت صمويل على نشر العبرية بعدة طرق من بينها الاعتراف بالمؤسسات السياسية الصهيونية في فلسطين والاعتراف باللغة العبرية كإحدى اللغات المحلية في فلسطين.

وقد زاد عدد المستوطنات الصهيونية في عهده من ٤٤ إلى ١٠٠ مستوطنة (أبو صبيح، ١٩٩٣، ص٢٦). ثم أصبحت العبرية اللغة الرسمية للدولة بعد إنشائها سنة ١٩٤٨. والجدير بالذكر أن عبرية السفارد مختلفة عن عبرية الإشكناز. وهذا

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يعود إلى أن يهود العالم العربي كانوا منذ أيام الأندلس لا يتحدثون إلا العربية، واقتصر استخدام العبرية على الكتابة الدينية المتخصصة. وقد كان لاحتكاك اليهود بالعرب أثر عميق في لغتهم، فقد ازدادت عبريتهم فصاحة بمجاورتها اللغة العربية التي تُعدُّ أرقى لغات المجموعة السامية كلها. وقد تَرتَّب على ذلك أن دولة إسرائيل، التي قامت على أكتاف الإشكناز وجدت نفسها رغم كل شيء مُضطرَّة إلى اعتبار عبرية السفارد هي لغة المسرح الرسمية، ولغة الإذاعة والتعليم في الجامعات والمدارس. وقد اضطر المؤلفون في الأدب العبري الحديث والعاملون في مجال الدراسات اللغوية حتى وإن كانوا من الإشكناز إلى الخضوع المُطلَق للسان السفارد. (Ben-Rafael، 2006، p. 22)

ثانيا: العبرية خارج إسرائيل:

لا تزال العبرية لغة القلة من اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل، إذ يتحدث أعضاء الجماعات اليهودية لغة أوطانهم، فيتحدث أكثر من عشرة ملايين يهودي الإنجليزية، ويتحدث مليونان الروسية وعدة آلاف تتحدث اليديشية (لكن عددهم آخذ في التناقص بسرعة)، وأكثر من مليون ونصف المليون يتحدثون لغات أخرى مثل الفرنسية أو الإسبانية أو البرتغالية. ويبدو أن لغة الغالبية العددية من أعضاء الجماعات اليهودية في العالم هي الإنجليزية، كما أن معظم الإسرائيليين يعرفونها. ويفضل كثير من العلماء الإسرائيليين نشر أبحاثهم بالإنجليزية حتى يكون لهم جمهور واسع من القراء. وتوجد جماعات صغيرة من المتحدثين بالعبرية في أنحاء العالم (الولايات المتحدة وألمانيا) من النازحين من إسرائيل.

يشتهر في الدراسات الجغرافية ما يُعرف بنموذج الجاذبية Gravity Model. ونستطيع تطبيقه على اللغات، ومعناه أن اللغة يقل انتشارها ويتضاءل تفاعلها بطول المسافة والابتعاد عن المركز. والعجيب في اللغة العبرية أنها لا يقل انتشارها خارج المركز بل تنعدم. (رغم أنه من الأساطير المعروفة أن أرض أمريكا كان يُشار إليها بوصفها صهيون الجديدة، وكان المستوطنون يشيرون إلى أنفسهم بأنهم أبناء

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

العهد فاقترح أحدهم لدى التفكير في اختيار لغة للولايات المتحدة بعد استقلالها أن تكون العبرية لغة الدولة الجديدة) (جودي، ٢٠٠٣، ص٤٣)!!. ولكن خصائص العبرية وخصائص منسوبيها لم تؤهلها لذلك، بل إن لغة يهود العالم الأساسية الآن هي الإنجليزية؛ إذ يتحدث بها يهود الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا، وهؤلاء يشكلون الأغلبية العظمى من يهود العالم (وهذا يعود إلى ارتباط الجماعات اليهودية في العصر الحديث بالتشكيل الاستعماري الاستيطاني الغربي بشكل عام، والأنجلو ساكسوني بشكل خاص). ويُقال إن تعدد لغات الجماعات اليهودية في شرق أوربا كان سبباً أساسياً في أزمة الهوية التي جابهوها؛ فقد كانت لغتهم المقدَّسة هي العبرية، ولغتهم القانونية هي الآرامية (لغة التلمود)، ولغة الحديث هي اليديشية، ولغة المثل الأعلى الاندماجي هي الألمانية أو البولندية أو الروسية وأحياناً الأوكرانية، ولغة المثل الأعلى الصهيوني هي العبرية كلغة حديث لا كلغة عبادة. وتظل الصورة اللغوية العامة بالنسبة لأعضاء الجماعات اليهودية في العالم أنهم يتحدثون لغة الموطن الذي يعيشون في كنفه، وليست العبرية أو اليديشية (Bernard،2005، p. 17).

ورغم اندراس اللغة العبرية خارج إسرائيل؛ فإنها تحاول نشرها ولو نظريا بتدريس الأدب العبري في بعض الكليات في العالم، ومثال ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تضم ٣٥٠ جامعة بها أقسام للدراسات العبرية واليهودية. وقد تأسَّست عام ١٩٨١ منظمة خدمة التعليم اليهودي لأمريكا الشمالية Jewish Education Service of North America. وهي أساساً جهة استشارية تساهم في التخطيط بعيد المدى للتعليم الخاص باليهود وفي دعم الموارد المخصصة له. كما تُوجَد في الولايات المتحدة مؤسسات ثقافية اجتماعية وشبابية يهودية تعمل على تعليم اللغة العبرية وعلى ما يُسمَّى «الثقافة اليهودية».

وإذا كان هذا هو حال العبرية التي تتركز في إسرائيل على حساب "العربية"؛ فإن تحليلا بسيطا لانتشار العربية يوضح لنا الفرق بين كل منهما. فالعربية موطنها الأول شبه الجزيرة العربية التي خرجت منها موجات الانتشار Diffusion Waves، فلم تصل اللغة العربية إلى أجزاء واسعة من أسيا وأوروبا فقط؛ بل عبرت البحر

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المتوسط لتستقر في أنحاء عديدة من جنوب غرب أوروبا، وبعض جزر البحر المتوسط مثل قبرص، ووصلت إلى جنوب آسيا وجزر المحيط الهندي، وأرخبيل الجزر الإندونيسية. وهكذا انتشرت اللغة العربية من نطاقها الأصلي Heartland في شبه الجزيرة العربية في كافة الاتجاهات منذ القرن السابع الميلادي.

وحتى الآن يوجد عشرات الملايين من العرب في كافة القارات خارج "الوطن العربي"، بل لقد غزت الكلمات العربية كثيرا من اللغات الأوروبية لاسيما الإسبانية. إضافة إلى أثر اللغة العربية الواضح اليوم في العديد من أسماء الأماكن في أوروبا، خصوصًا في شبه جزيرة أيبيريا".

ولقد صمدت "العربية" لكل حملات القضاء عليها سواء حملة التتار أو حملات الصليبيين، أو الأتراك على العالم العربي، وإن كانت بحكم هذه الظروف القاسية والمعارك المستمرة قد انحسرت عن أجزاء من العالم الإسلامي كالهند وفارس وتركيا واستقرت في العالم العربي ولكنها بقيت دائماً كما عرّفها جُرجي زيدان (زيدان، ١٩٥٧، ص ٢٣): "إحدى اللغات السامية وأرقاها مبنى ومعنى واشتقاقاً وتركيباً وهي أرقى لغات العالم". ولا تزال اللغة الفارسية في إيران تكتب بالحروف العربية ولم تَجد محاولاتُ المستشرقين أذناً صاغية في إيران لكتابة الفارسية بحروف لاتينية بدلاً من الأبجدية العربية. ونشطت الدعوة إلى اللغة العربية في شبه القارة الهندية فأنشئت الجمعيات والمدارس وظهرت المعاجم العربية والأردية. ويوجد بباكستان والهند عدد كبير يجيد العربية ويستخدمها في الخطابة ويعرف أشعارها ويؤلف الكتب بها في الفقه والحديث والتفسير وغير ذلك، بل ويدعوا كثير من المفكرين في باكستان إلى اتخاذ اللغة العربية لغة قومية لباكستان باعتبارها لغة الدين الذي يدينون له بالولاء. وعلى النقيض من ذلك نرى تركيا منذ انقلاب أتاتورك في عام ١٩٢٣ قد تخلصت من كل أثر للغة العربية في لغتها الطورانية وكتبت لغتها القومية بحروف لاتينية.

ويردد كارل بروكلمان قول أرنست رينان: "مِن أغرب ما وقع في تاريخ البشر وصعب فهمه انتشار العربية. إذ أن هذه اللغة كانت مجهولة في البداية وبدأت تكتمل للغاية فجأة بسلاسة وغنى ظاهرين"، كما وصفها أيضاً بالكمال وبأنها ظهرت تامة مستحكمة. واستطرد يقول: "إنه لم يمض على فتح العرب للأندلس أكثر من خمسين

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

سنة حتى اضطر رجال الكنيسة لترجمة صلواتهم بالعربية ليفهمها أتباع المسيح". كما يردد قولة مارجليوث: "اللغة العربية حياتها حقيقية، وهي إحدى لغات ثلاث سادت العالم الإنجليزية والإسبانية والعربية وتربو عليهما لأن بدايتها أقدم من كل تاريخ" (بروكلمان، ١٩٧٧، ص٥).

المبحث الثاني: التحليل الزماني للغة العبرية

إذا كانت العبرية قد اختفت قرابة ألفي عام؛ فإنه حين ظهورها المعاصر لم تظهر مرة واحدة، ولكنها ورثت لغة أخرى ارتبطت باليهود ألا وهى اللغة اليديشية.

أولا: اللغة اليديشية:

اللغة اليديشية Yiddish لغة اليهود الإشكناز، ظهرت في الفترة بين عامي ١٠٠٠ و١٣٥٠، وهى رطانة ألمانية، دخلت عليها كلمات من السلافية والعبرية وغيرهما بعد أن نقلها اليهود معهم إلى بولندا، وكانوا يكتبونها بالحروف العبرية. لكن هذه اللغة ظلت مقصورة على الأمور التجارية. وقد جَرَّمت جميع الحكومات التي أعتقت اليهود سياسياً استخدام اليديشية في الأعمال التجارية لأنها أصبحت لغة الغش التجاري والتهريب، حيث أن التجار اليهود استفادوا من معرفتهم باليديشية وجهل الآخرين.

وفي إحصاء عام ١٨٩٧ الذي أجرته الإمبراطورية الروسية، بلغ عدد أعضاء الجماعات اليهودية في روسيا من الناطقين باليديشية نحو ٩٧٪ من جملة يهود روسيا، أي خمسة ملايين (٤،٢٪ من مجموع سكان الإمبراطورية).

وكان في الولايات المتحدة أحد عشر مسرحاً يديشياً في نيويورك وسبعة عشر مسرحاً خارجها. وكانت الجرائد اليديشية توزع ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ ألف نسخة يومياً. والشيء نفسه في الاتحاد السوفيتي، إذ بدأ يظهر أيضاً إحساس بالهوية اليديشية. وقد اعترف الاتحاد السوفيتي باليديشية كلغة رسمية. وبعد نهاية العشرينيات مباشرة، بدأ الاضمحلال والذبول يدبان في جسد اليديشية. وفي الوقت الحالي، لا يوجد سوى

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بضعة آلاف داخل بعض المنازل في إسرائيل، ويتعلمها الشباب سماعياً، ولكنهم لا يقرءونها ولا يكتبون بها. وتصدُر في إسرائيل عدة صحف ومجلات باليديشية، ولا يزال هناك أدباء يكتبون بها في كلٍّ من إسرائيل والولايات المتحدة، بعضهم صهيوني والبعض الآخر إما معاد لها أو غير مكترث بها(Crystal، 1999،p370)

ثانيا: العبرية قبل القرن التاسع عشر:

تُعد أسفار موسى الخمسة أقدم النماذج الأدبية العبرية التي يدل أسلوبها وبناؤها على تأثرها بالتشكيلات الحضارية المجاورة: البابلية والكنعانية والمصرية... إلخ، وجاء بعدها من الناحية التاريخية كتب الحكمة مثل سفر الأمثال وأيوب وسفر الجامعة، والأشعار الدينية مثل المزامير والمراثي، وأشعار الحب والغزل مثل نشيد الإنشاد (عمايرة، ١٩٨٧، ص٥٣).

يقول أ.د. حسن ظاظا أستاذ اللغة العبرية: ولم يتحدث اليهود اللغة التي تُعرَف بالعبرية إلا لفترة قصيرة للغاية، فلغة الآباء (إبراهيم وإسحق ويعقوب) (٢١٠٠ ١٢٠٠ ق.م) كانت لهجة سامية قريبة من العربية أو الآرامية، أما العبرية فكانت لهجة من اللهجات الكنعانية ولم يتخذها اليهود لساناً لهم إلا بعد إقامتهم في كنعان (ابتداءً من ١٢٥٠ ق.م). ويبدو أن العبرية قد اختفت بوصفها لغة الحديث بين اليهود مع التهجير البابلي (٥٦٧ ق.م)، وحلت الآرامية محلها (ظاظا، ١٤٠٧ه، أ، ص١١).

ورغم بقاء بعض اليهود في فلسطين يتحدثون العبرية، إلا أن الآرامية حلت تماماً محل العبرية نحو عام ٢٥٠ ق.م. أما اللغات التي كان يستخدمها أعضاء الجماعات اليهودية في تعاملهم مع الآخرين بعد انتشارهم في العالم، فكانت في معظم الأحيان لغة الوطن الذي استقروا فيه وانتموا إليه، أو إحدى اللغات الدولية السائدة. فكان يهود بابل يتحدثون الآرامية، لغة التجارة الدولية والإدارة في الشرق الأدنى القديم. وكان يهود الإسكندرية في العصر الهيليني يتحدثون اليونانية، كما أن يهود فلسطين كانوا يتكلمون إما الآرامية أو اليونانية. وبعد انقسام الإمبراطورية الرومانية، كان يهود الإمبراطورية الشرقية يتحدثون لغة هذه الإمبراطورية، أي اليونانية التي ظلوا

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يتحدثون بها حتى الفتح العثماني. أما يهود الإمبراطورية الغربية وأفريقيا وغرب أوربا، فكانوا يتحدثون اللاتينية. وبعض يهود الإمبراطورية الإيرانية كانوا يتحدثون باللهجات الفارسية المختلفة، وكان يهود العالم العربي يتحدثون العربية ويكتبون بها (Hallel، 1993، p.37).

أما بالنسبة إلى الكتابات التي تقع خارج نطاق التفكير الديني من أدب وفلسفة وعلم، والتي قام بوضعها مؤلفون يهود، وهم قلة نادرة حتى القرن التاسع عشر، فقد كانت اللغة منذ البداية لغة الوطن الأم لكل منهم. ففيلون السكندري وضع مؤلفاته باليونانية، وموسى بن ميمون كان يستخدم العربية، وكذلك معظم الشعراء اليهود في الأندلس. بل إن معظم كلاسيكيات الفكر الصهيوني كُتبت بالألمانية أو الإنجليزية. وكان هرتزل لا يعرف العبرية ولا أبجديتها، ولم يكن هرتزل يتصوَّر أن تكون العبرية هي لغة الوطن القومي الذي يقترحه، إذ كان يرى أن كل مستوطن يهودي سيتحدث بلغته. وقد نشبت في السنين الأولى من الاستيطان حرب سُمِّيت «معركة اللغة» بين دعاة استخدام الألمانية من أتباع الاستعمار الألماني ودعاة استخدام العبرية من يهود شرق أوربا التابعين للاستعمار الإنجليزي (ناجي، ١٩٨٧، ص٣٨).

وفي القرن الثامن عشر ظهرت بوادر جيدة لإحياء العبرية، ومن ذلك كتابات: نفتالي فيسيلي (١٧٢٥-١٨٠٥) Naphtali Wessely، ودانيال إيتزيج (١٧٣٣-١٧٩٩) Daniel Itzig، وهرتز هومبرج (١٧٤٩-١٨٤١) Herz Homberg، وأيزيك لفنسون (١٧٨٨-١٨٦٠) Isaac Levinsohn، وأغلبهم من روسيا وألمانيا (Fishman، 1972، p.62).

ثالثا: العبرية في القرن التاسع عشر:

يُعد إليعازر بن يهودا (١٨٥٧-١٩٢٢) Eliezer Ben Yehuda رائد حركة إحياء اللغة العبرية الحديثة، إذ أسس جمعية صهيونية دعت إلى إحياء اللغة العبرية وبناء أدب عبري حديث وغرس الروح القومية في الشباب. وفي عام ١٨٨٤، أسس مجلة هاتسفي الأسبوعية والتي أصبحت فيما بعد جريدة يومية. وقد انصبت معظم

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

جهوده على إحياء اللغة العبرية، فبَحَث في أدب العبرية الكلاسيكي عن الألفاظ التي تصلح للاستعمال في الحياة اليومية في العصر الحديث، وقام باشتقاق كلمات عبرية جديدة واستعار بعض الألفاظ والعبارات من اللغة العربية وقام بتطوير أسلوب عبري جديد وبسيط. وحارب اللغة اليديشية، والألمانية كلغة رسمية للمستوطنين الصهاينة، وأهم أعماله المعجم العبري القديم والمعجم الحديث بعد أن ظل يعمل فيهما زهاء أربعين عاماً (Hirschfeld، 1926،p54).

وقد تعددت مظاهر إحياء العبرية خلال هذا القرن فيما يلي:

١ - تأسيس الجمعيات الثقافية:

أ - جمعية تنمية الثقافة بين يهود روسيا:

أُسست هذه الجمعية عام ١٨٥٩ بهدف التنمية الثقافة ليهود روسيا ودعم حركة التأيف، بإصدار الكتب والترجمات والدوريات باللغتين الروسية والعبرية وليس باليديشية، مع أن غالبية يهود روسيا لا يعرفون العبرية، فقد كانت لغة ميتة تقتصر معرفتها على الأرستقراطية الدينية من كبار الحاخامات وخريجي المدارس التلمودية العليا (يشيفا).

وقامت الجمعية أيضاً بدعم الدوريات العبرية، وهي دوريات كانت مهتمة بشكل خاص بالعلوم الطبيعية وبالتاريخ والسير الذاتية اليهودية.

وشهدت التسعينيات من القرن التاسع عشر بعض التجديدات في الجمعية حيث انضم إليها عدد من الشباب المتعلم والمثقف الذي جاء بأفكار ومشاريع جديدة. فقامت الجمعية عام ١٨٩١ بتأسيس لجنة تاريخية للبحث في تاريخ الجماعة اليهودية في روسيا. وتحوَّلت هذه اللجنة عام ١٩٠٨ إلى الجمعية التاريخية والإثنوغرافية اليهودية. وفي عام ١٨٩٤، تأسست لجنة للتعليم الشعبي اهتمت بالمدارس اليهودية، خصوصاً تلك التي تضم مناهج عبرية. كما اهتمت بتدريب معلمي العبرية، فانعقد مؤتمر للمعلمين عام ١٩٠٣ في روسيا البيضاء (ظاظا، ١٤٠٧ه، ش، ص٢١).

ب - جمعية اللغة العبرية في فلسطين:

أسس اليعازر بن يهودا Eliezer Ben Yehuda جمعية اللغة العبرية عام ١٨٨٩ وعمل رئيساً لها حتى وفاته. وتحولت هذه الجمعية عام ١٩٥٣ إلى أكاديمية اللغة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

العبرية التي قامت بإكمال مشروع بن يهودا وأصدرت المعجم كاملاً (سبعة عشر جزءاً) عام ١٩٥٩. وبعد سقوط فلسطين تحت الاحتلال البريطاني في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حث بن يهودا المندوب السامي البريطاني على إعلان اللغة العبرية كواحدة من اللغات الثلاث الرسمية في البلاد. كما قام بتأسيس جمعية سيفاتينو لنشر اللغة العبرية واحتل منصب أمين لجنة التخطيط في الجامعة العبرية (Shohamy، 1994، p.41).

٢- ازدهار حركة الترجمة:

ازدهرت الترجمة من وإلى العبرية، إلى كافة لغات الدول التي يعيش اليهود فيها، وبخاصة الروسية والألمانية ثم الإنجليزية بعد ذلك، ومثال تلك الترجمة أن صموئيل لوتساتو (١٨٠٠-١٨٦٥) Samuel Luzzatto ترجم أسفار موسى الخمسة والصلوات العبرية إلى الإيطالية، وكتب العديد من الكتيبات بالإيطالية والعبرية عن النحو والفلسفة والدراسات اللاهوتية. وقد كان يرى أن العبرية ليست لغة مقدَّسة وحسب وإنما لغة قومية أيضاً، وكذا الكتاب المقدَّس، فهو كتاب مقدَّس وكتاب قومي (ظاظا، ١٤٠٧ه، ش، ص٦).

٣- تأسيس الصحف:

لما كانت الصحف وسيلة إعلامية جيدة تخاطب المثقفين؛ فقد تزايد إصدار الصحف بالعبرية، وبخاصة مع عدم معارضة الدول التي يعيش فيها اليهود، فقد أصدر ألبير موصيري (١٨٦٧- ١٩٣٣) جريدة أسبوعية في القاهرة بعنوان إسرائيل صدرت في البداية بالعبرية فقط ثم بالعربية والفرنسية. واستمرت زوجته في إصدار الجريدة بعد وفاته (المسيري، ١٩٩٩، ص٦/ ٢١٣).

كما ظهرت أول جريدة يومية تَصدُر بالعبرية في روسيا عام ١٨٨٦ على يد اليهودي الروسي جوليوس مارتوف (١٨٧٣-١٩٢٣) Julius Martov، وكان ديفيد فريشمان (١٨٥٩-١٩٢٢) David Frischman، مساعداً لرئيس تحريرها، فكتب سلسلة من المقالات تعني بالحياة اليومية والحياة الأدبية للكُتَّاب اليهود، وهي تعتبر تطويراً لفن المقال في أدب العبرية. وعمل فريشمان، كذلك، مساعداً لرئيس

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

تحرير الجريدة اليديشية هاينت في وارسو (منذ عام ١٩٠٨)، ونشر فيها قصائد وقصصاً باليديشية. وقام بإدخال القيم الأدبية الغربية على الأدب المكتوب بالعبرية وحرَّر الرواية المكتوبة بالعبرية من الحبكة المفتعلة التي تسم روايات فترة التنوير (Hirschfeld، 1926،p.66).

وقد عملت تلك الصحف على استقطاب كل من يكتب بالعبرية في روسيا وخارجها، من أمثال الشاعر اليهودي الروسي شاؤول تشرنحوفسكي (١٨٧٥-١٩٤٣) Saul Tschernohvsky، الذي يُعدُّ هو وبياليك قطبي الأدب المكتوب بالعبرية في روسيا (Shohamy، 1994،p. 141).

٤- تأليف القصص والروايات:

ظهرت أول رواية باللغة العبرية على يد أبراهام مابو (١٨٠٨-١٨٦٧) Abraham Mapu، وهو روائي يكتب بالعبرية، وُلد في كوفنو (ليتوانيا)، وتلقَّى تعليماً دينياً تقليدياً. ولكنه اهتم، إلى جانب ذلك، بدراسة اللغات اللاتينية والفرنسية والألمانية والروسية، وقد بدأ حياته الأدبية برواية محبة صهيون التي استغرقت كتابتها ما يقرب من عشرين عاماً. وعند نشرها عام ١٨٥٣ حظيت بنجاح كبير حيث تُعَدُّ أول رواية باللغة العبرية، وإليها يرجع الفضل في المكانة الأدبية الرفيعة التي تبوأها صاحبها كمؤسس للفن الروائي في الأدب الحديث المكتوب بالعبرية (المسيري، ١٩٩٩، ص٧/ ٣٨٤).

أما ميخا بيرديشفسكي (١٨٦٥-١٩٢١) Micha Berdyczevsky فهو كاتب روسي ومفكر صهيوني رومانتيكي، كتب كثيراً من المقالات النقدية والقصص القصيرة والطويلة العبرية واليديشية. وكتب أكثر من ١٥٠ قصة بالعبرية، كما كتب بعض القصص باليديشية.

رابعا: العبرية في القرن العشرين:

شهد القرن العشرين تأسيس الدولة العبرية عام ١٩٤٨، والذي يُعد تدشينا رسميا لهذه اللغة، ومن ثم فإننا نقسم تطور انتشار اللغة خلال هذا القرن إلى فترتين كما يلي:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١ - خريطة العبرية قبل تأسيس الدولة:

ارتبط انتشار العبرية في فلسطين في هذه الفترة ببناء المستوطنات، والتي تأسست في إطار أنشطة الاستيطان الصهيوني Zionist settlement، وكان تنظيمها مركزيا من قبل لجنة خاصة أنشأت في يوليو من عام ١٩٢٥ وتوقف عملها في مارس ١٩٥١، وكانت أسماء المستوطنات اليهودية التي تأسست حديثا تحمل أسماءَ ذات دلالات توراتية وتلمودية أو صهيونية أو زعامات سياسية، فاختلط التاريخ اليهودي مع الذاكرة الصهيونية مع الجغرافيا للإحياء الصهيوني Zionist revival. وخلال ٢٦ سنة من عملها حددت اللجنة أسماء ٤١٥ مستوطنة تأسست حديثا، تحمل دلالات تاريخية، وتذكارية وأسماء رمزية" (Maoz Azaryahu،2001،p.188). وقد أُعلنت العبرية كلغة رسمية في فلسطين تحت الانتداب البريطاني في عام ١٩٢٢، جنبا إلى جنب مع اللغة العربية والإنجليزية (Saulson،1979،p.65). ووُضعت أسماء الأماكن العبرية في المنشورات الرسمية للحكومة جنبا إلى جنب مع اللغة العربية أو الإنجليزية، حتى أثبتت العبرية وضعها على قدم المساواة مع اللغة العربية والانجليزية (Katz،1995،p.113).

وفي أربعينيات القرن العشرين وضع الانتداب البريطاني خرائط بمقياس رسم ١: ١٠٠,٠٠٠، بغرض المسح الشامل لفلسطين، وكانت أسماء المعالم الجغرافية لفلسطين تحت الانتداب البريطاني تُكتب على الخريطة بأسمائها العربية ولكن بحروف إنجليزية، فبلغت جملة الأسماء العربية ٣٧٠٠ مَعلَما، إضافة إلى ١٧٤ اسما بالعبرية كما وردت في الكتاب المقدس، على سبيل المثال القدس والخليل، تكتبان هكذا: (Al-Quds and Al-Halil)، بينما تكتبان في الإصدارات العبرية هكذا: (Yerushalaim and Hevron).

ومن وجهة نظر السكان العرب المحليين أن هذه الأسماء العربية بديهية self-evident، وسمة من سمات الحياة، أما من وجهة النظر اليهودية فإن أسباب هذا التغيير متعددة، وبخاصة بالنسبة للمهاجرين اليهود الجدد، حيث إعادة بناء العقلية العبرية.

وعلى النقيض من هذه المفاهيم السائدة، برز موقف يهودي مناقض ومعارض لتغيير الأسماء، ذلك لأن اللغة العربية مهيمنة بالفعل على الطبيعة الجغرافية المحلية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

local landscape، والتبديل إلى العبرية يشكل تنافرا معرفيا، فأسماء الأماكن بالعبرية يعد شاذا بالنسبة لليهود الذين ولدوا وترعرعوا في تلك الأماكن في فلسطين؛ إذ عرفوا طولها وعرضها وطرقاتها، وجبالها ووديانها ومروجها وأنهارها بعيدا عن العبرية (مشتهى، ٢٠٠٨،ص٨٨).

وتبلغ جملة المعالم ذات الدلالات في علم أسماء الأماكن Toponomy ١٧٤ معلما فقط، وهى التي ذكرت على وجه التحديد في العهد القديم ومصادر الجغرافيا التاريخية لليهود في وقت لاحق، وفي القرن التاسع عشر بدأ التحقيق في أسماء هذه الأماكن في الأراضي المقدسة وتحديد هويتها التاريخية بشكل علمي، وزاد الاهتمام بموضوع الدراسات التاريخية واللغوية، والجغرافية والأثرية، وتم وضع خرائط موثوق بها لتوسيع معارف الجغرافيا التاريخية؛ فتم تحديد أسماء الأماكن التوراتية والحديثة المعاصرة (Aharoni،1962،p.53)..

وكان للاستمرارية في تبديل اللغتين دور فعال في إعادة بناء خريطة اللغة العبرية في فلسطين من منظور صهيوني، حيث أقرت هذه النظرية العبرية أسماء المواقع الجغرافية كمكون من الجغرافيا التاريخية لفلسطين، كما أقرت (الشرعية اللغوية) (legitimacy linguistic) كآلية لاسترداد الأسماء العبرية السابقة لكل تلك الأماكن. ومن هنا بدأ استكشاف الجغرافيا التاريخية لفلسطين اليهودية بطريقة رسمية، حتى قبل تأسيس دولة إسرائيل، وما زالت دراسة أسماء المواقع الجغرافية في فلسطين مستمرة حتى الآن، لمحاولة إثبات حقوق تاريخية.

٢- خريطة العبرية بعد تأسيس الدولة:

تأسست الدولة في مارس ١٩٤٨، وفي يوليو ١٩٤٩ تأسست اللجنة الحكومية لعلم أنساب الأسماء The genealogy of the Governmental Names Commission لتكون مخولة رسميا بوضع منهج خالص لتعميم اللغة الوطنية في خريطة الدولة الجديدة، ورشح رئيس الدولة بن غوريون بنفسه أعضاء اللجنة لتقوم بمهمة "تحديد الأسماء العبرية في جميع الأماكن، والجبال والوديان والينابيع والطرق وما شابه ذلك في منطقة النقب"، أي النصف الجنوبي من إسرائيل، ثم

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اقتُرح توسيع مجال عمل لجنة النقب ليشمل بقية أنحاء الدولة، والتي كان من مهامها إدراج أسماء المستوطنات القائمة والمقترحة مستقبلا (Bitan، 1992،p.37). وشملت قائمة أعضاء اللجنة: خبراء بارزين في مجالات الجغرافيا ورسم الخرائط والتاريخ وعلم الآثار واللغة العبرية والثقافة اليهودية وخبراء في مجالات متخصصة مثل الهيدرولوجيا والسياسة، وأكاديميون من الجامعة العبرية في القدس، فدلت تشكيلة اللجنة على الهيبة الأكاديمية والالتزام الأكاديمي لتحقيق مسعى وطني . ولتعظيم دور مشروع العَبْرَنَة Hebraicization تم التعاون العلمي مع أكاديمية اللغة العبرية Academy of Hebrew language التي تأسست في عام ١٩٥٢، وهي تابعة للجامعة العبرية.

وبعد ثمانية أشهر من إنشائها انتهت اللجنة من عمل ٥٦٠ اسما من أسماء الأماكن بالعبرية لمنطقة تمتد من إيلات Eilat في الجنوب والخط بين غزة وعين جدي Ein Gedi في الشمال، وطُبعت الخريطة العبرية بمقياس ١: ٢٥٠,٠٠٠، وقد نشرت قائمة الأسماء في كتاب رسمي مجاني متاح للجمهور، ذُكر فيه الخطة العلمية للجنة، والمصادر التاريخية المختلفة، ومنها على سبيل المثال: العهد القديم، والتلمود، والنقوش المصرية والآشورية واليونانية والرومانية، وكتب الأدب العبري والعربي.

وقررت اللجنة أيضا طريقة اختيار الأسماء من خلال تحديد مجموعة من خمس أولويات:

- تحديد الهوية التاريخية للمكان.
- استخدام الكتاب المقدس (العهد القديم).
- تجاهل الأسماء العامية المستخدمة من قبل السكان المحليين.
- ترجمة الأسماء العربية، وإعطاء نموذج العبرية إلى العربية وفقا لتشابه الصوت.
- إعطاء المعالم الجديدة أسماء رمزية، كأباطرة وملوك وأبطال التاريخ اليهودي.

وأشاد بن غوريون بأعمال اللجنة في رسالة بعث بها إلى أعضائها.

وتم توزيع قوائم الأسماء العبرية الجديدة على وحدات الجيش، ووُضعت العلامات على الطرق ومداخل الوحدات السكنية، والمستوطنات الجديدة، والالتزام بها في مقررات وزارة التربية والتعليم، لتأخذ على عاتقها مهمة اقتلاع الأسماء

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الأجنبية وتجذير الأسماء العبرية، كما شمل الإلزام بخاصة السلطات الإقليمية والحكومية، ووزارة الأشغال العامة، والمؤسسات التعليمية والشركات العاملة في مشاريع التنمية سواء كانت إسرائيلية أو أجنبية، إضافة إلى راديو إسرائيل.

وعلى الرغم من تعاون كل الهيئات مع اللجنة لإتمام كافة الأسماء العبرية في خريطة إسرائيل وإتاحتها للجمهور، فقد كان الأمر مختلفا مع الخرائط العسكرية، إذ أُعدت أول خريطة عسكرية إسرائيلية في ديسمبر ١٩٤٨ بمقياس رسم ١: ١٠٠,٠٠٠، كما طُبعت خريطة لإسرائيل بالعبرية بمقياس رسم ١: ١٠٠,٠٠٠، في عام ١٩٦٣، ثم خريطة بمقياس رسم ١: ٢٠,٠٠٠.

وإتماما لعملية العَبْرَنَة «أي تحويل الأسماء للعبرية» Hebraicization فقد تحددت رسميا أسماء ٧٠٠٠ معلم جغرافي حتى ١٩٩٢.

وفي سبتمبر ١٩٩٥ سمحت وزارة الخارجية الإسرائيلية لدبلوماسييها بالإبقاء على أسماء أسرهم غير العبرية، وما كانت هذه الخطوة إلا بعد ما يزيد على نصف قرن من التصفية التامة لأسماء كل المواقع العربية وتحويلها إلى العبرية، أما ألقاب العائلات فلا بأس في استثنائها؛ جريا وراء «حرية الاختيار».

وفي القدس الشرقية بدأ بناء حي يهودي في ربيع عام ١٩٩٧، فوق جبل أبو غنيم (باللغة العربية) Jabl abu Ghneim (باللغة الإنجليزية)، ولكن تم تغيير الاسم إلى Har Homa (باللغة العبرية).

ومع نسيان الأجيال للجغرافيا التاريخية يُنَظّم المجلس الوطني الفلسطيني مسابقات تعليمية لطلاب فلسطين، ويكون من بين الأسئلة: "ما هو الاسم الحقيقي للمدن الفلسطينية التي دُمرت، وأسست مكانها المدن التالية......." (Falah، 1996، p266)

المبحث الثالث: عوامل إحياء اللغة العبرية

إن حلم إقامة (أرض إسرائيل) الوارد في الكتب المقدسة عند اليهود ظل يسيطر على الطقوس والشعائر والخيال اليهودي، حتى قدم اليهود من الشتات إلى فلسطين؛

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فزادت عملية إحياء العبرية Hebrew revival . وتم اختيار العبرية لأنها لغة العهد القديم، وهى التي ميزت حياة اليهود في الشتات، في إشارة تاريخية وثقافية لمشروع إحياء اللغة العبرية لخلق هوية العبرية، فأصبح كل شيء في زمن الانتداب بالعبرية: التحدث والكتابة والأدب والتعليم (Schweid، 1995، p.34). وتأكيدا على قوة اللغة العبرية تم اتخاذ إجراءات شملت إدخال التسميات العبرية في مختلف المجالات والمعارف العلمية، على سبيل المثال علم النبات أو الحيوان، وصك أسماء عبرية للعائلات اليهودية المهاجرة (Toury، 1988، p.67).

وتتضمن عملية الإحياء اللغوي Language Revival آليات متعددة سواء من قبل الدولة، أو الهيئات والجمعيات المعنية، أو الجاليات والأقليات. وقد برزت عدة عوامل ساعدت في إحياء العبرية، وتتمثل تلك العوامل فيما يلي:

أولا: العوامل السياسية والعسكرية:

لبيان العلاقة الوثيقة بين الإحياء اللغوي والعوامل السياسية نذكر بعض الأمثلة على ذلك: ففي التاريخ القديم، يمكن أن نلحظ تطورًا في الحديث بلغات ثلاث تعاقبت إحداهما بعد الأخرى في فلسطين. فكانت العبرية موجودة في القرن الثالث ق.م، وبعدها، نتيجة لتغيرات سياسية وحضارية أفسحت الطريق للغة الآرامية Aramaic، ثم حلت اللغة العربية.

وهناك علاقة كبيرة بين بقاء اللغة وأبعاد الجغرافيا السياسية، ففي أفريقيا نجد بعض اللغات تنتشر في أكثر من دولة عبر الحدود السياسية. إما كما هي، أو في صورة لهجات محوّرة. وثمة علاقة بين اللغة والدولة القومية Nation State. بمفهوم الجغرافيا السياسية يُفترض أن تكون للأمة لغة واحدة مهيمنة، واختفاء اللغة يعنى اختفاء الأمة. وفى حالة الاستعمار، نجد أمثلة عديدة لتبنى النخبة Elite من الوطنيين والمتعاملين مع المستعمر الأوروبي للغة المستعمر كلغة ثانية مع لغتهم الوطنية، مما يؤدى تدريجيًّا لموت اللغة الوطنية، فضلاً عن النظر لها نظرة دونية حين يتباهى أفراد صفوة المجتمع بالحديث بلغة أجنبية، مما يجعل العديد من المواطنين يقلدونهم

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(رياض، ١٩٦٥، ص٣١٢).

ويؤكد جوشوا فيشمان Joshua Fishman على القومية باعتبارها "وحدة الفكر"، ويشرح أهميتها في بناء اللغة حيث أنها "تعزز وحدة الوطن وتُبقي عليه صحيحا معافى" (Fishman، 1972، p.62)، كما أنها تظل أداة قوية في توجيه الأمة وبناء نهضتها الثقافية، فهي المفسر الحقيقي الحي للتراث التاريخي والثقافي والهوية. ومسألة اللغة تحتاج للتحليل والتمحيص في فترات الاستعمار، ويزداد التدقيق والتمحيص في مرحلة ما بعد الاستعمار post- colonial، حيث يتم تشكيل لغة وطنية national language، عادة ما تأخذ شكلا من أشكال تخطيط اللغة language-planning، لحل مشاكل اللغة"، حيث يتم "تنقية" اللغة الوطنية من التأثيرات الخارجية، والتراكيب غير المرغوب فيها (Even Zohar، 1986، p.128).

وتشكل أسماء الأماكن Toponomy مكانا بارزا في البناء الثقافي للمظهر الأرضي، ومن ثم لا يمكن العثور علي دلالات الأسماء في القواميس، بل في الخرائط وفي الموسوعات المتخصصة، والتي تؤرخ لأماكن محددة تعد جديرة بالذكر. فتسميات الشوارع والميادين والقرى والمدن والحواضر تشكل فرعا من فروع الجغرافية القومية، على النقيض من أسماء النباتات، والحيوانات، وغيرها مما ينتمي إلى مجال الجغرافيا الشعبية folk geography. كما أن قراءة أسماء الأماكن يضمن تفسير العلاقات الاجتماعية والعُرف (Duncan، 1988، p. 119)..

واستغل الألمان الظروف السياسية في أوربا فعملوا على إحياء العبرية لمصالح سياسية، ففي أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، قامت القوات الألمانية في بولندا بمحاولة تجنيد اليهود باعتبارهم عنصراً ألمانياً، وأصدرت القيادة العسكرية الألمانية منشورات بالعبرية واليديشية، وتحوَّلت ألمانيا، بعد الحرب العالمية الأولى إلى مركز للثقافة العبرية نتيجةً لهرب عديد من الكتاب اليهود من روسيا (Fishman، 1972، p.62)، ومن ثم فالدولة النازية سبقت الدولة الصهيونية في تبنِّي كثير من مشاريع العَبْرَنَة.

وقد نشبت «معركة اللغة» Language War في المستوطنات الصهيونية في فلسطين تعبيراً عن تعدُّد الانتماءات والهويات اليهودية اللغوية والحضارية، وعن

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الصراع بين الدول الاستعمارية الكبرى (فرنسا وإنجلترا وألمانيا) من أجل فرض هوية ثقافية على المستوطَن الصهيوني وضمان بقائه في حيز نفوذها. فاحتفظت مدارس الأليانس باللغة الفرنسية، وأبقت المدارس الإنجليزية (اليهودية) على لغة الوطن الأصلي، وظلت العبرية فيها جميعاً لغة ثانية.

ثانيا: العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

يعني أسلوب تحليل الكلفة Cost – Benefit Analysis حساب المكاسب والفوائد المادية والاجتماعية، التي يمكن أن نجنيها من تنفيذ مشروع إحياء اللغة، مقابل ما يُصرف عليه من أموال، وما يبذل فيه من جهد (Mayhew، 1997، p. 105).. والمهم في الأسلوب المذكور، أنه لا يركز على المحصلة Outcome من الزاوية الاقتصادية، إنما أيضًا على الجوانب الاجتماعية (Clark، 1990، p. 135)، لذلك يتشابه هذا الأسلوب مع أسلوب دراسات الجدوى، وتحليل كل الظروف بحيث تقيَّم المشروعات التخطيطية لتغطى التكلفة المادية والاجتماعية المبذولة (Bernard، 2002، p. 119).

وبالنسبة لتحليل كلفة عملية إحياء العبرية فقد ساهم فيها اليهود من روسيا وألمانيا وبولندا بخاصة ثم بقية يهود العالم، وكانت الجدوى من التكلفة أضعافا مضاعفة؛ ألا وهي إقامة "دولة عبرية».

وفي رياض الأطفال في إسرائيل يتم تعليم الأطفال الفلسطينيين واليهود معا، ولغة التدريس المهيمنة هي العبرية، كما أن العبرية هي اللغة السائدة في كلا القطاعين العام والخاص وفي العلامات والإعلانات العامة، وهذا هو الحال أيضا بين كل من الجنود العرب الدروز والبدو الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي، والذين يتعرضون لتأثير العبرية على نطاق واسع.

وهناك عدد قليل جدا من الزواج المختلط بين المتحدثين بالعربية والعبرية في إسرائيل، والقاعدة أن الزيجات المختلطة هي استثناء في الواقع، والزواج المختلط ليست فقط نادرا، ولكن أيضا يعد انحرافا اجتماعيا عند الطرفين.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أما من الناحية الاجتماعية فقد دخلت كلمات عبرية كثيرة على لغة الجريمة في العالم، خصوصاً لغة القوادين السرية في أوربا. فلغة القوادين في أمستردام هي العبرية، ولعلها لغة سرية خليط من الهولندية والعبرية. كذلك تُصدِّر إسرائيل مرتزقة إلى الخارج لتدريب قوات تجار المخدرات في كولومبيا أو حرس بعض رؤساء دول أمريكا اللاتينية (المسيري، ١٩٩٩، ص٣/ ١١٣).

و«اللغات السرية»: لهجات ورطانات خاصة، بل أحياناً لغات، يستخدمها أعضاء الجماعات الوظيفية. وهذه اللهجة أو الرطانة أو اللغة عادةً ما تختلف عن لغة المجتمع المضيف أو مجتمع الأغلبية. وقد كان تحدُّث هذه اللغة يُعدُّ شرطاً للانخراط في سلك الجماعة. أعضاء الجماعات الوظيفية الوسيطة من اليهود في شرق أوربا، فكانوا يتحدثون اليديشية. وكان أعضاء الجماعة اليهودية يستخدمون اللغة السرية لمناقشة الأمور التي تهمهم دون أن يفهمهم أحد من المحيطين بهم، بخاصة في الأسواق، وهو ما كان يُسهِّل عملية الغش التجاري والاحتيال، وكثيراً ما كان اللصوص يتعلمون هذه اللغة لاستخدامها بين الناس دون أن يفهمهم أحد. فقد قام موظف من دولة بروسيا بإعداد معجم عن لغة اللصوص السرية في أواخر القرن الثامن عشر، وظهر أن كثيراً من كلمات هذه اللغة السرية ذات جذور عبرية أو أصل عبري. وقد أُخذ هذا دليلاً على اشتراك أعضاء الجماعة اليهودية وتورطهم في عالم الجريمة.

ثالثا: العوامل الدينية:

توضح الأمثلة التاريخية علاقة وثيقة بين اللغة والعقيدة. ففي قارة أوروبا نجد على سبيل المثال أن هناك توافقًا بين الكاثوليكية واللغات الرومانية، وأن منطقة الكاثوليكية تتفق مع المنطقة التي تتحدث بلغات انحدرت عن اللاتينية. كذلك الحال مع الأرثوذكسية المرتبطة باللغات الهيلينية والسلافية، كما أن البروتستانتية ترتبط باللغات الجرمانية ومناطق انتشارها لأن حركة الإصلاح الديني بدأت في ألمانيا. أما اليهودية في شرق أوروبا، فارتبطت باللغات مثل اليديش Yiddish، واللادينو Ladino، وليس من الغريب أن تصل اللغة العربية إلى أماكن عديدة في العالم حيث وصل الدين الإسلامي. والكتابات الدينية تحفظ اللغة التي كتبت بها المؤلفات المقدسة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والأمثلة عديدة على ارتباط ظهور لغات أو غيابها مع بدء انتشار ديانات معينة فمع انتشار الإسلام في مصر، بدأ تدهور اللغة القبطية، ثم انتهى الأمر أن أصبحت محدودة الانتشار، تقتصر وظيفتها على مظاهر كنسية. ولا تندثر اللغة فجأة، إنما يتم ذلك تدريجياً، لذا يرى البعض أن القبطية عاشت مع العربية فترة.

ومن المعلوم أن اللغة والدين هما العنصران المركزيان لأي ثقافة أو حضارة يكتب لها البقاء (الضبيب، ٢٠٠١، ص١٣)، ومن هذا المنطلق فإن أي تحدٍ لثقافة ما، ينطوي على تحد للغتها. ويبدو هذا جليا في ربط اللغة العبرية بالديانة اليهودية، وربط اللغة العربية بالديانة الإسلامية.

رابعا: العوامل الديموجرافية:

يعد البعد الديموجرافي Demographic Dimensions من أهم الأبعاد في دراسة اللغة، والسبب بسيط للغاية، فالبشر هم من يستخدم اللغة دون غيرهم. وتتجلى الأبعاد الديموجرافية في دراسة اللغات في كثير من الجوانب، ومنها: الهجرة Migration والعمر age والحرفة Occupation والنشاط الاقتصادي Economic Activity، والأقليات Minorities والعرق Ethnic Group، ومن أهم هذه الأبعاد في سياق علاقتها باللغة، العمر. إذ أن ضمان حيوية وبقاء اللغة Language Survival، ارتباطها بالأعمار الصغيرة.

ويشكل العرب الفلسطينيين في إسرائيل أقلية عددية كبيرة في البلاد. فهناك أكثر من ١,٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني في إسرائيل، وهو ما يمثل نحو ١٩ ٪ من مجموع السكان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨)، علاوة على ذلك، هناك ما يقرب من ٣,٥٠٠,٠٠٠ من الناطقين بالعربية من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. ورغم ذلك فإسرائيل جزيرة عبرية وسط بحر "العربية"، إذ تحيط بها البلدان الناطقة بالعربية من كل جانب.

ويعيش الفلسطينيون داخل الدولة العبرية في ثلاثة أقاليم هي: المثلث الصغير في الوسط، والجليل وحيفا في الشمال، والنقب في الجنوب، وأغلبهم (٩٠ ٪) يعيشون

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

في القرى والمدن العربية و١٠ ٪ يعيشون في أحياء منفصلة فيما يُسمى البلدات والمدن المختلطة. وهذا يعني أن الفلسطينيين في إسرائيل يستخدمون اللغة العربية كلغة مجتمع في مجالات متعددة من الحياة، ومع ذلك، يبدو تآكل corrode العربية ملموسا في البلدات والمدن المختلطة، إذ أصبحت العبريةُ اللغةَ السائدة بين العديد من الفلسطينيين، وبخاصة الطلاب (مشتهى، ٢٠٠٨، ص١٢٣)، وهو ما يُسمي الأسر اللغويّ linguistic capture. ومن ثم يبدو واضحا داخل الدولة العبرية بروز ما يُعرف في جغرافية العمران بعملية الفصل السكنى Urban Residential Segregation.

خامسا: العوامل الثقافية:

للغة المكتوبة فرصة نفاذ أكبر من اللغة المنطوقة، والكتابة تجعل لها أصولاً، حتى لو زالت ففرصة زوال لغة منطوقة أكبر من فرصة زوال اللغة المكتوبة. ومن ثم حرص اليهود على تدعيم العوامل الثقافية كما يلي:

١ – دعم الطباعة والصحف:

أسس منَسَّى بن إسرائيل (١٦٠٤–١٦٥٧) Manasseh Ben Israel أول مطبعة عبرية في أمستردام عام ١٦٢٦ نشرت عدة كتب باللغة العبرية وغيرها. وانتقلت حركة التنوير، في الثلاثينيات، من ألمانيا وجاليشيا إلى روسيا، حيث وُضعت أسس الأدب الحديث المكتوب بالعبرية ونُشرت أول رواية عبرية عام ١٨٥٤ (Goell، 1968، p. 12).

ومن أعلامهم في هذا المجال كلاوزنر الذي تولى رئاسة تحرير المجلة العبرية هاشيلواح، ورأس تحرير المجلة العبرية بيتار لسان حال حزب الصهاينة التصحيحيين، كما أشرف منذ عام ١٩٥٠ على تحرير دائرة المعارف العبرية. وخلَّف كلاوزنر عدداً كبيراً من المؤلفات تتوزع بين الدراسات التاريخية والنقد الأدبي وعلم اللغة، ولكنه وجَّه جل اهتمامه إلى إحياء اللغة العبرية وتوسيع نطاق استخدامها. ومن أبرز مؤلفاته في هذا المجال كتاب «اللغة العبرية لغة حية» (١٨٩٦) وكتاب

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

«نحو اللغة العبرية» (١٩٣٥) الذي كان من محاولات وضع قواعد حديثة للعبرية (المسيري،١٩٩٩، ٧/ ٤٠٥).

ومنهم الصحفي والناقد الأدبي الروسي اليهودي مناحم ريبالو (١٨٩٦-١٩٥٣) Menahem Ribalow رئيس تحرير المجلة الأسبوعية العبرية هادوعار التي كانت تصدر في نيويورك، إذ ساهم بقسط وافر في حركة إحياء اللغة العبرية وفي مجال خلق جسور التفاهم بين الأدباء الذين يكتبون بالعبرية واليديشية في الولايات المتحدة. كما تولى منصب الرئيس المناوب للاتحاد العالمي للعبرية. وشارك في تحرير الكتاب السنوي ليهود أمريكا، فضلاً عن تحرير عدد من المختارات الأدبية العبرية. وقد جُمعت مقالاته وظهرت في خمسة مجلدات (Spolsky، 1996،p. 46)..

٢- تأسيس الجمعيات اللغوية:

أسس الشاعر والمسرحي الروسي اليهودي جيكوب كاهان (١٨٨١-١٩٦٠)Jacob Kahan في برن بسويسرا جمعية دولية لتطوير اللغة العبرية، وشغل في برلين منصب أمين جمعية اللغة والثقافة العبريتين. وفي عام ١٩٣٠ انتُخب رئيساً لنادي القلم العبري في بولندا وظل يشغل هذا المنصب لمدة أربع سنوات (Fishman، 1972،p. 62).

وتأسست «رابطة الثقافة اليهودية» Juedischer Kulturbaund في ألمانيا عام ١٩٣٣، بمبادرة من النظام النازي، وكانت بمنزلة المنبر الأساسي للكُتّاب والموسيقيين اليهود. وقد بلغ عدد أعضائها ١٧ ألفاً ثم زاد إلى ١٩ ألفاً بعد عدة شهور، وكان يعمل فيها عدد كبير من الموظفين و١٢٥ من الموسيقيين والممثلين والمغنين، وكانت تطبع بعض منشوراتها بالعبرية واليديشية (Shohamy، 1994،p. 141).

٣- عَبْرَنَة الفنون:

في عام ١٩٣٢ أخرج باروخ أجراتي فيلم «هذه أرضك»، وكان أول فيلم ينطق باللغة العبرية في تاريخ السينما(المسيري، ١٩٩٩،٧/ ٢٥٤)، ثم توالت الأفلام العبرية بعد ذلك.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وفي عام ١٩٦٢ افتُتح متحف ماجنيس التذكاري في بركلي بكاليفورنيا، وهو من أكبر متاحف الجماعات اليهودية. ويضم المتحف مكتبة وثائقية تعرض إسهامات الأمريكيين اليهود في تطوُّر الفن الأمريكي، ومكتبة من الكتب النادرة والمخطوطات تضم كتباً ودوريات بالإنجليزية والعبرية واليديشة واللادينو (Ben-Rafael،2006،p.22).

كما زادت العناية بالترجمة من العبرية إلى اللغات الأخرى والعكس، ومن ذلك أن أبراهام كلاين (١٩٠٩-١٩٧٢) Abraham Klein قام بتحرير الجريدة الأسبوعية كنديان جويش كرونيكل في الفترة ١٩٣٩ ١٩٥٣ والتي نَشَر فيها كثيراً من المقالات وعدداً من الأشعار التي قام بترجمتها إلى الإنجليزية من العبرية واليديشية (Shohamy، 1994،p.64).

المبحث الرابع: اللغة وتغيرات المظهر الحضاري في فلسطين

تسهم اللغة في إمكانية إعادة بناء المظهر الحضاري على الأرض Cultural of Landscape، وهذا العمل في صميم اهتمامات الجغرافيا، باعتبار أن اللغة تمثل "حفرية" بمثل ما تمثل ذلك الحفرية الجيولوجية، التي تساعد في فهم المظهر الطبيعي.

أولا: تغيرات الجغرافيا الثقافية:

إذا كانت العبرية تنحصر داخل «الدولة العبرية»؛ ويعمل اليهود فقط على مستوى العالم على الترويج لها؛ ولكن رغم ذلك فإن تغيرات الجغرافيا الثقافية تتمثل فيما يلي:

١- ظهرت مجموعة من الكُتَّاب الفلسطينيين العرب الذين يكتبون بالعبرية. ومن أهمهم أنطون شماس صاحب رواية أرابيسك (١٩٨٦) والتي كتبها بعبرية أدهشت الإسرائيليين. وكان شماس قد كتب ونشر قصائد بالعربية والعبرية في السبعينيات، وفي الفترة نفسها بدأت سهام داود وهى الكاتبة والصحفية العربية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

من حيفا تكتب الشعر بالعبرية أيضاً. وفي عام ١٩٩٢ كتب الشاعر الفلسطيني توفيق زياد، الذي كان عضواً في الكنيست الإسرائيلي قطعة شعرية على وزن المقامة، وهي لون شعري عبري كان يُقال على غرار المقامة العربية. ويعكف الشاعر الفلسطيني العربي نعيم عرايدي على كتابة روايات بالعبرية، وهو الذي عُرف بوصفه شاعراً وكاتباً عربياً في إسرائيل. ولعله يمكن الإشارة إلى هذا الأدب على أنه «أدب عربي مكتوب بالعبرية» (Koplewitz،1992،p.49)،. وليس «أدبا عبريا».

٢- جعلت إسرائيل المشاركة في الأعمال ذات الأهمية والحساسية في الدولة مقصورة على من يجيد العبرية.

٣- الجيش الإسرائيلي يُدرِّس العبرية للمجندين القادمين من أطراف العالم ليصبغهم بالصبغة القومية المرجوَّة.

٤- يتعيَّن على كبار موظفي الحكومة عَبْرَنَة أسماءهم.

٥- بحسب قانون الدولة الصهيونية، هناك لغتان رسميتان: العبرية والعربية. وتُكتَب معظم اللافتات باللغتين، ومن الاستثناءات المهمة لافتات المكاتب التابعة لوزارة الزراعة التي تُكتَب بالعبرية فقط.

٦- تختفي اللافتات العربية في الأحياء التي يقطن فيها اليهود.

٧- الشركات الخاصة لا تستعمل العربية.

٨- برامج تدريس العربية للأطفال الإسرائيليين اليهود آخذة في التراجع.

ورغم كل هذه المحاولات، يبدو أن عملية الدمج لم تنجح بَعدُ تماماً. ويتضح هذا من عدد الصحف التي تظهر بلغة البلاد الأصلية التي هاجر منها الإسرائيليون، كما أن الإذاعة الإسرائيلية تذيع برامج بلغات عديدة، مثل: اليديشية والفرنسية والإنجليزية والرومانية والتركية والفارسية والعربية والروسية والإسبانية، ولكن معظم الإسرائيليين يتحدثون العبرية خارج منازلهم. أما داخلها، فإنهم يتحدثون إما لغة الموطن الذي جاءوا منه وإما العبرية باللهجة التي يعرفونها. وهذا يشير إلى عدم نقاء الظواهر الحضارية اليهودية ابتداءً باللغة العبرية ذاتها.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ثانيا: تغير الحالة التعليمية:

تظهر سياسة تعليم اللغة في إسرائيل من خلال وثيقة صدرت من وزارة التربية والتعليم في يونيو ١٩٩٥، تنص على أن اللغة الأم هي العبرية، ولا يجوز التعليم بغيرها كلغة أولى، وتحدد هذه السياسة أهداف معرفة القراءة والكتابة باللغة العبرية بالنسبة للمهاجرين، مع السماح للطلاب المهاجرين والطلاب الذين تعلموا في الخارج لفترة طويلة في اختيار اللغة الثانية. وتنص القوانين على تدريس اللغة العبرية للمهاجرين لمدة سنة واحدة لتطوير معرفة القراءة والكتابة في تلك اللغة في الضفة والقطاع. وهناك اعتماد لتدريس اللغة العبرية اختياريا في الصف الأول وإجباريا من الصف الثاني حتى الثاني عشر (نهاية التعليم الثانوي). والدرجة الدنيا للنجاح للناطقين بالعبرية والعربية من ٧ إلى ١٠ درجة (Bernard،2005،P.17).

وكانت الكتب المدرسية في وقت مبكر تميل إلى وصف أعمال العرب بأنهم مثل "اللصوص"، "المتعطشون للدماء"، "القتلة"، ""rioters، "murderers، "suspicious"، وقد تم تنقيح بعض هذه الأساليب إلا القليل من الإيجابيات في المناهج الدراسية، كما أن الكتب المستخدمة باللغة العربية في المدارس الابتدائية والإعدادية تحتوي على مراجع قليلة جدا عن العرب.

والكتب المدرسية التي يستخدمها ما يقرب من مليون من عرب إسرائيل هي بالعربية لأنها مكتوبة بمعرفة وزارة التعليم الإسرائيلية، حيث لا يملك الفلسطينيون أي نفوذ في مُدخلاتها. وبالنسبة لوظائف وزارة التربية والتعليم، لا يُتاح لفلسطيني المشاركة في إعداد المناهج الدراسية باللغة العربية.

ولا توجد جامعات ناطقة باللغة العربية في إسرائيل، وكان في جامعة حيفا Haifa، ٢٠٪ من الطلاب من العرب على مدى السنوات العشرين الماضية. وهذه النسبة لم تزد بعد كل هذه السنين رغم زيادة عدد السكان العرب في شمال إسرائيل بنسبة ٥٠٪، ومرد ذلك لعدة أسباب (Maureen Meehan،1998،p.166):

١- أن الطلاب العرب يحصلون على درجات ممتازة في المدرسة الثانوية في مادة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

"اللغة العبرية"، ولكنهم يحصلون على درجات أقل من المتوسط في اللغة العبرية في امتحانات القبول في الكلية.

٢- لا توجد أي منح دراسية بالعربية بجامعة حيفا أو أي جامعة إسرائيلية.

٣- لا توجد مساكن في "المدن الجامعية" للطلاب العرب

٤- هناك العديد من الأساليب الرسمية المستخدمة لتقليص دخول العرب الفلسطينيين إلى الجامعات العبرية.

ومن ثم أصبح الخريجون الفلسطينيون من الجامعات الإسرائيلية يعملون معلمين، ومعظمهم يفتقر إلى المؤهلات الأساسية الرسمية للتدريس باللغة العربية، ومن ثم يستخدم العبرية رغما عنه؛ لإيجاد وسيلة للعمل (مركز الإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٤، ص٨٢).

ثالثا: اندراس أسماء المعالم الجغرافية:

يمكن من خلال دراسة أسماء الأماكن Place Names تتبع اللغات المنقرضة، ومعرفة التاريخ الثقافي لمنطقة ما، رغم غياب اللغة ذات الصلة، ويمكن الحصول على مئات الأدلة من تتبع أسماء المحلات العمرانية، ولا تفيد دراسة أسماء الأماكن في التعرف على اللغات الآفلة فقط؛ إنما تدل على عديد من المظاهر الجغرافية الطبيعية والحضارية وعلى التاريخ الثقافي لمنطقة بعينها (Norton،2002،p.196).. فرغم موت اللغة، إلا أنها تظل حية في أسماء الأماكن، ومن ثم عمدت الدولة العبرية إلى تغيير أسماء الأماكن لتنمحي منها ذاكرة الحضارة والتاريخ الفلسطيني. فأسماء الأماكن ليست مجرد لفتة لغوية، بل تبرهن في كثير من الأحيان عن علاقات القوة.

ويُعد إعادة تشكيل أسماء المواقع الجغرافية مثالا للعلاقة بين العمليات السياسية والثقافية بين الأقوى والأضعف، على سبيل المثال في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، كان البناء المنهجي لأسماء الأماكن «وطني» national ليشير إلى بناء الأمة وتكوين الدولة، ثم تغيرت الأسماء رويدا لتشير إلى "النهضة الوطنية" "national revival" (جودي، ٢٠٠٣، ص٣٦). كان هذا هو الحال في اليونان بعد ١٨٣٠،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

حيث الأسماء التركية، والإيطالية والسلافية تحولت إلى اليونانية Hellenized، والأسماء البولندية في المناطق التي تم ضمها إلى الرايخ الألماني بعد عام ١٩٣٩ تحولت إلى أسماء ألمانية خالصة، ولما هُزمت ألمانيا عام ١٩٤٥ تم استبدال الأسماء التقليدية الألمانية للمواقع الجغرافية باللغات الروسية والبولندية والتشيكية في المناطق المطهرة عرقيا ethnically cleansed areas.

من هذا المنطلق تم إعادة تشكيل الخريطة العبرية في إسرائيل في أعقاب تأسيس الدولة، وكانت إسرائيل تدير المؤسسة الثقافية لترسيخ مفهوم القومية الصهيونية Zionist nation الرامية إلى استعادة علم تركيب الأسماء بإحياء اللغة العبرية Hebrew Toponomy في طبوغرافية المكان (Maoz Azaryahu، 2001، p. 189). وكانت طبيعة المظاهر الأرضية landscape في البداية تشير إلى عَبْرَنَة Hebraicization الأسماء لتثبيت الأيديولوجية الصهيونية بنشر الأسماء العبرية أفقيا لتأكيد الهوية اليهودية لدولة إسرائيل.

وفي خمسينيات القرن العشرين تم تشكيل "لجنة الأسماء الحكومية" Governmental Names Commission لوضع أطر الخريطة الوطنية national map، مع تقييم مدى نجاح المشروع وآثاره في سياق الصراع بين اليهود والعرب. ويعد هذا إنجازا كبيرا من القومية اليهودية الحديثة، حيث يشير عادة إلى إحياء اللغة العبرية التي ترتبط مع الصهيونية كمشروع قومي لبناء الأمة (Gellner، 1994، p. 166).

وبدأ مشروع الترويج للتهويد بوضع الأسماء العبرية لجميع المعالم الجغرافية في خريطة إسرائيل، وعلى خريطة أعدتها حكومة الانتداب البريطاني في وقت مبكر في أربعينيات القرن العشرين، وكانت أسماء الأماكن الرسمية لفلسطين تحت الانتداب البريطاني بالعربية حتى مع الخرائط التي تعنى بالأماكن المسيحية المقدسة. وكنشاط مؤسسي بدأت اللجنة في ١٩٤٩ من صحراء النقب. وكتبت "أرض إسرائيل" Land of Israel (بالعبرية: Eretz Israel) لتمثل الوطن المسترد للأمة اليهودية. واعتمدت اللجنة أساسا على المواد الأرشيفية، وسعت إلى وضع المادة في سياق تاريخي وثقافي للمشروع، لتسليط الضوء على معالمه وديناميته (Cohen، 1981، p. 237).. وكانت دراسات أخرى عن أسماء المواقع الجغرافية الإسرائيلية تركز على الخصائص الفكرية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والتصنيفات الموضوعية للأسماء اليهودية للمستوطنات (Idem، 1992،p.666).

وإذا كانت الدولة العبرية قد نجحت في تغيير أسماء الأماكن لتنمحي ذاكرة الحضارة والتاريخ الفلسطيني؛ فهذا الطرح غير سديد، ذلك لأنه في حالة «معركة اللغة» تنتصر اللغة الأقوى، ألا وهى «العربية»، ونستدل على ذلك برأي «جول فرن» في قصته الخيالية التي يعتمد بناؤها على (أناس يخترقون طبقات الكرة الأرضية حتى دنوا من وسطها، ولما أرادوا العودة إلى ظاهر الأرض بدا لهم هنالك أن يتركوا أثراً يدل على مبلغ رحلتهم فنقشوا على الصخر كتابة باللغة العربية)، ولما سئل فرن عن اختياره للغة العربية من بين (٤٥٠٠) لغة على وجه الأرض؟، قال إنها: (لغة المستقبل ، ولاشك أنه يموت غيرها ، وتبقى حية حتى يرفع القرآن ذاته) (حسين، ١٩٨٣، ص١٣).

المصادر والمراجع

- أبو صبيح، عمران (١٩٩٣). دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، عمان : دار الجليل للنشر والطباعة والدراسات والأبحاث الفلسطينية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٨). نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٧م، القدس.
- الشرقاوي، فواز (٢٠٠٦). تكوين السكان اليهود في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد ٢٠(٢).
- الضبيب، أحمد (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م). اللغة العربية في عصر العولمة. ط١، الرياض: مكتبة العبيكان.
- المركز الجغرافي الفلسطيني (١٩٩٥). المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، القدس.
- المركز الجغرافي الفلسطيني (١٩٩٩). القرى المدمرة في فلسطين، القدس.
- المسيري، عبد الوهاب محمد (١٩٩٩). موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ط١،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

القاهرة: دار الشروق.

- بروكلمان، كارل (١٩٧٧). فقه اللغات السامية، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض.

- جابر، محمد مدحت، والبنا، فاتن محمد (٢٠١١).، جغرافية اللغات، الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية.

- جودي، جروفز (٢٠٠٣). وماهرجون، اللغة والسياسة، ترجمة: نعوم تشومسكي، ط١، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة.

- حسين، محمد الخضر (١٩٨٣). القياس في اللغة العربية، ط٢، القاهرة: دار الحداثة.

- رياض، زاهر (١٩٦٥). استعمار أفريقيا، القاهرة.

- زيدان، جرجي (١٩٥٧). تاريخ أدب اللغة العربية، القاهرة: دار الهلال.

- ظاظا، حسن (١٤٠٧هـ). أبحاث في الفكر الديني اليهودي، ط١، بيروت : دار القلم.

- ظاظا، حسن (١٤٠٧هـ). الشخصية الإسرائيلية، ط١، بيروت : دار القلم.

- عبد العظيم، عبد العظيم أحمد (٢٠١١). الجغرافيا السياسية ومشكلات القرن الحادي والعشرين، ط٣، الإسكندرية : مكتبة الإسراء.

- عمايرة، خليل أحمد (١٩٨٧). في التحليل اللغوي، ط١، الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار.

- مركز الإحصاء الفلسطيني (١٩٩٤). ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن، رقم١، رام الله-الضفة الغربية، ١٩٩٤.

- مشتهى، عبد العظيم قدورة (٢٠٠٢). طبوغرافية المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية بالنسبة لمراكز العمران الفلسطيني في محافظة جنين، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد العاشر، العدد الثاني، حزيران.

- مشتهى، عبد العظيم قدورة (٢٠٠٨). الخصائص المكانية للمراكز العمرانية الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية في محافظة الخليل.. «دراسة في الجغرافيا»، مجلة علوم إنسانية «إلكترونية»، WWW.ULUM.NL، السنة الخامسة: العدد ٣٧: ربيع.

- ناجي، طلال (١٩٨٧). الاستيطان الصهيوني، الجمعية الجغرافية الفلسطينية، دمشق.

- Afendras, E., (1970): Diffusion Process In Language Prediction and Planning, Quebec.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- Aharoni، Y.، (1962): The Land of Israel In Biblical Times: A Geographical History، Jerusalem.

- Ben-Rafael، E.، Shohamy، M.، Amara، M. H.، and Trumper-Hecht، N.، (2006): "Linguistic Landscape As A Symbolic Construction of The Public Space: The Case of Israel." International Journal of Multilingualism 3(1): 7-30.

- Bernard Spolsky and Elana Shohamy، (2005): National Profiles of Languages In Education: Israel: Language Policy، Language Policy Research Center.

- Bernard، H.R.، (2002): 'Language Preservation and Publishing'، In D.B. Heath (Ed.)، Contemporary Cultures and Societies In Latin America: A Reader of Social Anthropology of Middle and South America (Illinois)، 117-128.

- Bitan، H.، (1992): The Governmental Names Commission، Eretz Israel: Studies In The Knowledge of The Land، 23، Tel Aviv، 367–370.

- Clark، A.N.، (1990): The Penguin Dictionary of Geography، London.

- Cohen، S. B.، and Kliot، N.، (1981): Israel's Place-Names As Reflection of Continuity and Change In Nation-Building، Sociolinguistics، New York، 29، 227–248.

- Crystal، D.، (1999): The Penguin Dictionary of Language، 2nd Ed0

- Duncan، J.، and Duncan، N.، (1988): (Re)Reading The Landscape، Environment and Planning D: Society and Space، 6، 117–126.

- Even Zohar، (1986): Language Conflict and National Identity: A Semiotic Approach، In J. Halpher، (Ed)، Nationalism and Modernity: Mediterranean Perspectives، New York and Haifa، 126–135.

- Falah، G.، (1996): The 1948 Israeli-Palestinian War and Its Aftermath: The Transformation and De-Signification of Palestine's Cultural Landscape، Annals of The Association of American Geographers 86، P. 256–285.

- Fishman، J. A.، (1972): Language and Nationalism، Rowley، Ma، 62.

- Gellner، E.، (1994): Encounters With Nationalism، Oxford.

- Goell، Y. ‹Ed›، (1968): Bibliography of Modern Hebrew Literature In English

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

Translation، Jerusalem.

- Hallel، Michael، and Bernard Spolsky، (1993): The Teaching of Additional Languages In Israel، Annual Review of Applied Linguistics 13، 37-49.

- Hirschfeld، H.، (1926): Literary History of Hebrew Grammarians and Lexicographers. London.

- Idem، (1992): Place-Names In Israel's Ideological Struggle Over The Administered Territories، Annals of The Association of American Geographers 84 ، 653–680.

- Jerusalem Post ، (1995): Diplomats Can Now Keep Their Non-Hebraic Names، 15 September 1995.

- Jordan، T.، (1973): The European Cultural Area، New York.

- Katz، Y.، (1995): Identity، Nationalism، and Place Names: Zionist Efforts To Preserve The Original Local Hebrew Names In Official Publications of The Mandate Government of Palestine"، International Journal of Multilingualism 43 ،103–118

- Kniffen، F.، (1951): The American Covered Bridge، Geographical Review 41، P. 114-123.

- Koplewitz، I.، (1992): "Arabic In Israel: The Sociolinguistic Situation of Israel's Arab Minority." International Journal of The Sociology of Language 98: 29-66.

- Maoz Azaryahu and Arnon Golan، (2001): (Re)Naming The Landscape: The Formation of The Hebrew Map of Israel 1949–1960، Journal of Historical Geography، 27، 2 ،178–195

- Maureen Meehan، (1998): Israeli Textbooks and Children's Literature Promote Racism and Hatred Toward Palestinians and Arabs، Annals of The Association of American Geographers، 86: 156–175.

- Mayhew، S.، (1997): Oxford Dictionary of Geography، Oxford University Press.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- Norton، W.، (2002): Human Geography، Oxford University Press، New York.

- Saulson، S. B.، (1979): Institutionalized Language Planning. Documents and Analysis of The Revival of Hebrew (The Hague) 65.

- Schweid، E.، (1995): The Idea of Judaism As A Culture، Tel Aviv.

- Shohamy، Elana، (1994): «Issues In Language Planning In Israel: Language and Ideology.» Language Planning Around The World: Contexts and Systematic Change. Ed. Richard D. Lambert. Washington Dc: National Foreign Language Center، 131-142.

- Spolsky، Bernard، (1996): «Prolegomena To An Israeli Language Policy.» Language، Education and Society In A Changing World. Ed. Tina Hickey and Jenny Williams. Clevedon: Multilingual Matters Ltd.، July، 1996

- Toury، G.، (1988): Hibernicizing Family Names In The Land of Israel As 'Cultural Translation'، In N. Gertz (Ed)، Viewpoints: Culture and Society In The Land of Israel، Tel Aviv.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

السياسة اللغوية لدى الأمم الحية

د. ولي اللّه كندو

إذا كانت اللّغة في اصطلاح الدّرس اللّساني الحديث لا تزيد أن تكون ملكة طبيعيّة لأداء وظائف من أهمّها التّعبير عن العواطف والأفكار والتّواصل مع سائر الناس لتبادل الخبرات في الرّقي بالذّات وبالمجتمع وإنتاج الحضارة، فإنّ هذه اللّغة لا تستعمل إلاّ وهي في صيغة لسان. وهو ما يمكن التّعبير عنه باللّغة المخصوصة. ونتيجة لما يقوم بين المجتمعات البشريّة من علاقات تختلف بين التّبعيّة والغلبة والاستقلال، صنّفت الألسنة الطبيعيّة تصنيفا اجتماعيّا إلى لغات ولهجات وإلى لغات دوليّة وأخرى محلّية. ويندرج هذا التّصنيف في ما يمكن أن نعبّر عنه بالسّياسة اللّغويّة عند المجتمعات البشريّة وخاصّة منها الأمّم الحيّة.

وإنّنا في سعينا لمعالجة هذه المسألة نتوخّى منهج الاستقراء الاستنباطي، فنقدّم به في نقطة أولى الأمم الحيّة ونبيّن ما تمتاز به على غيرها من مواصفات. وذلك قبل أن نقف على أنواع السّياسات اللّغويّة. ونركّز في بيانها على نماذج ثلاثة هي الفرنسية والإنجليزيّة والعربيّة.

ما هي الأمة الحيّة :

يبدو كلّ من عبارتي « الأمّة » وصفتها « الحيّة » من المفاهيم الأوّلية التي يعسر تحديدها رغم ظاهر وضوحها. ويزداد الأمر صعوبة بما يوجد من التباس دلالي في الثّقافة العامّة بين مفهوم الأمّة ومفهوم القوم. وتتأكّد العلاقة الدّلاليّة بين المفهومين بما نجد في لسان ابن منظور من إفادة الأمّة معاني عديدة منها الشّرعة والدّين وما يتّصل بهما على وجه المجاز من قوم منسوب إلى نبيّ من الأنبياء وجنس من الأحياء

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(ابن منظور (٢٠٠٦)، مادّة [أ، م، م]). وكذا ورد جذر « القوم » دالاّ على معان كثيرة منها جماعة من الناس ومنها النّظام والاعتدال والحسن (ابن منظور (٢٠٠٦)، مادّة [ق، و، م]). وإذا ألّفنا بين ما في العبارتين من معان ألفينا أنّها تخصّ كلّ جماعة من الناس بمقوّمات أهمّها الدّين والجنس والنّظام وما يقتضي ذلك من التّواجد والاشتراك في ظرف المكان. والإشكال المطروح هنا : أتقوم المقوّمات المميّزة بين مختلف الجماعات والشّعوب على مبدأ التفاضل ؟

إذا استندنا إلى قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِن ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِّ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَّ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} (سورة الحجرات، الآية ١٣)، تبيّن لنا، من ناحية، أنّ مردّ اختلاف النّاس من حيث الجنس والعرق واللّون والقبيلة إنّما هو إلى سنّته وإرادته سبحانه وتعالى في الخلق، ومن ناحية أخرى، أنّ هذه المظاهر المختلفة لا تتفاضل إلاّ بمعيار التّقوى الذي هو أساس الاستقامة في السّلوك والعمل. ولعلّ هذا ما يفسّر انصراف مفهوم الأمّة الإسلاميّة عن مبدأ العرق أو الشعب المختار إلى مبدأ اللّغة المختارة (MAZRUI (١٩٩٨)، ص ٤٨). ذلك أنّ اللّغة، على خلاف العرق أو الشّعب، أداة، والأداة مطبوعة على التداول والتعميم.

وقد بيّن المختصّون في علوم السياسة أنّ القوميّة مفهوم معقّد سجاليّ يختلف مضمونه باختلاف تجارب الأقوام والدّول. ذلك أنّه مفهوم فلسفي يتوقّف على اعتقاد النّاس وميولهم. وقد نشأ بأوروبا في القرن التّاسع عشر في أعقاب الثورة الفرنسية على يد البورجوازيّين القوميّين باعتبارها إيديولوجية ترى الناس منقسمين إلى مجموعات طبيعيّة تدعى أقواما يمكن تعيينها استنادا إلى خصائص ومقوّمات منها اللّغة والتّاريخ والثّقافة والدّين والمناخ والحدود الجغرافيّة ورسالة دينيّة ما (KEYSERLINGK (١٩٧٢)، ص ص ٤-٥). وقد اقترن ظهور هذا المفهوم بالاستعمار الغربي وحركات التّحرّر من ربقته. لذا كانت الحرب من مستلزمات الحركة القوميّة باعتبارها وسيلة أساسية من وسائل إثبات الذات. ثمّ انتشرت هذه الإيديولوجية في سائر قارات العالم متنافسة مع إيديولوجيّة الاشتراكيّة في بناء كيانات سياسية واقتصاديّة واجتماعيّة على أنقاض المجتمعات والإمبراطوريّات القديمة (KEYSERLINGK (١٩٧٢)، ص ص ٤-٥).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ولعله من آثار انتشار الفكر القومي في العالم ظهورُ مفهوم الهويّة العربيّة الذي طال فيه الحديث واتّسع منذ بدء النّهضة العربيّة في القرن التاسع عشر ومنذ أن أخذت الشّعوب العربيّة تحاول أن تستكشف هويتها وتنشد الحرّية والاستقلال وتحيي لغتها وتراثها وتتطلّع إلى تدارك ما فاتها من حركات إنتاج الحضارة وإلى ارتياد مجالات التّقدّم والرّقي (زريق (١٩٨٠)، ص ٢١٩).

ومن الواضح في هذا الرّأي ارتباط الحديث عن النّهضة بإحياء اللّغة والتّراث. وهو ما يحيل على مفهوم الانحطاط والرّكود والتّخلّف الحضاري. ذلك أنّ مفكّري القوميّة في القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر قد اتّخذوا أبنية الطّبيعة مقياسا للأمة والمجتمع، فجعلوا المجتمع شبيها بالكائن الحيّ وبعضو من أعضائه أو جهاز من أجهزته. على هذا الأساس كانت لكلّ قوم أو أمّة مقوّماتها وشخصيّتها وذاكرتها وإرادتها (KEYSERLINGK (١٩٧٢)، ص ص ١٣).

إذن، فدلالة القوم قد تأثّرت بالمعاني الإيديولوجيّة التي أفادتها القوميّة المشتقّة من لفظه، ومنها نزعة الميز العنصري. أمّا الأمّة فقد حافظت على بعدها الدّيني والاجتماعيّ. فمعنى الأمّة الحيّة هو المجتمع البشري الذي يمتاز بوعي بذاته وبمقوّمات ماضيه. وهي معطيات تعتبرها في حركتها الدّؤوبة نحو التّقدم والرّقي الحضاريّين.

وممّا ينطبق عليه مفهوم الأمّة الحيّة في عصرنا الرّاهن دول على غرار الولايات المتّحدة الأمريكيّة وفرنسا واليابان والصّين والهند والبرازيل ونحوها؛ فهي دول بعضها بلغت من التّنمية في مختلف العلوم والتّكنولوجيا درجات العلا وجمعت إلى ذلك قوّة بالغة في الاقتصاد والسياسة والجيش، ولكنّها رغم ذلك لا تزال تسعى إلى التّنمية والمعرفة والعلم سعيا. وقد سلك بعضها الآخر منذ عهد قريب سبل التّنمية والحضارة وحقّقت فيهما قفزات وأشواطا صارت بها منافسة للدّول العظمى في الهيمنة والسّيادة.

تصنيف الألسنة والعلاقات بينها:

إنّ للّغة أهمّية بالغة في حياة المجتمعات البشريّة. فهي مكوّن أساسيّ من مكوّنات الهويّة يجب الحفاظ عليها ورعايتها والنّهوض بها (تاج الدين (٢٠١١)). وقد بيّن

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الدّارسون أنّه لا تفاضل بين الألسنة في ذاتها. واستشهد تاج الدّين في ذلك بقول ابن حزم الأندلسي في كتاب الإحكام :

« توهّم قوم في لغتهم أنّها أفضل اللّغات. وهذا لا معنى له لأنّ وجوه الفضل معروفة. وإنّما هي بعمل أو اختصاص. ولا عمل للّغة ولا جاء نصّ في تفضيل لغة على لغة. وقد قال تعالى: { وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ}. وقال تعالى : { فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ}. فأخبر تعالى أنّه لم ينزل القرآن بلغة العرب إلاّ ليفهم ذلك قومه -عليه السّلام- لا لغير ذلك. وقد غلط في ذلك جالينوس فقال : إنّ لغة اليونانيّين أفضل اللّغات لأنّ سائر اللّغات إنّما تشبه إمّا نباح الكلاب أو نقيق الضّفادع. قال عليّ : وهذا جهل شديد لأنّ كلّ سامع للغة ليست لغته ولا يفهمها فهي عنده في النّصاب الذي ذكر جالينوس ولا فرق.» (ابن حزم (د.ت)، ص ص ٣٣-٣٤).

المستفاد من هذا القول أنّ قضيّة التّفاضل بين اللّغات قضية مطروحة من عهد قديم. وقد وظّف القائل حجّة نقليّة من القرآن الكريم واستدلالا عقليّا استقرائيّا لدحض هذا الاعتقاد والنّزعة إلى التّصنيف التّفاضلي بين الألسنة البشريّة؛ ففي تصوّره أنّ التّفاضل مسألة لا تطرح إلاّ خارج ميدان العلم وأنّ معيار التّفاضل بين الأمور ينحصر في أحد شيئين هما العمل والاختصاص. ولعلّه يقصد بالعمل بذل المجهود في الإنتاج والتّحصيل ويعني بالاختصاص تميّز العامل في حذق صنعة من الصّنائع وفنّ من الفنون. إذن، فالمفهومان متلازمان.

ويروى أنّ مندوبة أوروبيّة تدعى فيفيان ريدنغ كانت ترفض تصنيف الألسنة إلى صّغيرة وكبيرة لاعتقادها أنّ كلّ فرد لا يرى إلاّ لسانا واحدا كبيرا؛ ألا وهو لسانه (RENARD (٢٠٠١)، ص٨٣)، فالتّفاضل بين الألسنة من حيث الصّغر والكبر ومن حيث الضّعف والقوّة والتّخلّف والتّقدّم هو إسقاط عليها لما يقوم به أهلها من أنشطة ويختصّون به في العمل وحذق الفنون والصنائع. وفي ذلك يقول الدّارس أحمد الشّجاع : «صدق من قال إنّ قوّة اللّغة من قوّة الأمّة. وواقع النّاس اليوم وكلّ يوم يشهد على ذلك؛ فالأمم القويّة تشدّ من أزر لغتها. وكلّما قويت أمّة قويت لغتها وزادت انتشارا... والعكس صحيح» (الشجاع (٢٠١١)). وتأكيد ذلك ما يتضمّنه

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

قول المؤرّخ فرناند برودل بكون فرنسا هي اللّغة الفرنسيّة (CASSEN (٢٠١١)).

ونجد في تصنيف اللّغات والعلاقات بينها تصوّرا حديثا بيّنه الدّارس (CALVET (٢٠٠٧)، ص١٥٤) استنادا إلى أنموذج أسماه أنموذج الدّوران والجاذبيّة (Gravitation). وقوام هذا التّصنيف علاقات القوّة التي تكتسبها الألسنة من حال أهلها، فالألسنة بموجب هذا التّصنيف أربعة أصناف؛ أوّلها لسان بالغ المركزية (Hyper centrale) تكون لمستعمليه نزعة إلى الاستغناء به دون غيره من الألسنة؛ وثانيها ألسنة مركزية كبرى؛ فإذا أراد مستعملوها اكتساب لسان آخر فإنهم يتعلّمون إمّا لسانا بالغ المركزيّة أو لسانا مركزيا أكبر. وحول هذا الصّنف الثاني من الألسنة يحوم الصّنف الثالث الذي هو الألسنة المركزيّة. ويتراوح عددها بين مائة ومائتي لسان في العالم. أمّا الصّنف الأخير، فهو الألسنة الهامشيّة. ويتراوح عددها بين أربعة آلاف وخمسة آلاف لسان في العالم. وهي بدورها تدور حول الألسنة المركزيّة (CALVET(٢٠٠٧)، ص ١٥٤).

وتتجلّى في هذا التّصنيف نزعة شعوب العالم نحو تعلّم الألسنة المهيمن أهلها ودولها في العالم على مختلف الأصعدة. وهو ما يؤدّي إلى ازدواج لغوي عموديّ. وفي ذلك ما يحيلنا إلى قول ابن خلدون الشّهير بأنّ المغلوب مولع بالاقتداء بالغالب.

وإذا كان الازدواج اللّغوي الأفقي اكتساب لسان ما يكون من المستوى الذي يتنزّل فيه اللّسان الأمّ١، فقلّما يكون الازدواج اللغويّ العمودي متّجها نحو الأسفل. ومن ذلك عزوف كثير من علماء الإناسة (anthropologues) الفرنسيّين عن تعلّم ألسنة الشّعوب التي يدرسونها. ومن الحالات النّادرة في هذا الباب اهتمام الباحثين في جامعات أمريكا الشّماليّة بتعلّم ألسنة السّكان الذين يدرسونهم دراسة إناسيّة (RENARD (٢٠٠١)، ص ١٠٩).

ولو فرضنا أنّ هذين النّوعين الأوّلين من الازدواج اللّغوي لا يكونان إلاّ نتيجة نزعة طبيعيّة عند الناس، فالحصيلة أنّ البنية الهيكليّة للألسنة في مختلف أطوار التّاريخ وفي العصر الرّاهن خاصة تكون في صيغة هرم مقلوب. ومعنى ذلك أنّ الألسنة المغلوب أهلها تسير نحو الانقراض. وقد انقرض منها الكثير بموت آخر من كان يستعملها (تاج الدين (٢٠١١)).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مفهوم التّخطيط والسّياسة اللّغويّين:

إنّ ما تقدّم من أنّ الأمم القويّة تولي عناية فائقة بألسنتها وتدافع عنها بضراوة أمر متّصل بمفهومين ظهرا في العصر الحديث؛ ألا وهما السياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ. وقد سبق ظهورَهما في الدّراسات اللّغويّة التّطبيقيّة إجراؤهما على يد الدّول الاستعماريّة بأن فرضت لغاتها على الشّعوب المستعمرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا. وكان ذلك بمثابة سياسة وتخطيط لغويّين هدفهما نشر لغة المستعمر وثقافته وضمان تبعيّة المستعمرات على الصّعيد اللّغوي والثّقافي والتّعليمي والاقتصادي للمستعمر حتّى بعد رحيله. وقد مارست هذه الدّول الاستعماريّة ضغوطا على الشّعوب المتحرّرة لكي تتّخذ لغتها لغة رسميّة في دولها بعد نيلها الاستقلال. وهكذا اقتسمت فرنسا وبريطانيا المستعمرات اقتساما لغويّا (الشمري (٢٠١١)).

والمقصود بالسّياسة اللّغويّة أنّها مجموعة من الاختيارات الواعية والمواقف الرّسميّة التي تتّخذها الدّول والحكومات في شأن العلاقة بين لسان مّا أو ألسنة مّا والحياة الاجتماعيّة أو الوطنيّة (RENARD (٢٠٠١)، ص ١٠١). فهي عبارة عن تعامل أجهزة الدّولة مع اللسان أو الألسنة المستعملة داخل كيانها. وهي مواقف تكون إمّا إهمالا ظاهره خطب وقرارات لا تزيد عن تنميقها وتحبيرها على الورق أو تكون رعاية تدعم بسنّ القوانين التي تحرص على تنفيذها أو بتمويل البرامج (تاج الدين (٢٠١١)).

وقد بيّن بعض الدّارسين أنّه على كلّ سياسة لغويّة أن تكون قادرة على عرض الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مثل إيجاد التّفاهم أو دعمه. ومثال ذلك ما يتّخذ من مواقف بين العربيّة الفصحى المستعملة في التعليم والعاميّات المختلفة في البلدان العربيّة، وكذا ما يكون بين اللّغة الإسبانيّة المعياريّة وصيغها الموجودة في الأرجنتين وكوبا (CALVET (٢٠٠٧)، ص ١٦٠).

وأمّا التّخطيط اللّغويّ فهو مصطلح يفيد البحث عن الوسائل اللازمة لتطبيق سياسة لغويّة ما، فهو يخصّ وضع اللّسان ووظائفه في الحياة الإداريّة والتّربويّة وفي المعاملات، كما يخصّ إعداد المدوّنات (...) والدراسات والمعطيات التي تخصّ اللّسان المقصود (RENARD (٢٠٠١)، ص ١٠١).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

السّياسة اللّغويّة الفرنسيّة إلى فترة الاستعمار:

قصدنا بالفرنسيّة هنا أمران هما، من ناحية، النسبة إلى الدّولة الفرنسية وإلى اللّسان الفرنسيّ من ناحية أخرى. ولسياسة هذا اللّسان جذور عميقة في التّاريخ. ففي ظلّ الصّراع اللّغوي الذي ساد تاريخ أوروبا بين مختلف قوميّاتها، وجد ضرب من التّخطيط اللّغوي زمن سيطرة النّورمانديّين المستقرّين في شمال فرنسا على السّلطة في بريطانيا. وكان هدف ذلك التّخطيط هيمنة الفرنسيّة على الإنجليزيّة، فكان أن صارت الفرنسية لغة النّخبة تستعمل في المحاكم والإدارات والمحافل الرّسميّة والدّينية وفي التّواصل الرّسمي. ثمّ انحسر مجالها من بعدُ، فغدت لغة المحاكم والقانون. وكانت الإنجليزيّة حينئذ اللّغة الدّارجة بين عامّة النّاس. ولمّا اعتمدت الإنجليزيّة لغة رسمية للبلاد، ظلّت الفرنسيّة لغة هامّة عند النّخبة تدلّ على سعة الثّقافة والعلوّ في أسباب الرّقي الحضاري (تاج الدين (٢٠١١)).

ولئن صحّ أنّ وراء هيمنة الفرنسية في تلك الأزمنة سياسة لغويّة واعية، فقد بيّن الدّارسون أنّ أهمّية هذا اللّسان في تلك الفترة كان مردّها إلى ما أنجزه المفكّرون والكتّاب الفرنسيون أو الفرانكفونيون منذ القرون الوسطى إلى الثّورة الفرنسيّة عام ١٧٨٩م من أنواع الإبداع في ميادين الأدب والفكر والعلوم والمعارف. ومن أمثال هؤلاء الأعلام ريني ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠م) وجان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨م) وكلود بيرنار (١٨١٣-١٨٧٨م)؛ فقد أثّر هؤلاء في كثير من شعوب العالم بأفكارهم في الثّورة والدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان ما جعل الفرنسيّة تتقدّم لغةَ القانون والدّبلوماسية والعلاقات الدّولية بامتياز واللّغة المثلى التي تجسّد في مخيال كثير من النّاس مجموعة من القيم عديدة، منها إيديولوجيّة الخلاص والإحسان والسّعادة والحرّية والانقلاب والثّورة والتّسامح والعدل والتّضامن والدّيمقراطيّة. بل صارت هذه اللّغة حاملة لقيمة ثقافة الثّقافات وثقافة الثّقافة (CASSEN (٢٠٠١)، ص ص ٨٦-٨٩). وقد انتشرت هذه الأفكار إلى منتصف القرن العشرين فجعلت من فرنسا قوّة عظمى سادت ثقافيًا دول أوروبا الوسطى والبلقان والبلدان الحديثة في أمريكا الوسطى والجنوبيّة، كما انتشر التّعلّق باللّسان الفرنسي وأفكاره ونمط

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الحياة الفرنسيّة. وكانت النّتائج الاقتصاديّة لهذه الظّاهرة بالغة الأهمّية (CASSEN (٢٠٠١)، ص ص ٨٤-٨٥).

إذن، فلئن كانت لفرنسا في هذه الفترة التّاريخيّة سياسة خاصّة بلسانها فالرّاجح أنّ انتشار هذا اللّسان والقيم التي اكتسبها في أذهان النّاس هي نتيجة وزنه في الإبداع الأدبي الفكري والعلمي (OUEDRAOGO (٢٠٠٠)). وهذا ما عبّر عنه ابن حزم بالعمل والاختصاص. وتلك سياسة يمكن اعتبارها سياسة غير مباشرة.

أمّا في فترة التّوسّع الاستعماري، فقد توخّى كلّ من فرنسا وبلجيكا سياسة لغويّة مباشرة تجلّت في فرض كلّ من الدّولتين على مستعمراته لسانه في ميدان التّعليم باعتباره اللّسان النّموذجيّ المتحضّر الصّالح للتّعلّم، حتّى إنّ استعمال الألسنة المحلّية في المدارس كانت بمثابة خطيئة يعاقب عليها. ومن الوسائل التي استعملت لنشر الفرنسية في هذه الرّبوع مؤسّسات تتدثّر بالتّعاون التّعليمي أو العسكري أو الاقتصادي. ومنها أيضا استقطاب بعثات من أبناء المستعمرات ونشر المدارس والجامعات الأجنبيّة والتّبشيريّة (الشمري (٢٠١١)).

وكان مقتضى حصر التّعليم في لسان المستعمر اعتبار الألسنة المحلّية مجرّد لهجات أو ألسنة شعبيّة وأنّها إلى جانب الثّقافة التي تتضمّنها عديمة الفائدة وأنّ للفرنسيّين فضلا طبيعيّا على السكان المستعمَرين. وهو ما يتضّمن ميزا عنصريّا ولغويّا في آن.

ومن تجلّيات هذه السّياسة اللّغويّة الاستعماريّة ما نقله الباحث باسيل غيسو من رسالة دوريّة كتبها الحاكم الفرنسي عام ١٨٩٧م، ألا وهو قوله إنّ المدرسة وسيلة متاحة لأداء رسالة محضّرة كسبا لتأييد السّكان البدائيّين، وهي وسيلة التّقدّم والدّعاية. وليس متعلّق الأمل كسب الشّيوخ المتشبّعين بالأفكار المسبقة البالية ولا الرّاشدين الخاضعين لعادات أخرى. إنّما الأمل متعلّق بكسب الشّباب. فعقولهم ما يجب النّفاذ إليه. وإنّنا سنبلغ ذلك بالمدرسة وحدها (غيسو (٢٠٠٧)، ص ٢٠٠).

ولقد امتاز الاستعمار البلجيكي شيئا مّا على الاستعمار الفرنسي في مستوى التّعليم. فبدا أكثر انفتاحا على الألسنة والثّقافات المحلّية. ذلك أنّ رجال التّبشير في الكنغو البلجيكيّة (جمهوريّة كنغو الدّيمقراطيّة حاليّا) فضّلوا استعمال الألسنة المحلّية في التّعليم. ويعزى انغلاق السّياسة الفرنسية حيال ألسنة المستعمرات إلى

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اعتبار المركز أنّ من واجبه الإنساني توفير تربية تكون وفق المعيار الفرنسي. وهو ضرب من الأبوة المعطاء تشرّع نظام الحماية وممارسته (CASSEN (٢٠٠١)، ص ٩٠).

ولقد أدرك زعماء حركات التّحرّر والاستقلال في المستعمرات الفرنسيّة والبلجيكيّة تناقضا صّارخا بين ما اشتهرت به فرنسا خاصّة من تمثيل الأفكار الثّوريّة الإنسانيّة وما يمارسه كلّ من البلدين من سياسة خارجيّة تنافي المثل التي يدافعان عنها. فكانت حركات التّحرّر حينئذ تطالب باحترام ما تحمله لغة عصور الأنوار من قيم سامية (CASSEN (٢٠٠١)، ص ص ٨٤-٨٦).

غير أنّ هذين البلدين الاستعماريّين قد واصلا ممارسة الضّغوط على الشّعوب المتحرّرة لكي تتّخذ الفرنسيّة لسانا رسميّا لها. وترتّب على ذلك أنّ جميع المستعمرات الفرنسيّة والبلجيكيّة استسلمت لتلك الضّغوط، فجعلت الفرنسية في بوركينا فاسو على سبيل المثال اللّسان الرّسميّ الوحيد وشرّع استعماله دون سواه في مختلف جوانب الحياة الرّسميّة (غيسو (٢٠٠٧)، ص ١٩٩). ذلك أنّ هذا البلد وغيره من الدّول المستقلّة عن الاستعمار الفرنسي والبلجيكي وخاصّة في أفريقيا السّوداء بلدان تحتضن ألسنة متعدّدة، فكان يعسر على أهل القرار اختيار أحدها لسانا للتعليم للأسباب التّالية :

- قد يثير الاختيار مشكلات قبلية؛
- عدم ضبط الألسنة المحلّية وغياب أدب مكتوب بها؛
- ارتفاع تكلفة تكوين المدرّسين وإعداد الكتب المدرسيّة في هذه الألسنة ونشرها؛
- غياب آفاق اجتماعيّة مباشرة من تعلمّ لسان محلّي؛
- قلّة تحفّز النّخبة السّياسيّة لهذا المشروع، فقلّما طالبوا في نضالهم ضدّ الاستعمار بما يخصّ الألسنة الوطنيّة لقصور جلّهم في تلك المرحلة التّاريخيّة عن تقدير تلك الألسنة حقّ قدرها ولحرصهم على مصالحهم المباشرة مع المستعمر (CASSEN (٢٠٠١)، ص ص ٩٢-٩٣).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

السّياسة اللّغويّة الفرنسيّة ضمن الحركة الفرانكفونيّة:

الظّاهر أنّ الفرانكفونيّة حركة نشأت عن اجتماعات عقدت عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠م في نيامي، عاصمة النّيجر، بمبادرة من الدّول المستقلّة عن الاستعمار الفرنسي والبلجيكي وأنّها حركة كماليّة مهمّة عند فرنسا وخاصّة في اعتقاد الفرنسيّين المتوسّطين الذين يرونها عبارة عن حلم خاصّ بالمثقّفين ورجال السّياسة المثاليّين والدّارسين المختصّين في الدّراسات اللّسانيّة (TETU (١٩٨٨)، ص ص ٢٤٦-٢٤٧). ولا نستبعد أن تكون الدّول المستقلّة حديثا قد واجهت من الصّعوبات ما حملها على التّقرّب من المجتمعات الفرانكفونيّة الأصليّة استعانة بها واحتماء. غير أنّ بوادر هذه الحركة ومصطلحها تعود إلى أواخر القرن التّاسع عشر الميلادي (Chronologie (٢٠١١)). لهذا لا نستبعد أن يكون وراء نشأتها في النّيجر إيعاز من النّخبة أو الحكومة الفرنسيّة أو من غيرهما.

ومهما تكن ظروف نشأة الفرانكفونيّة، فقد صارت تضمّ نحو ستّين بلدا متوزّعة على القارّات الخمس. ولا شكّ أنّ جميع تلك البلدان ليست ناطقة بالفرنسيّة. إنّما هي دول أعضاء ثريّة بتعدّد ألسنتها وثقافاتها الوطنيّة. فما الفرنسيّة في المنظّمة إلاّ همزة وصل بينها ولسان مشترك٢. وقد راعت الحركة هذا الواقع فجعلت من التعدّد اللّساني وتنوّع الثّقافات ديدنها وأحرزت في ذلك نجاحا دبلوماسيا بحصولها من اليونسكو عام ٢٠٠٥م على مصادقة الإعلان العالمي للخصوصيّة الثّقافيّة (CALVET (٢٠٠١)، ص ١٥٧).

لقد اعتمدت الفرانكفونيّة على أنموذج ما أسماه الدّارس كالفي بلعبة موجبة المجموع (Jeu à somme positive). وهي سياسة لغويّة أساسها أن يستفيد كلّ عضو من أعضاء المنظّمة شرط أن تكون أهدافهم منسجمة في ما بينها وألاّ يجتمع كلّ الأعضاء على نفس الهدف. ذلك أنّ جلّ الدّول الدّاخلة في الفرانكفونيّة تربح من هذه الشّراكة مساعدة المجتمعات الفرانكفونيّة الأصلية في حركتها من أجل التّنمية. فعلى الرّغم من كثرة الجمعيّات والهيئات الفرانكفونيّة وحاجتها جميعا إلى الموارد الماليّة، فإنّ حكومتي فرنسا وكندا هما اللّتان تتحمّلان تمويلها ونفقات اشتغالها (TETU

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(١٩٨٨)، ص ص ٣٠٠-٣٠١). ذلك أنّ جلّ الدّول الفرانكفونية دول نامية لها حاجات ومطالب ترددها في مختلف الاجتماعات، ومنها ألاّ يكون التّضامن بين دول المجموعة خدعة وأن يتاح لها من التّكنولوجيا ما تكافح به الفقر والجوع. ولأنّ ألسنتها الوطنيّة لم تتوفّر بعد على شروط الاعتماد في التّعليم، فإنّها تتوقّع أيضا أن تنال من الفرانكفونيّة دعما يتيح لها إدراج تلك الألسنة في نظام التّعليم.

أمّا المجتمعات الفرانكفونية الأصليّة فتجد من هذا التّكتّل وهذه الشّراكة مع سائر المجتمعات اللّغويّة ما يمكن أن تتصدّى به أو تحدّ به من تيّار التأحيد اللّغوي (Unilinguisme) الذي تقوده المجتمعات الأنجلوفونيّة تحت لبوس العولمة. ذلك أنّ هذا التّيّار قد حدّ من انتشار اللّسان الفرنسيّ في غير القارّة الأفريقيّة من العالم. بل إنّ أهمّية هذه اللّغة قد نقصت في أوروبا (RENARD (٢٠٠١)، ص ١١٢).

وفي حرصها على التّصدّي لتيّار العولمة القائمة على التّماثل والابتذال وبناء عولمة بديلة تكون أكثر إيجابيّة، اهتمّت السّياسة الفرانكفونيّة بمختلف الألسنة مهملة أشكالها المختلفة. لهذا بعثت عام ٢٠٠١م مشروعا مشتركا مع الفضاءات اللّسانية الخاصّة بالإسبانية والبرتغالية سميّ بـ «ثلاث فضاءات لسانية». وقد حقّق هذا المشروع عددا من أهدافه، ومنها الدّفاع عن كينونة الفرنسيّة والإسبانيّة والبرتغاليّة في المنظّمات الدّوليّة. ومنها أيضا تكوين موظّفين دوليّين في الألسنة الرّومانيّة وإسناد شهادات فيها تستند إلى المرجعيّة الأوروبيّة (CALVET (٢٠٠٧)، ص ١٥٨).

ومن مشاريع الفرانكفونيّة إعداد مرصد للّغات الفرانكفونيّة وتكوين قاعدة بيانات ومركز دولي جامعي لتكوين مترجمين بين ألسنة المجموعة واستعمالها في وسائل الإعلام الدّوليّة وتشجيع الشّعوب الأعضاء على إنتاج ثقافي راق وعلى النّهوض بصناعة ثقافية قويّة وتكوين فضاء فرانكفونيّ أساسه العلم والإعلام والتّقنية الرّفيعة (RENARD (٢٠٠١)، ص ١١٢).

ولقد أنشأت الفرانكفونيّة في بوركينا فاسو عام ١٩٩٣م مفوضيّة وطنيّة خاصّة تمثّل مركزا لنشر الفرنسيّة. وهي هيئة يسّرت نشر هذا اللّسان عبر مدن البلاد وركّزت سياستها أوّل الأمر على ميدان التّعليم والتّكوين التّقني والمهني. ثمّ سعت إلى إدراج تكنولوجيا الاتّصال الحديثة ضمانا لوجود الفرنسيّة في الإنترنت

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وتشريكا للشّباب في الاستفادة من هذه التكنولوجيا وتيسيرا لإدماجهم في الحياة العمليّة. وقد وضعت المفوضيّة أيضا برامج في التّنمية الاقتصاديّة والتعاون في ميدان القضاء ودعم المرأة والشّباب. ومن إنجازاتها في الإعلام القناة التّلفزيونية الخامسة وإذاعة فرنسا الدّوليّة اللتان تصلان إلى جلّ المدن والقرى في البلاد. وقد وضعت الفرانكفونيّة في هذا البلد خططا وبرامج لتطوير الصّناعات الثّقافيّة من الفنون الجميلة والسينما والطّباعة، كما تحظى الصّحافة المكتوبة والإذاعات المحلّية بدعم الفرانكفونيّة (OUEDRAOGO (٢٠٠٠)).

وعلى الرّغم من تراجع الفرنسيّة إلى المرتبة التاسعة من ترتيب الألسنة الأكثر استعمالا في العالم، فليس من الغريب أن يزداد اتّساعا مجالُ استعمالها في بوركينا فاسو وفي غيرها من البلدان الدّاخلة في الفرانكفونيّة رغم تواجد هذا اللّسان مع الألسنة الوطنيّة في مجال التّعليم. وقد قدّر عدد مستعملي الفرنسيّة في العالم بـ ٢٢٠ مليون نفر يعيش ما يزيد على نصفهم في أفريقيا. وفي تقدير المنظّمة الدّولية للفرانكفونيّة أنّ هذه القارّة سوف تمثّل في حدود عام ٢٠٥٠م نسبة ٨٥٪ من الفرانكفونيّين في العالم. وهذا ما حدا ببعضهم إلى الاستفهام الإنكاري : ماذا تكون الفرانكفونيّة دون أفريقيا الفرانكفونيّة ؟ وإلى التّأكيد أنّ مستقبل هذه الحركة متوقّف على القارّة الأفريقيّة (ELUERD (٢٠٠٠)).

وعلى الرّغم من الجهود التي تبذلها المنظّمة وفروعها في نشر الفرنسيّة، فقد لاحظ كثير من النّاس أنّ فرنسا قليلة العناية والالتزام بقضايا الفرانكفونيّة (OUEDRAOGO (٢٠٠٠)). وتأكيد ذلك هذا الخطاب الذي ألقاه فرانسوا ميتران، الرّئيس الفرنسي الرّاحل، :

«لاحظت أيّام القمّة الأخيرة نوعا من قلّة عناية الجمهور الفرنسي بالفرانكفونيّة، في حين أنّ أعمال الملتقى كانت تجري في باريس، فالفرنسيون دون شعوب بعض بلدانكم شعورا بلزوم التّصدّي الفوري المشترك للتّحديات التي تواجهنا، أي أنّ الوعي برهانات الفرانكفونيّة لم يبلغ في فرنسا المستوى الذي أدركه في بلدان أخرى من مجموعتنا رغم أنّ خطر المشاكل متساو عند الجميع. ذلك أنّ لنا كثيرا من الشّعور بالطمأنينة، فلا نحسن تقدير المخاطر التي تهدّد مستقبلنا نتيجة لما فينا

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

من نزعة الارتياب واللامبالاة أو لقّلة حظّنا من المعلومات، لا أدري، لكنّ مستقبل الفرانكفونيّة متوقّف على عملنا قدر ما يتوقّف على انضمام الرّأي العام وخاصّة منه الشّباب. لكي تحيى المجموعة الفرانكفونيّة ينبغي أن تشعر الشّعوب بأنّ هذه الأخوّة الجديدة وهذا التّضامن الجديد أسّاسيّان. لا ينبغي أن تكون الفرانكفونيّة قضيّة الحكومات والإدارات، فهي لا تدرك بُعدها الحقيقي إلاّ إذا امتلكها كلّ منّا في بلداننا الخاصّة وصارت حالة من أحوال الذّهن مشتركة بين الشّعوب الفرانكفونيّة» (TETU (١٩٨٨)، ص ٣٠٢).

وإلى هذا ما لاحظه بعض الدّارسين أنّ بعض المسؤولين الفرانكفونيّين الأصليّين يفضّلون في الملتقيات التي تجمع الفرانكفونيّين إلى غيرهم تقديم مداخلاتهم في ألسنة أخرى تاركين لممثّلي الدّول الأفريقيّة وحدهم دور الدّفاع عن الفرنسية وعن الخصوصيّة اللّغويّة والثّقافيّة. وفي ذلك ما يدلّ على عقدة الشّعور بالنّقص والنزعة إلى تقليد الآخرين والخضوع لحكم الواقع.

ويوصي الدّارس نفسه في الحفاظ على حيويّة الفرانكفونيّة أن تكون هذه الحركة حاضرة على نحو طبيعيّ في تظاهرات الحياة اليوميّة العاديّة. ويرى أنّه لا بدّ أن تطغى ذهنيّة الاحتفال على الإعلانات الرّسميّة لأنّ التّأييد التّلقائي من قبل السّكان أضمن رهان لدوام القرارات السّياسيّة والمؤسّسات (TETU (١٩٨٨)، ص ص ٢٩٦، ٣٠٣).

ومن المآخذ على الفرانكفونيّة سوء تقديرها لدور الألسنة المحلّية الأمّات في نموّ الطّفل والمجتمع، فقد ظنّ كثير من الفرانكفونيّين الأصليّين أنّ ألسنة شركائهم غير صالحة للتّنمية، فظلّوا زمنا طويلا يهمّشونهم هم وألسنتهم، فكان المسؤولون في الشّمال يوهمون أنّه يكفي الإعلان عن النّهوض بألسنة شركائهم الأمّات لكي يتحقّق لهم ذلك. وكذا كان المسؤولون في الجنوب يطلبون المساعدة للنّهوض بألسنتهم وهم يتوقّعون أن يحقّق لهم ذلك غيرهم (RENARD (٢٠٠١)، ص ١٠٦).

إنّ في موقف الفرانكفونيّين الأصليّين ما يدلّ على نزعة تأحيد لفائدة الفرنسيّة. وهو أمر يناقض ما تجهر به الحركة من الانتصار للخصوصيات. وممّا يؤكّد ذلك حرص الفرانكفونيّة في خطابها على إدراج الألسنة الشّريكة في الثّقافات وأن تجعل الفرنسيّة ملتقى الثّقافات ووسيلة النّهوض بها وكأنّ حوار الثّقافات لا يتأتّى إلاّ

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بالفرنسيّة، والحال أنّ الألسنة هي الآلات الممتازة للثّقافات (RENARD (٢٠٠١)، ص ص ١١٩-١٢٠، ١٠٨-١٠٩).

وقد اعترض أحد المسؤولين الكنديّين في قمّة كيبك على تلك الأخطاء، فقال إنّ الفرانكفونيّة لا تنحصر في كونها مجمع الشّعوب النّاطقة بالفرنسيّة ولا في عنايتها بالفرنسيّة وبالثّقافة الفرانكفونيّة، وإنّما هي أساسا تضامن سياسيّ ينبغي أن يعزّز التّضامن الاقتصادي بين أعضائها (TETU (١٩٨٨)، ص ص ٣٠٠-٣٠١). فإذا كان العدد والقوّة السّياسيّة والاقتصاديّة والتكنولوجية والعلميّة العناصر الأساسيّة المحدّدة للسّيطرة اللّغويّة، فمن اللاّزم كذلك أن تكون هذه المعطيات بدورها ما يدافع به دعاة التعدّد اللّغوي والخصوصية الثّقافيّة عن موقفهم وتصوّرهم للعولمة.

السياسة اللّغوية الإنجليزيّة في فترة الاستعمار وضمن الكومنولث

إنّ الإنجليزيّة لغة جرمانيّة أصلها لهجات إنجليزيّة فرايزيّة (Anglo-frisons) نقلتها قبائل جرمانيّة في هجرتها للاستقرار في جزيرة بريطانيا. ثمّ تأثّرت هذه اللّهجات في القرون الوسطى بألسنة المستعمرين الاسكندناف والنورماند قبل أن تتأثّر حديثا بالفرنسيّة وأن يُثرى معجمها بدوام الاقتراض من اليونانيّة القديمة واللاّتينية (Anglais (٢٠١١)). وبعد أن ظلّت الإنجليزيّة طويلا تحت هيمنة الفرنسيّة في بريطانيا، حصّلت من الضّبط ما أمكن ترشيحها لغة رسميّة فلغة المحاكم والوثائق القانونيّة بموجب مرسوم أصدره الملك إيدوار الثّالث (١٣١٢-١٣٧٧م) (تاج الدين (٢٠١١).

ولمّا تحوّلت بريطانيا من وضع المستعمَر إلى مقام المستعمِر، جعلت لغتها وسيلة التّعليم في مستعمراتها. فقد نقل الدّارس الفرنسي، كلود حجاج، عن الكاتب البريطاني، مكاولي، وصفه لمهمّة الاستعمار البريطاني في الهند بكونها تكوين طبقة من الأفراد يكونون هنودا من حيث الدّم واللّون لكنّهم يغدون إنجليزيّين في أذواقهم وآرائهم وقيمهم وعقولهم (CASSEN (٢٠٠٨)).

إذن، فالسّياسة اللّغويّة الإنجليزيّة زمن الاستعمار كانت تسعى في السّر إلى تهميش الألسنة السائدة في مستعمراتها وتفقير تراثها الثقافي استدراجا لشعوبها إلى التّماثل (Assimilation). ولعلّ هذا ما جعلها أكثر من السّياسة الفرنسيّة انفتاحا على لغات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

البلاد التي احتلّتها، فإذا كثير من هذه الألسنة قد تمكنت في ظلّ الاستعمار البريطاني من الثّبات والتّواجد مع الإنجليزيّة في ميدان التّعليم (RENARD (٢٠٠١)، ص ٩٠). لهذا نلاحظ أنّ جلّ ألسنة الشّعوب الأفريقيّة التي كانت تحت الاستعمار الإنجليزيّ قد أُخضعت لنظام الكتابة. ومنها الهاوسا في نيجيريا والأشانتي في غانا والفاي في السّيراليون.

وقد بيّن بعض الدّارسين أنّ هذه السّياسة الإنجليزيّة قد أصابت هدفها في السّيراليون المستقلّة. ذلك أنّ الطّفل في هذا البلد يدرك في البدء أنّه ذات من درجة دنيا وأنّ لغته الأمّ حقيرة ولكنّه لا يستطيع التّخلّص منها، وأنّه يسعى إلى اكتساب رفعة تكمن في استعمال الإنجليزيّة الأصيلة ولا يتأتّى له ذلك إلاّ إذا كان إنسانا مثاليّا ممتازا. وهكذا يستدرج بالطّفل إلى الاعتقاد بأنّ بيئته الطّبيعيّة ووسطه العائلي ليسا جديرين بالاحترام. فيحدث انفصام خطير بينه وبين محيطه (RENARD (٢٠٠١)، ص ٩٠). وهكذا تنجح السّياسة البريطانيّة في فرض الإنجليزيّة لغة مركزيّة كبرى تحوم حولها لغات هامشيّة.

أمّا الكومنولث، فهي تجمّع حرّ لتسعة وأربعين بلدا مستقلاّ عن الإمبراطوريّة البريطانيّة القديمة. ويعود نشأته إلى عام ١٩٣١م. وممّا يميّزه عن الفرانكفونيّة أنّه ليس كلّ الدّول المستقلّة عن الاستعمار البريطاني أعضاء فيه، إذ لم ينضمّ إليه كل من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وايرلندا والباكستان وجنوب أفريقيا، كما لا نجد من أعضائه دولة لم تكن تحت الاستعمار البريطانيّ أو تحت حمايته، فالكومنولث أشبه ما يكون بالمجموعة الفرنسيّة الأفريقيّة التي أرادت فرنسا إقامتها بينها وبين مستعمراتها في أفريقيا الغربيّة.

وممّا يمتاز به الكومنولث على الفرانكفونيّة أنّه يمثّل ما يزيد على مليار ومائة مليون نسمة. وهي ما يربو على خمس سكان المعمورة (TETU (١٩٨٨)، ص ص ٢٣٥-٢٣٦).

ولئن كانت الإنجليزيّة جزءا من أهداف هذه المنظّمة، فإنّها لم تنشأ أساسا من أجلها. وإنّما كانت ضربا من التّضامن الرّوحي بين أعضائها وتعبيرا عن ولائها لملكة بريطانيا. وكانت أهدافها اقتصاديّة أكثر منها ثقافيّة، فقد كانت السياسة البريطانيّة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

تريد أن تجعل اقتصاديّات الدّول المستقلّة عنها «اقتصاديّات تكميليّة» تابعة لها تكتفي بإنتاج المواد الأوّلية (TETU (١٩٨٨)، ص ص ٢٤٠-٢٤٧).

واضح، إذن، أنّ الكومنولث كان امتدادا للسّياسة الاستعماريّة البريطانيّة. وهو تحويل سكان المستعمرات إنجليزا قلبا واستمالتهم إلى دعم التّنمية الاقتصاديّة البريطانيّة. ولعلّ هذا ما جعل بعض الدّول التي سلكت طريقها إلى التّنمية الذّاتية تمتنع عن عضويّته.

سياسة العولمة اللّغويّة:

إنّ العولمة حدث قد وسم نهاية الألفية الثّانية من التاريخ الميلادي وأدّى إلى انقلاب جذري في العالم. وقد أطلق جورج صورو على مظهرها الاقتصادي عام ١٩٩٨م تسمية «النّظام الرّأسمالي العالمي». وهو ما يمتاز بحرّية تنقّل رأس المال واستبداد السّوق.

وسرعان ما تحوّلت العولمة إلى استراتيجية لإحكام هيمنة الولايات المتّحدة الأمريكيّة على العالم على الصّعيد السّياسيّ والاقتصاديّ والمالي والثّقافي واللغوي. ولهذا كانت الوزيرة مادلين أولبرايت تفخر قائلة : «نحن العولمة» (RENARD (٢٠٠١)، ص ٩٤-٩٥). وتستند العولمة اللّغويّة إلى سياسة وتخطيط على أساسهما دعم كلّ من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا تعليم اللّغة الإنجليزيّة في جميع دول العالم دعما ماديا ومعنويّا مهولين. وبفضل عولمة المبادلات التّجاريّة التّكنولوجيّة التي تسيطر عليها هاتان القوّتان العظميان في العالم، أفضت سياستهما اللّغويّة إلى صيرورة الإنجليزيّة أكثر اللّغات استعمالا في المنظّمات والملتقيات والعلاقات الدّولية ولغة مختلف العلوم والتّواصل الكوني بلا جدال. وهو ما لم يسبق له مثيل في التّاريخ (Anglais (٢٠١١)). وبذلك أقامت الولايات المتّحدة وبريطانيا إمبراطوريّة للغة الإنجليزية لا تغيب عنها الشّمس. ويروى في ذلك أنّ مارغريت تاتشر ألقت خطابا في الولايات المتّحدة، فقالت إنّ السّلطة المسيطرة في القرن الواحد والعشرين هي أمريكا وأنّ اللّغة المسيطرة فيه الإنجليزيّة وأنّ الأنموذج الاقتصادي المسيطر هو

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الرّأسماليّة الأنجلو سكسونية (Anglais (٢٠١١)).

إنّ سائر مظاهر العولمة قد غيّبت كون الإنجليزيّة في المرتبة الثانية بعد الصّينيّة من حيث عدد النّاطقين بها. ولكنّها أكثر اللّغات الأجنبيّة حظّا من التّعلم والانتشار في جميع قارات العالم. وقد أدّى هذا الوضع إلى احتدام الصّراع بين الفرنسية والإنجليزيّة من أجل التّفرّد بأعمال الاتّحاد الأوروبي بعد أن أثقلت ميزانية التّرجمة كاهله (الشمري (٢٠١١)). على أنّ الإنجليزيّة تزداد وزنا في أوروبا ذاتها. وذلك نتيجة تطوّر الاقتصاد اللّيبرالي المعتمد على الإنجليزيّة. غير أنّ بعض المؤسّسات متعدّدة الجنسيات أخذت تعترض على الوضع القائم. فقد سئل مدير عام لمؤسّسة في فرنسا عن اللّغة المعتمدة في مجموعته فأجاب قائلا :

«ليست بالتّأكيد الإنجليزيّة لأنّ الشّركة متعدّدة الجنسيّة مؤسّسة يمكن أن يستعمل فيها كلّ لغته، لأنّ المحتاج إليه في الاجتماعات عقول الناس. فإذا ألزمتموهم الكلام بالإنجليزيّة، فإنّ الأنجلوسكسونيّين ينجحون بنسبة ١٠٠٪ في التّعبير عن آرائهم ويصل من يتقنون هذه اللّغة من غير أبنائها إلى التّعبير بنسبة ٥٠٪ ولا ينجح الأغلبيّة إلاّ بنسبة ١٠٪. فإذا حرصنا على أن نكون جميعا أنجلوسكسونيّين فعلينا ألاّ نستغرب أن يكون الأنجلوسكسونيون الفائزين» (Anglais (٢٠١١)).

إنّ ما يعترض عليه هذا المسؤول هو عين ما تتصدّى له الفرانكفونيّة. ألا وهو حركة التأحيد اللّغوي لفائدة الإنجليزيّة. فقد لاحظ بعضهم تنامي الدّعوة إلى الاكتفاء بالإنجليزيّة دون غيرها. وهي رفض للتّعدد اللّغوي والخصوصيّة الثّقافيّة ونزعة إمبريالية لغويّة غايتها تهميش اللّغات الأخرى وإضعاف العلاقة بين اللّغة والشّخصيّة وإخضاع استعمال اللّغات لقوانين السّوق (RENARD (٢٠٠١)، ص ٩٨).

نتائج السّياسات اللّغويّة الأجنبيّة في بوركينا فاسو:

غرضنا هنا بيان العلاقات بين اللّغات الوطنيّة في بوركينا فاسو وكلّ من العربيّة والفرنسيّة وماذا ترتّب على ذلك على الصّعيد السياسي والثّقافي والاجتماعي.

إنّ الثّابت في التاريخ أنّ اللّغة العربيّة سبقت الفرنسيّة في الدّخول إلى بوركينا فاسو. وكانت العربيّة لغة تعلّق بها التّجار من خلال تمسّكهم بالإسلام ودعوتهم

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إليه. ولئن تطوّر استعمالها في شمال البلاد حتّى اتّخذ الحرف العربيّ وسيلة لكتابة بعض اللّغات المحلّية وخاصّة منها الفولانية، ولئن نقلها بعض الدّعاة إلى المنطقة الغربيّة، فإنّها ظلّت عموما لغة على هامش الحياة السّياسيّة. ولما جاء عهد الاستعمار الفرنسيّ الذي دام خمسة وستّين عاما، تغلغلت الفرنسيّة ودعمتها حركة التّنصير الكاثوليكي والبروتستانتي (OUEDRAOGO (٢٠٠٠)). فكان انتشارها بموجب سياسة استعماريّة دينيّة ونظاميّة. وهكذا أمكن لها التّفرّد بالحياة الإداريّة زمن الاستعمار وبعده. ذلك أنّ لغات الملوك المحلّيين لم تكن مكتوبة ولم تكن للسّياسة اللّغويّة الفرنسيّة كما بيّنّا لتسهم في ضبطها وإعدادها لوجوه الاستعمال الحداثي. ولأنّ الاستعمار الفرنسيّ كان استعمار تماثل شامل وأنّ المسلمين كانوا أهمّ المتصدّين للسّيطرة الاستعماريّة، كان الإسلام والعربيّة وأهلهما ألدّ أعضاء الفرنسيّين. وقد وضعوا خطّة وسياسة محكمتين ليظلّ لسانهم اللّغة الرّسميّة الوحيدة بعد الاستقلال. وكان في ذلك تهميش للّغات المحلّية وتصدّ لتقدّم العربيّة إلى مجال الإدارة والحكم.

لقد صار إتقان الفرنسيّة في بوركينا فاسو وغيرها من بلدان أفريقيا الفرانكفونيّة شرط الارتقاء إلى الحضارة (PRIGNITZ (٢٠٠٠))، فكلّما ازداد امتلاك المرء ناصية الفرنسيّة ازداد فضله ومزاياه الاجتماعيّة والاقتصاديّة، كالوظائف السّامية والمناصب العليا. وكأنّ النّخبة الفرانكفونيّين قد كُوّنوا ليُستخدموا أعوانا للامبريالية على بلادهم وفي عقر ديارهم (غيسو (٢٠٠٧)، ص ٢٠١). وفي ذلك يضيف غيسو قائلا :

«وإنّ أصحاب الأعاجيب ممّن درسوا في المدارس الفرنسيّة ببوركينا فاسو هم اليوم من يدافعون بشراسة عن القيم الثّقافيّة الفرنسيّة ضمن «الفرانكفونيّة» ضدّ اللّغة الإنجليزية التي أصبحت، شئنا أم أبينا، لغة عولمة التّجارة. والأنكى في الأمر ليس على هذا المستوى، بل الأنكى هو الرّفض الباتّ لأيّ تحليل علمي لمكانة اللّغات الوطنيّة ولدورها في التّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة ببوركينا فاسو» (غيسو (٢٠٠٧)، ص ص ٢٠١-٢٠٢).

ولئن لم نوافق الدّارس في استسلامه لطغيان الإنجليزيّة في ظلّ العولمة السّائدة، فقد أكّد قوله نجاح السّياسة اللّغويّة الفرنسيّة زمن الاستعمار إلى تكوين فرنسيّين في أذواقهم ورؤاهم وإن كانوا سودانا في بشرتهم. ولمّا كانوا ورثة الاستعمار في

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

البلد، فقد تجاهلوا اللغات الوطنيّة حتّى جاءت فترة الثّورة (١٩٨٣–١٩٨٧) التي تزّعمها الرّئيس الرّاحل توماس سنكارا، فقد تراجعت الحركة الفرانكفونيّة في أيّامه، وظهر الاهتمام باللّغات الوطنيّة والإنجليزيّة والعناية بها في ميدان التّعليم (OUEDRAOGO (٢٠٠٠)). ذلك أنّ اليونسكو أجرت في البلاد بين عام ١٩٧٨ و١٩٨٣م تجربة أثبتت أن استعمال اللّغة الأمّ في المدرسة عامل يسرع في تقدّم الأطفال نحو اكتساب العلوم والتقنيات «لكن أمام معارضة المتعصّبين للإبقاء على احتكار اللّغة الفرنسيّة التّعليم في النّظام التّربوي، استسلمت الحكومة (...) وأعادت إصلاحها إلى الأدراج حتّى أيّامنا هذه» (غيسو (٢٠٠٧)، ص ص ٢١٢–٢١٣).

أمّا العربيّة، فظلّت سياستها تعبئة شعبيّة دينيّة؛ فعلى الرّغم من تكاثر المدارس وسرعة تزايدها، وعلى الرّغم من عودة كثير من أبناء المسلمين بشهادات عالية أحرزوها من المؤسّسات التّعليميّة في البلدان العربيّة، فإنّها لم تزدد إلاّ حركة نحو التهميش، فقد واجه المستعربون مشكل الشّغل بداية من عام ١٩٨٠م لسببين هما تعمّد الحكومة تهميشهم بدعوى أنّهم لا يجيدون الفرنسيّة. ولئن كان في هذا الدعوى شيء من الوجاهة، فقد لوحظ أنّ كثيرا من المستعربين يتقنون الفرنسية إتقانا لكنّهم لم يُوظّفوا في الحكومة. وثاني السّببين أنّ تكوين جلّ المستعربين تكوين في مجال الدّراسات الأدبيّة والدّينية دون التّخصّصات العلميّة (سدبي (٢٠٠٠)، ص٥٥).

وقد بيّن الدّارس سدبي أيضا أنّ جلّ الخريجين البوركينابيّين من الجامعات العربيّة يضطرّون إلى ممارسة التّعليم، فيضحّون في تعليم العربية والدين الإسلامي ليتقاضوا رواتب زهيدة لا تكفي لمعيشتهم لكونها تستند إلى الرّسوم الدّراسيّة وهي رمزيّة. وأكثر هؤلاء حظّا من تعاقد مع إحدى المنظّمات الإسلاميّة (سدبي (٢٠٠٠)، ص٥٥). ومعنى هذا أنّ العربيّة والإسلام والقائمين عليهما يظلّون في هذه المآزق ما لم تتوخّ لهما سياسة الإدماج في الحياة الحكوميّة والإداريّة والمهنيّة. وفي ذلك يوصي سدبي بوجوب أن تفتح الدّول العربيّة جامعاتها العلمية والتّقنية ومعاهدها المهنية أمام الطّلاب الوافدين من بوركينا فاسو وغيرها من دول العالم الإسلامي، إن أرادت مساعدة أبناء المسلمين حقّا. ذلك أنّ معظم الجامعات في الدّول العربيّة لا يقبل الطّلبة الوافدين إلاّ في الأقسام الأدبية، وترتّب على ذلك وجود عدد غفير من

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

حاملي الشّهادات الأدبيّة في البلاد. وهي شهادات لا تؤهّلهم إلاّ للتّدريس والدّعوة (سدبي (٢٠٠٠)، ص٦٦-٦٧).

خلاصة وتوصيات:

إنّ لكلّ من الدّول العظمى في العالم غيرة على لغاتها وسياسة لغوية وتخطيطا غايتهما الارتقاء بلغاتها إلى المحلّ الأوّل في العالم. وإذا أرادت الدّول العربيّة والأمّة الإسلاميّة أن تحافظ على هويّتها، فما لها إلاّ أن تضع للعربيّة وللإسلام سياسة تجاوز مستوى القول والقرار إلى مستوى الإنجاز والتّحقيق.

فمن الغريب في ظلّ الصّراع الضّاري بين الفرانكفونيّة وحركة التأحيد اللّغوي من أجل إرساء تصوّرين للعولمة، أن تبقى المواقع العربية بلا عناوين تصاغ بلغتها. ومن المستغرب أن تظلّ جامعة الدّول العربيّة في صُمَاتِها إزاء مجتمعات في أفريقيا لا تزال متشبّثة بالعربيّة وتعاني في ذلك المشقّة والتّهميش.

وينبغي أن تميّز السّياسة اللّغويّة العربيّة من حيث المنهج بين ما هو لغوي وما هو إسلاميّ. فكما نجد لمنظّمة الإيسيسكو مكتبا يمثّلها في البلدان الأعضاء في منظّمة المؤتمر الإسلامي، ينبغي أن تهتم الألكسو بإيجاد هيئات تمثلها في بلدان أفريقيا. ذلك أنّ جلّ الدّول في أفريقيا السّوداء دول علمانيّة. وقد تعمّد كثير من أهل القرار فيها التّماثل بين العربيّة والإسلام ليمنعوا الاعتراف بالعربيّة والقائمين عليها في النّظام الحكومي. ومن شأن التّمييز بين العربيّة والإسلام أن ييسّر الاعتراف بالأولى واعتبارها في نظام التّعليم. وهل يتعلّم العربيّة أحد دون أن يتأثّر بالقيم والمثل الإسلاميّة التي تتضمّنها ؟!

لن يتغيّر وضع العربيّة في بوركينا فاسو ما لم تدرج لغة حيّة في المؤسّسات التّعليميّة الحكوميّة، ولا تعترف بشهادات المستعربين في هذا البلد ما لم يحرزوها من مؤسّسات الدّولة. وإنّ أهمّ مطلب عند شباب المسلمين في الوقت الرّاهن هو بناء قسم خاصّ باللّغة العربيّة في جامعة واغادوغو العاصمة أو في غيرها من الجامعات الحكوميّة في البلاد. وينبغي على الدّول العربيّة أن تقتدي بالسياسة اللّغويّة الفرانكفونيّة وبما في منظّمة المؤتمر الإسلاميّ من قبول دول أعضاء ليست الفرنسيّة لغتها الرّسميّة وليس

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الإسلام دينها الرّسمي. أي ينبغي أن تفتح جامعة الدّول العربيّة عضويّتها للدّول التي تعنى بالعربيّة فيها تدريسا واستعمالا ونحو ذلك.

ولعلّ أنجع سياسية لغويّة يتدارك بها العالم العربيّ الإسلاميّ وضع القائمين على العربية في البلدان الأفريقية السّوداء التّأليف في مستوى التّعاون الثّقافي مع بلدانهم بين الاجتهاد في نشر الإسلام واللّغة العربيّة، من ناحية، وتوفير شروط الاندماج المهني والاجتماعي لجميع الأطراف الفاعلة، من ناحية ثانية.

وعلى غرار ما تقوم به الفرانكفونيّة من دعم الدّول الأعضاء في النّهوض بالأنشطة الثقافيّة والصّناعات الثّقافيّة القائمة على أساس الفرنسيّة، ينبغي أن تموّل الدّول العربيّة أنشطة خاصّة باللّغة العربيّة في بلدان أفريقيا السّوداء وفي بوركينا فاسو منها خاصّة؛ ففي ذلك تغيير لما وصم العربيّة في هذه البلاد من رؤى ومواقف سلبيّة، فلا بدّ من تحرير هذه اللغة من حصرها في الدّونيّة والشّعبيّة والفوضى.

ومن سبل تفعيل سياسة للعربيّة واقعيّة وحكيمة، عقد شراكة مع الفرانكفونيّة لتحقيق المشاريع العربيّة والإسلاميّة في الدّول الفرانكفونيّة وشراكة مع الدّول الإنجليزيّة الكبرى لتحقيق مثل تلك المشاريع في الدّول الأنجلوفونيّة بأفريقيا.

وإذا كانت الفرانكفونيّة مشروع نخبة تحتاج اليوم إلى دعم الجمهور، فالعولمة اللّغويّة الإنجليزيّة مشروع شامل نخبوي وشعبيّ وسياسيّ أساسه المصالح الاقتصاديّة والماليّة. وعلى السّياسة اللّغويّة العربيّة أن تقتبس من الفرانكفونيّة قوّتها في التنظيم والتعامل مع الهيئات الحكوميّة وأن تقتبس من الجانب الإنجليزي اهتمامه بالمصالح التكنولوجية والاقتصاديّة والمادّية والمهنيّة، إذ لا يمكن الكفاية بترديد القيم اللّغوية ومثلها وخصائصها الجماليّة والرّمزيّة في هذا الزّمان الذي ينشد التّنمية والتّكنولوجيا بمختلف تجلّيّاتها.

قائمة المصادر والمراجع

أ- العربيّة

- ابن حزم، علي بن أحمد (د.ت)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق الشّيخ أحمد محمّد شاكر، بيروت: دار الآفاق الجديدة
- ابن منظور (٢٠٠٦)، لسان العرب، القاهرة: دار الحديث.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- تاج الدّين، المصطفى (د.ت)، نحو سياسة لغويّة متسامحة في زمن العولمة ، من
www.altasamoh.net/article.asp?ID=198
- زريق، قسطنطين (١٩٨٠)، نحن والمستقبل، بيروت : دار العلم للملايين.
- سدبي، هارون (٢٠٠٠)، التّعليم العربي الإسلاميّ النّظامي في بوركينا فاسو، رسالة دبلوم الدّراسات العليا المتخصصة في علوم التربية غير منشورة، كلية علوم التربية، الرباط، المملكة المغربية.
- الشّجاع، أحمد (١٤٣١، ذو الحجة ١٦)، من مآسينا ... (عن لغتنا العربيّة)- تقرير، من
http://www.awda-dawa.com/Pages/Articles/Default.aspx?id=1037
- الشمري عيد عبد الله (٢٠٠٩، ديسمبر ٣)، التخطيط اللغوي من الاستعمار إلى العولمة اللغوية، من http://www.blafrancia.com/node/646?quicktabs_1=1
- غيسو، باسيل (٢٠٠٧م)، اللّغات الوطنيّة والثّقافة، مجلة الجامعة المغاربية، ١، ص ١٩٨-٢١٥.

ب- غير العربيّة

- CALVET, J-L (2007), Approche sociolinguistique de l'avenir du français dans le monde, Hérodote, Revue de Géographie et de Géopolitique, 3e Trimestre n° 126 Eds. Découverte, Paris, p. 153-160
- CASSEN, B (2008, février-mars), La bataille des langues, Repéré à http://www.monde-diplomatique.fr/mav/97
- ELUERD, R (2000), Allocution de M. Roland ELUERD, Repéré à http://www.dutae.univ-artois.fr/biennale/biennale1999/
- KEYSERLINGK, H. R (1972), La nation vivante, Études internationales, vol. 3, n° 3, p. 398-415.
- MAZRUI, A.A (1998) L'Islam n'est pas ce que l'on croit .... L'Occident non plus, Revue Jeune Afrique, n° 48 du 12-18 mai, p. 42-49
- OUEDRAOGO, P.I. (2000), Le Burkina Faso et la francophonie, Biennale de la langue française, Actes de la XVIIIe Biennale, Repéré à http://www.dutae.univ-artois.fr/biennale/biennale1999/
- PRIGNITZ, G (2000), Usage du français en Afrique noire : l'exemple du Burkina, Biennale de la langue française, Repéré à http://www.dutae.univ-artois.fr/biennale/biennale1999/04/042/04-prigniz99.html
- RENARD, R (2001), Francophonie : de l'apartheid au partenariat, Robert CHAUDENSON & Louis-Jean CALVET (2001), les langues dans l'espace francophone : de la coexistence au partenariat, Institut de la francophonie, Ed Harmattan, p. 83-130
- TETU, M (1988), La francophonie, histoire, problématique, perspectives, Ed. Hachette, Québec, p. 246-247

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مراجعة كتاب
هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية؟

بقلم أ.د. عبدالله البريدي (*)

لهذا الكتاب عنوان فرعي إيحائي هو: «اللغة الإنجليزية ومستقبل البحث العلمي»، وهو من تأليف عالم الطبقات الأرضية الأمريكي «سكوت مونتغمري» Scott Montgomery. ولابد من الإشارة في البدء إلى أن ما دفعني لاستعراض هذا الكتاب - بطريقة تحليلية نقدية - هو براعة مونتغمري في حقن مؤلَفه بتحيزات ضمنية من شأنها التأثير السلبي المحتمل على مسارات السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في الدول النامية، وعلى رأسها الدول العربية، وهي التي تهمنا بالدرجة الأولى، فالكتاب يعالج موضوعاً خطيراً للغاية، فهو يتناول اللغة التي يجب أن يعتمدها البحث العلمي في دولنا، وسعيه لأن تكون هذه اللغة هي "الإنجليزية"، التي اغتدت "لغة عالمية"؛ مكتسحة اللغات الأخرى في فضاءات عديدة. ومثل هذه الأطروحة قد يتلقفها بعض المعنيين بوضع أو إقرار السياسة اللغوية أو ممارسة التخطيط اللغوي في أي قطر عربي، وهنا مكمن الخطر. ولا سيما أن ثمة قرارات وآليات تشجع على كتابة الأبحاث باللغة الإنجليزية في بعض أقطارنا العربية، كاشتراط بعض الجامعات العربية لنشر أبحاث في مجلات محكّمة مُدرجة في قاعدة بيانات ISI، وذلك ضمن شروط الترقية العلمية، أو لنيل مكافآت مالية، والحجة التي تساق هي البحث عن الجودة في منافذ النشر، الأمر الذي ينعكس بالضرورة - وفق رأيهم - على جودة الأبحاث المنشورة فيها. فإذا كان الوضع الراهن مشجعاً لما أصفه ب- "الهجرة نحو الإنجليزية" في كتابة الأبحاث العلمية، فكيف سيكون عليه المستقبل إذن لو تم تبني الأطروحة الرئيسة في هذا الكتاب؟ وبخاصة أن الأقطار العربية لا تمتلك سياسات لغوية صريحة؛ ملزمة أو مشجعة على اعتماد اللغة العربية في كتابة الأبحاث العلمية وبالذات في العلوم البحتة والعلوم التطبيقية كالطب والهندسة والفيزياء والكيمياء ونحوها.

---

* أستاذ الإدارة والسلوك التنظيمي (جامعة القصيم)

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وتزداد خطورة الكتاب، إذ علمنا أن المؤلف توسل بكمية هائلة من الإحصائيات والمؤشرات الكمية والأشكال البيانية، مما يجعله يبدو كما لو كان "حيادياً" أو "موضوعياً" في نظر الكثير منا، ولا سيما أنه انتشرت لدينا في العالم العربي خرافة "أن الأرقام لا تكذب"، غافلين عن حقيقة أن من يكذب هو من صنعها و/ أو عرضها و/ أو فسرها بطريقة تخدم الغاية التي يتوخاها.

الكتاب يحمل قيمة علمية جيدة في بعض جوانبه ومباحثه، ومن المؤكد أن اهتمامات المؤلف باللغة الإنجليزية وتاريخ العلم واللغة العلمية قد انعكست إيجاباً على ذلك.

والكتاب يقع في ستة فصول، مع مقدمة مقتضبة كتبها اللساني البريطاني الشهير "ديفيد كريستال"– صاحب كتاب الإنجليزية لغة عالمية –، وقد امتدح فيها محاولة مونتغمري كونها تعبّر عما يعدها قصة علمية "يرويها عالِم، لكنه عالم تجشم عناء محاولة فهم التفكير اللغوي القائم في الاستعمال العالمي للإنجليزيّة" (ص ٢٢).

الفصل الأول جاء بعنوان: "حقبة جديدة"، وقد كشف المؤلف عن مهارة جيدة في استخدام الأسلوب السردي الشيق، فقد بدأ الكتاب بقصة «بن الأوغندي» الذي فر من أفريقيا في رحلة شاقة ليصبح «عالم كيمياء» بعد استقراره في أمريكا، ويعود المؤلف إلى هذه القصة وغيرها في أجزاء متباعدة من الكتاب، وربما يكون في ذلك «هروب متذاكٍ» عن معالجة معمقة لأسئلة ومسائل إشكالية، فالقصة تشوق القارئ، وربما تُذهِل ذهنه عن مسارات تفكير نقدية في هذه المسألة أو تلك.

بدأ المؤلف هذا الفصل بالتأكيد على أن اللغة الإنجليزية يتحدثها اليوم نحو ملياري شخص في أكثر من ١٢٠ دولة وبطلاقة مقبولة، ثم يقرر بصورة جازمة وبطريقة تعلن عن "نتيجة نهائية" قبل سوق الأدلة أو المزاعم بأن "الإنجليزية تسيطر بصورة كاملة على التواصل الدولي في ميادين العلوم الطبيعية والطب ومجالات واسعة في الهندسة"، ويتجاوز ذلك ليقطع بأن "العلم نفسه دخل حقبة جديدة معولة. الإنجليزية، باختصار، هي اللسان العالمي في حقبة العولمة هذه" (ص ٣٢).هكذا، وبكل بساطة! ويتجاهل المؤلف بطريقة غير مبررة منهجياً ارتباط اللغة بالتفكير، إذ من الثابت علمياً أن الإنسان لا يطيق التفكير المعمق فضلاً عن التفكير الخلّاق الابتكاري إلا بلغته الأم، فهل يروم المؤلف من ذلك جر المجتمعات غير الناطقة بالإنجليزية إلى «فخاخ التفكير المسطّح»، ليظفروا هم وحدهم بملكات التفكير المعمق، بصوره النقدية والإبداعية؟

ومع هذا التقرير المسبق بنتيجة خطيرة كهذه، يجعل المؤلف من هذا الفصل وبقية الفصول ميداناً يتحرك فيه لتبيت القناعة لدى الأمم غير الناطقة بالإنجليزية بأن اللغة الإنجليزية قدر محتوم للعلم الحديث، في سياق أشار فيه إلى أنها لم تكن في بداية القرن العشرين سوى إحدىاللغات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المهمة بعد اللغة الألمانية والفرنسية، حيث كانت الأدبيات العلمية مكتوبة بهاتين اللغتين (مع الروسية) بنسبة تقارب ٤٠٪ حتى عام ١٩٦٠م، ومن الواضح أن تيار الإنجليزية زاد بعد الحرب العالمية الثانية وبروز القوة الأمريكية العظمى، مما صعد بالأدبيات العلمية المكتوبة بالإنجليزية إلى نحو ٧٠٪ في ثمانينيات القرن العشرين، ووصلت إلى ما يلامس ٩٠٪ في مطلع القرن الواحد والعشرين، وقد طرح المؤلف تقديراً لحجم تعليم الإنجليزية كما في عام ٢٠١٠، إذ اشار إلى أنه يقارب ٥٠ مليار دولار، مع تأكيده على أن إتقان الإنجليزية يزيد من فرص التوظيف، ليس ذلك فحسب، بل يزيد من التعويضات للموظفين بنسبة من ٣٠ إلى ٥٠٪.

ويذكر المؤلف بأن الإنجليزية باتت تسيطر على عدد متزايد من المجلات العلمية المحكمة والمؤتمرات والندوات العلمية والاجتماعات والحلقات النقاشية، ويعود المؤلف بدهاء إلى «بن الأفريقي الأمريكي» ليقول لنا بأنه حينما تعاقد مع مؤسسة بحثية في البرازيل لتدريس مقرر فإنه استخدم قطعاً الإنجليزية،ويذكر بأن «بن» كان يقول: «لم يكونوا ليتعاقدوا معي لو أنني لم أكن أجيد التحدث بها» (ص ٣٢). ويستعرض المؤلف الكثير من المؤسسات وقواعد البيانات البحثية التي تحولت إلى استخدام اللغة الإنجليزية ومنها: المجلس الأوربي للأبحاث النووية CERN، بالإضافة إلى PubMed، والذي يعد أضخم سجل علمي للعلوم الحيوية الطبية والحياة، وENCODE المتعلق ببيانات تسلسل الجينات البشرية.

ويشدد المؤلف على أنه سيبدد كل المخاوف والاتهامات حول ما يحمله التسليم بكون الإنجليزية اللغة العالمية للعلم الحديث، بما في ذلك الإدعاءات بأن الإنجليزية تمارس – ما وصفه – ب– "القتل اللغوي" أو حتى "الإبادة اللغوية". وللإجابة على مثل هذه الأسئلة العويصة، يؤكد المؤلف على أن الباحثين والعلماء في مختلف الدول هم من اختاراللغة الإنجليزية ليكتبوا بها أبحاثهم ومقالاتهم العلمية، إيماناً منهم بأن ذلك الصنيع هو ما سيصبغ أعمالهم العلمية ب– "العالمية"، حيث ستحظى بالاهتمام البحثي من قبل زملائهم في كل مكان في العالم، على الرغم من اعترافه بأن كثيرين منهم يكتبون "بإنجليزية على عكازات" (ص ٥٢)، وسوقه لأمثلة على أخطاء لغوية فادحة في مجلات علمية محكمة، معبراً عن سعادته بأنه "لا توجد مشكلات خطيرة في المعنى" ! (ص ١٤٠). وهنا يثور عجبنا من عالِمٍ يضحي بالدقة اللغوية التي تعد ركيزة للتفكير والتحليل والرصانة العلمية من أجل تسويق كون الإنجليزية لغة عالمية. هذه تحيزات مفضوحة وغير مقبولة البتة.

وفي الفصل الثاني:"اللغة الإنجليزية العالمية – حقائق، عوامل جيوسياسية، قضايا"، كرس المؤلف فرضية أن الإنجليزية فرضت سيطرتها التامة وأنه لم تعد لغة قادرة على منافستها

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أو تحديها وساق إحصائيات كثيرة جداً، مشيراً إلى عدد دراسي اللغة الإنجليزية سيبلغ قرابة المليارين بحلول 2020، وأنها قد أضحت اللغة الأكثر تدريساً في المدارس الابتدائية والثانوية في أكثر من 130 دولة، مع تزايد اعتماد الإنجليزية في التعليم الجامعي. وبعد جولة تاريخية بانورامية بقوالب انتقائية متحيزة، يفاجئنا المؤلف بالقول «إن أي دولة تقرر أنها لن تعلّم الإنجليزية لشعبها هي دولة تسعى وراء العزلة المستعصية» (ص 69)، مع نفيه لتهمة أن الحكومات والشركات الأمريكية والبريطانية تتخذ من نشر الإنجليزية معبراً «كوسيلة للاستعمار الاقتصادي» (ص 89).

وقد كشف المؤلف بأن الإنجليزية تتعرض إلى نوع من التشظي إلى إنجليزيات عديدة (ومنها الإنجليزيات الهندية والصينية والكورية والأفريقية ....)؛ وهي تنال من المعيارية اللغوية وتؤثر عليها سلباً، معترفاً بتراجع الإنجليزية الأمريكية «كنموذج لغوي نهائي» (ص ٩٢)، بيد أن البعد النفعي يبرر قبول ذلك والتسليم به. وقد بدا المؤلف عاجزاً عن إعطاء إجابات دقيقة لتلك الإشكاليات والفرضيات والمخاوف التي اضطر لسوقها – على ما يبدو – بغية التلبس بلبوس الباحث الحيادي المنصف.

وفي الفصل الثالث: «اللغة الإنجليزية والعلم – المشهد الحالي»، استرجع المؤلف بعضاً من الصور التاريخية المنتقاة بعناية، ليؤكد على سيطرة الإنجليزية وتراجع اللغات الأخرى، ومن ذلك الانحياز التام لأكبر ثلاثة قواعد بحثية للغة الإنجليزية، وهي: فهرس الاقتباس العلمي SCI وسكوبس Scopus وقوقل Google Scholar. ومع تقريره هذا، يعرض المؤلف بقوالب خجولة بعض المؤشرات التي تدعم فرضية المقاومة اللغوية للإنجليزية لدى بعض الأمم، ومن ذلك أنه في عام ٢٠٠٩ "جرى نشر ٦٥٥٥ مجلة بحث علمي على الأقل بالإسبانية والبرتغالية في اثنتين وثلاثين دولة تمتد عبر أمريكا اللاتينية والكاريبي وإسبانيا والبرتغال، وأغلبها مغطاة بقاعدة بيانات اللغة الإسبانية Latindex" (ص ١٢٣).

ويؤكد المؤلف على أن قواعد البيانات البحثية الكبرى باتت تؤثر بشكل كبير على نوعية الأبحاث والحكم على جودتها من خلال ما يسمى ب– "عامل التأثير" Impact Factor. وإني أحسب أن هذه المسألة تحتاج من المعنيين بوضع السياسات اللغوية وممارسة التخطيط اللغوي في عالمنا العربي لمدارسة معمقة، إذ لا يسوغ إطلاقاً ترك الساحة البحثية العربية دون إيجاد آليات قياس ملائمة لجودة الأبحاث العلمية المكتوبة باللغة العربية، فنحن بحاجة ماسة لتشجيع الباحثين المميزين وإبراز تفوقهم ونبوغهم البحثي، وسيكون لذلك أثر إيجابي لإحداث تراكمية بحثية جيدة للأبحاث المكتوبة بالعربية، وهو هدف منشود للتخطيط اللغوي السليم.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ويميل المؤلف إلى أن العلماء والباحثين يقدمون الولاء للعلم على حساب الولاء للأوطان، ومن مؤشرات ذلك أن الفترة من ١٩٧٨ إلى ٢٠٠٦ شهدت سفر أكثر من ١,٠٦ مليون صيني ليدرس أكثرهم في العلوم والهندسة، مع عدم رجوع ٧٠٪ منهم إلى بلدهم الأصلي. وفي ذات الوقت، يؤكد المؤلف على أن الدول غير الغربية تشهد تقدماً ملحوظاً في المجال البحثي، ومن ذلك نمو أعداد الباحثين في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧، فمثلاً زادت أعدادهم في الصين بنسبة ٧٦٪، والهند بنسبة ٣٤٪، والبرازيل بنسبة ٧٤٪، وتركيا بنسبة ١٠٨٪. وقد شدد المؤلف على أن التراجع البحثي لأمريكا لن يؤثر كثيراً على انتشارية الإنجليزية، معولاً على الدول التي باتت تعتمد الإنجليزية بشكل مكثف وعلى رأسها الصين! وهنا نجد تجاهلاً لفرضية تحول الصينيين أو لنقل عودتهم إلى لغتهم القومية بعد فترة زمنية معينة، إذ لا توجد مؤشرات تمنعنا من وضع هذا السيناريو، بل هو الأصل، فالأمم نزاعة للغاتها القومية، لعوامل متعلقة بالهوية والإطار الثقافي والحضاري أو لعوامل متعلقة بالتفكير والإطار الفني التخصصي.

وفي الفصل الرابع: "التأثيرات – مناقشة تعقيدات وقضايا اللغة العالمية»، يعيد التشديد على ما يراه حتمية تتمثل بوجود لغة عالمية واحدة للعلم، وفي هذا الفصل لمح المؤلف إلى فرضية أو مزاعم انتشار اللغة العربية عبر الاحتلال واستخدام القوة، دون أن يورد على هذه المزاعم أي أدلة أو شواهد تاريخية، ظاناً أن العرب مارسوا ذات الإرهاب الذي مارسه الغربيون في سحق اللغات المحلية للسكان الأصليين، الذين تعرضوا هم أيضاً للإبادة في أكثر من دولة غربية. وهذا خطأ علمي شنيع، لا يغتفر للمؤلف.

وقلل مونتغمري من أهمية ممارسة البحث العلمي وفق أسس وبرامج وخطط محلية (أو وطنية)، مدعياً بأن البحث العلمي لا يكون مفيداً للدول النامية إلا بكونه «عالمياً» (أي مكتوباً بالإنجليزية)، ولم يستطع المؤلف إقامة أي دليل صلب على هذه الأفكار المسطحةوالتحيزات المكشوفة غير المبررة.

وفي الفصل الخامس: «الماضي والمستقبل – ماذا تخبرنا لغات التواصل العلمية السابقة» استدعاء للتاريخ الموغل في القدم، إذ استعرض المؤلف نتفاً من تاريخ اللغة اليونانية واللاتينية والعربية والصينية، محاولاً استخلاص نتائج تدعم فرضية الحاجة أو الضرورة باعتماد الإنجليزية لغة عالمية وحيدة للعلم الحديث، وإعادة تأكيده على أن العلماء لا يهتمون بالعوامل القومية بقدر اهتمامهم بالتناغم مع العولمة ومتطلباتها، والتي من ضمنها لغتها العالمية وهي الإنجليزية. وعند

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

استعراضه لتاريخ العلم العربي لم يفوت المؤلف الفرصة لاستدعاء مزاعم بعض المستشرقين وثلة قليلة من المثقفين العرب حول كون الإسهام الأكبر للحضارة العربية الإسلامية هو الترجمة، مع قدر من الإضافات والتحسينات!

وفي الفصل السادس: «هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية» يعيد المؤلف بعض الطروحات السابقة مع ضخ قصص جديدة ومنها قصته مع الباحث العربي المصري المتخصص في علوم الأرض(واسمه عزيز)، ومن تلك الطروحات فرضية وجوب كون البحث العلمي في الدول النامية «عالمياً» ليكون ناجعاً مفيداً، مع أنه يكشف سراً خطيراً مناقضاً لتلك الفرضية الهزيلة، إذ يقول: «إن العلم بطبيعته تنافسي على نحو شديد، وغالباً انعزالي، وأحياناً سلطوي، يستند دائماً إلى حكومة أو إلى دعم مشترك، ولهذا لا يخلو من أولويات سياسية» (ص ٢٢٨)، داعياً إلى بناء ما أسماه ب- «جمهورية البحث العلمي العالمي» (ص ٢٣٩)، ويردد المؤلف مزاعمه بأن البحث العلمي المكتوب بالإنجليزية سيكون مفيداً لحل الكثير من مشاكل الدول الفقيرة والنامية كمعالجة الأمراض والأوبئة والمشاكل البيئية.

وفي الختام أقول بأنه لا جدل إطلاقاً حول الانتشار المتنامي للإنجليزية على كافة الأصعدة وفي مقدمتها الأنشطة والممارسات البحثية، وهذه حقيقة يتوجب علينا التعامل معها بكل موضوعية وحكمة بعيداً عن الأطر العاطفية والانفعالات الهوياتية المجردة عن التخطيط اللغوي السليم. هذا أمر نسلّم به، ولكن مونتغمري لا يتذرع بمنهجية علمية وحياد موضوعي لتناول هذه المسألة ومدارسة أبعادها وإشكالياتها، حيث تورط بتحيزات كثيرة، مضمرة ومعلنة، مع تجاهل تام لمسائل علاقة اللغة بالهوية والتفكير والإبداع، وهذا أمر مرفوض علمياً، بل إنه يُعطب الأطروحةَ الرئيسة في الكتاب. وباختصار، يمكنني القول: إن كتاب مونتغمري يدس سم الإنجليزية في عسل هوية الأمم وإبداعها، ولذا فإنني أرى ضرورة الرد على هذه الأطروحة الخطيرة بكتابة علمية رصينة. وقد لا يكون هذا كافياً، إذ ربما نحتاج إلى بناء منصة فكرية تشترك فيها الأمم الناهضة التي تسعى أو تخطط ولو بعد حين للانعتاق من القبضة الحديدية للإنجليزية ومؤسساتها الدولية ووكلائها ومسوقيها اللغويين المحليين، مع وجوب انبثاق هذه الأعمال من «تخطيط لغوي ذكي»، يشخص الأوضاع الراهنة بدقة متناهية ويحدد القضايا والتوجهات الاستراتيجية، وينفذ مقارنات مرجعية مستبصرة، ويبلور رؤية وأهدافاً ومبادرات استراتيجية، في ضوء سياسة لغوية واضحة؛ تعالج هذه المسائل اللغوية الثقافية التنموية، فاللغة هوية ناطقة وتنمية واعدة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التعريف بكتاب
كامبريدج المرجعي في السياسة اللغوية

د.محمود بن عبدالله المحمود

يمثل كتاب كامبريدج المرجعي في السياسة اللغوية (The Cambridge Handbook of Language Policy) دليلا أكاديميا ضخما في مجال السياسة اللغوية. والكتاب من تحرير برنارد سبولسكي (Bernard Spolsky) وهو من الباحثين المميزين في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية وصدر له عدة مؤلفات في ذلك. صدر الكتاب عن دار جامعة كامبريدج، في العام ٢٠١٢م، ويقع الكتاب في ٧٥٦ صفحة مقسمة على خمسة فصول شارك في تأليفها ٤٦ باحثا. وتبرز أهمية هذا الكتاب في كونه أول عمل مرجعي ومؤلف شمولي يشارك فيه عدد كبير من الباحثين المتخصصين لطرح قضايا السياسة اللغوية من خلال تأصيل أكاديمي محكم.

تطور ميدان السياسة اللغوية خلال السنوات الخمسين الماضية حتى أضحى ميدانا علميا مستقلا له انعكاساته على الواقع الأكاديمي وعلى الواقع اللغوي. ويحاول دليل كامبريدج للسياسة اللغوية استقصاء كافة القضايا ذات الصلة بميدان السياسة اللغوية من خلال عدة أبحاث تتناول قضايا نظرية وتطبيقية في سياق السياسات اللغوية.

ويتضمن الكتاب خمسة فصول تحوي ثلاثين مبحثا وذلك كالتالي:

الفصل الأول: تعريف ومبادئ. ويتضمن هذا الفصل التأصيل النظري لقضايا السياسات اللغوية حيث يتناول المبحث الأول ماهية السياسة اللغوية، ويتناول المبحث الثاني تاريخ ميدان السياسة اللغوية، ويستعرض المبحث الثالث فلسفة السياسة اللغوية، ويناقش المبحث الرابع السياسة اللغوية في سياق الأمة والقومية، ويتناول المبحث الخامس الهوية العرقية والسياسة اللغوية، وفي المبحث السادس تركيز على

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

قضايا السياسة اللغوية للغات المهددة بالانقراض، ويتحدث المبحث السابع حول اللغة بوصفها أداة.

الفصل الثاني: السياسة اللغوية على المستوى الكلي. ويتناول المبحث الأول السياسة اللغوية في سياق المستوى فوق الوطني. ويتحدث المبحث الثاني عن السياسة اللغوية في المناطق ذات الحكم الذاتي، والمناطق التابعة، ويتناول المبحث الثالث الهيمنة والاستعمار، ويتحدث المبحث الرابع حول السياسة اللغوية على المستوى المحلي، ويستعرض المبحث الخامس السياسة اللغوية والإدارة في المجال الخدمي، ويناقش المبحث السادس السياسة اللغوية الأمريكية في الدفاع والهجوم، وفي المبحث السابع تركيز على قضية السياسة اللغوية ولغة التدريس، ويختم هذا الفصل بالمبحث الثامن حول السياسة اللغوية في التعليم.

الفصل الثالث: السياسة اللغوية في المجالات غير الحكومية. ويتناول المبحث الأول السياسة اللغوية في مكان العمل، ويناقش المبحث الثاني السياسة اللغوية والدين، ويستعرض المبحث الثالث السياسة اللغوية للأسرة، ويتناول المبحث الرابع السياسة اللغوية لمجتمع الصم.

الفصل الرابع: العولمة والحداثة. ويناقش المبحث الأول قضية الهجرة وسياسة تعليم اللغة، ويستعرض المبحث الثاني الهيئات المختصة بإدارة القضايا اللغوية، ويناقش المبحث الثالث إصلاح النظام الكتابي، ويستعرض المبحث الرابع بعض المواضيع المتعلقة بناشطي القضايا اللغوية والسياسات اللغوية، ويختم هذا الفصل بالمبحث الخامس حول الإنجليزية في السياسة والإدارة اللغوية.

الفصل الخامس: الإقليمية وقضايا موضوعية. ويناقش المبحث الأول الحراك الوطني لإحياء اللغات من خلال استعراض بعض الحالات وهي: الهند، إسرائيل، إندونيسيا، إيرلندا. ويتناول المبحث الثاني السياسة اللغوية في الاستعمار ومابعد الاستعمار في أفريقيا، ويتناول المبحث الثالث التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية للغات السكان الأصليين في أمريكا، أما المبحث الرابع فقد تم تخصيصه للحديث حول السياسة اللغوية في الاتحاد الأوربي، ويناقش المبحث الخامس السياسة اللغوية في الاتحاد السوفيتي السابق، ويأتي المبحث السادس والأخير ليتناول السياسة اللغوية في آسيا والجزر الواقعة في المحيط الهادي.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إن الكتاب يمثل بحق دليلا مرجعيا شاملا لقضايا السياسات اللغوية من خلال طرح يتناول الجوانب النظرية والتطبيقية مع استعراض شامل لأدبيات الموضوع ليكون مرجعا رئيسا في مجال السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

صدر حديثا

«اتجاهات السياسة اللغوية»

صدر لمركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية كتاب موسوم بـ" اتجاهات السياسة اللغوية" لسعادة الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي، وهو في أصله محاضرة علمية ألقاها سعادته بتنسيق المركز، ويقع الكتاب في أربع وستين صفحة، قدَّم من خلالها رؤية منهجية لخبرات وتجارب متعددة في السياسة اللغوية في عدة دول أوروبية وآسيوية.

يضم هذا الكتاب عدة فصول، كان الفصل الأول عن: السياسة اللغوية الفرنسية وبناء الدولة الحديثة. الفصل الثاني: السياسة اللغوية الألمانية والوحدة الثقافية. الفصل الثالث: السياسة اللغوية الروسية والأهمية الإقليمية. والفصل الرابع كان عن اللغة الإنجليزية والسياسة اللغوية العالمية. واشتمل الفصل الخامس على: لغة الملايو. والفصل السادس: اللغة اليابانية. والسابع: اللغة الصينية. وتضمن الفصل الثامن: القضية اللغوية في الهند. وتناول الفصل التاسع والأخير: السياسة اللغوية في الجمهوريات المستقلة حديثًا في آسيا الوسطى وفي تترستان والقوقاز.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

«السياسة اللغوية والتخطيط: مسار ونماذج»

أصدر مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية كتيبًا بعنوان "السياسة اللغوية والتخطيط: مسار ونماذج" لسعادة الأستاذ الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، يقع الكتاب في ثمانين صفحة، وقد تضمن عدة مباحث ابتدأها بالحديث عن اللغة وأهميتها وما لها من دور على المستوى الثقافي والتاريخي والتجاري والسياسي، وكيفية انتشار اللغة العربية، وإشكالية الازدواج اللغوي، ثم انتقل بعد ذلك إلى السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وناقش تحت هذا المبحث تلازم التخطيط والسياسة، وتخطيط الوضع، وتخطيط المتن، وتخطيط الاكتساب. ثم تطرَّق إلى اللغة العربية والتحديات (الخليج نموذجًا)، ثم ذكر تجربة إسرائيل، تحدَّث فيها عن إعادة إحياء، وتدريج، وتسييس، العبرية بأيديولوجية العودة إلى صهيون، عرَّج بعد ذلك على المغرب وتحديد لغات الألفية الثالثة وتناول فيها الفعالية والإنصاف والنجاعة، وانتهى الكتيِّب بخاتمة تضمنت أهمية السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، ومدى حجم المخاطر التي تحف باللغة العربية، وبهوية الأمة، وأن تفتيت هذه المخاطر يحتاج إلى مبادرة وإرادة وممارسة ورسم مخططات بشأن التعليم والاكتساب بالإضافة إلى دور الإعلام؛ للحفاظ على هذه اللغة. وتجدر الإشارة إلى أن الكتاب في أصله محاضرة علمية ألقاها معاليه بتنسيق من قبل المركز.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

«التخطيط اللغوي والأمن اللغوي»

أصدر مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية كتيبًا عنوانه: "التخطيط اللغوي والأمن اللغوي" لمعالي أ.د. عبد السلام المسدي، وهذا الكتيب في أصله محاضرة قدَّمها معاليه بتنسيق من المركز، ويقع الكتاب في خمس وأربعين صفحة. تضمنت هذه الصفحات الحديث عن التخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية، وأن اقتران مفهوم التخطيط اللغوي بمفهوم السياسة اللغوية قد توَلَّد عنهما مفهوم ثالث؛ ألا وهو مفهوم «الحقوق اللغوية»، ثم عرَّج على دور الإنسان في تحديد الظاهرة اللغوية، أشار بعد ذلك إلى أن علاقة اللغة بالسياسة أمر بديهي، ثم تحدث عن المشهد العربي، وأن هناك وعيًا لغويا جديدًا من خلال استحداث المنظومات الراعية.

تطرَّق بعد ذلك إلى نسبية اللغة، وكونية الفكر، وأن اللغة ليست مجرد أداة فقط،

ذكر بعد ذلك ضرر اللهجات العامية على الفصحى، ثم انتقل إلى الحديث عن ظهور مفهوم "الأمن اللغوي"، وذكر أن الأمن اللغوي جزء لا يتجزَّأ من الأمن القومي، ثم تحدث عن سياسة التعريب التي انتهجتها الأقطار العربية، ودور مجامع اللغة العربية، وعن إقامة الدول العربية للمؤتمرات،

وما صدر عنها من قرارات تسعى من خلالها تعزيز حضور اللغة العربية في جميع الميادين.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

«مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة لعربية السعودية»

أطلق مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية كتابًا عنوانه: "مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية"، ويقع الكتاب في إحدى عشرة صفحة بعد المئة، وهو جمع لمجموعة من الأوامر والقرارات والأنظمة واللوائح والتعاميم في المملكة العربية السعودية المتعلقة باللغة العربية، ويأتي جمع هذه القرارات انطلاقًا من أنَّ اللغة العربية هي لغة الدولة، إضافة إلى أنها لم تصدر إلا عن وعي بأهمية اللغة، وحفاظها على الهُوية، وقد كوَّن المركز فرق عملٍ، وأقام ورش نقاش؛ لجمع القرارات الخاصة باللغة العربية، وجمع تعاميمها، ولوائحها، ورصدها على المستوى المحلي بالتعاون مع مختلف القطاعات في الوزارات، والهيئات، والمؤسسات المتعددة في المملكة العربية السعودية، سعيا للقيام بخطوات عملية في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية. ويُعد الكتاب الأولَ في بابه لجمع القرارات السيادية للُّغة العربية في دولة من الدول، وذلك من خلال استقراء عام في هذا المجال، علمًا بأن المركز قد قدمه بصيغته الأولى التجريبية؛ لتتبعه طبعات أخرى تستقصي بقية القرارات، وقد اشتمل الكتاب في طبعته الأولى على ١٤٩ قرارًا، صنفت بطريقة تتيح للقراء الاستفادة منها، والاطلاع عليها، ومعرفة مصادر القرارات.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أنشطة أكاديمية

ندوة دولية حول التخطيط اللغوي في العالم العربي

يقيم مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية في منتصف شهر المحرم (١٤٣٧هـ) ندوة علمية متخصصة وهي «الندوة الدولية الأولى في التخطيط والسياسة اللغوية: تجارب من الدول العربية». وتهدف الندوة إلى:

- التشخيص والتعريف بواقع التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية في العالم العربي.
- استعراض بعض تجارب التخطيط والسياسات اللغوية المختلفة في البيئات العربية.
- تكريس الوعي بين الباحثين بأهمية التخطيط والسياسات اللغوية في صناعة الواقع اللغوي والتأثير فيه.
- بناء شبكات علاقات بحثية بين الباحثين العرب وتطوير مشاريع بحثية مشتركة.

وسيشارك في الندوة نخبة من الباحثين المميزين المهتمين بقضايا التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية والذين استكتبهم المركز للحديث حول تجارب التخطيط اللغوي في البلدان العربية التالية: السعودية، مصر، السودان، سوريا، لبنان، تونس، الجزائر، المغرب. حيث سيقدم كل مشارك نبذة حول الواقع اللغوي وتحدياته في بلد الدراسة، واستعراضا للسياسات اللغوية المتبناة في بلد الدراسة وأثرها على الواقع اللغوي، وبيانا للتخطيط اللغوي في بلد الدراسة من حيث الجهات الفاعلة والخطوات المتخذة والنتائج المترتبة وأبرز العوائق؛ سعيا لطرح مقترحات عملية لتحسين الممارسات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التطبيقية في التخطيط والسياسة اللغوية في بلد الدراسة.

كما سيصحب الندوة ورشة عمل متخصصة موجهة إلى الأكاديميين المهتمين باللغة العربية حول محتوى التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في برامج اللغة العربية في التعليم العالي. ويطيب لنا في مجلة التخطيط والسياسة اللغوية أن نعد قراءنا الأكارم بنشر أبحاث الندوة في الأعداد القادمة بإذن الله.

مؤتمر دولي في السياسة اللغوية في الوطن العربي

يقيم قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم، بجامعة قطر؛ المؤتمر الدولي الخامس بعنوان: «السياسات اللغوية في الوطن العربي: واقع وآفاق» وذلك في تاريخ ٢٧-٢٨ / ٤/ ٢٠١٦م. ويهدف المؤتمر إلى التعريف بالسياسة اللغوية وأهميتها الاستراتيجية في إدارة الشأن اللغوي، إلقاء الضوء على واقع السياسات اللغوية في البلاد العربية، الوقوف على مدى دور المؤسسات في رسم السياسات اللغوية، تقويم السياسات اللغوية في المجالات المختلفة. ومن خلال الأهداف السابقة ينطلق المؤتمر لمناقشة المحاور الرئيسة السبعة التالية: السياسة اللغوية: الأبعاد المفهومية والتاريخية، أنماط السياسة اللغوية في البلدان العربية، مجالات السياسة اللغوية، السياسة اللغوية ومؤسساتها بين التشريع والتطبيق، السياسة اللغوية وتحدياتها في عصر العولمة، التخطيط اللغوي، كيفية وضع استراتيجيات للسياسات اللغوية.

علما أن آخر موعد لإرسال ملخصات الأبحاث هو ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٦م، وتوجه المراسلات إلى: د.حنان الفياض (رئيس قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، رئيس المؤتمر) على البريد الإلكتروني التالي:

arabicconference-4@qu.edu.qa

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التخطيط والسياسة اللغوية

www.kaica.org.sa

يمثل العدد الأول من هذه المجلة انطلاقة إحدى مبادرات التخطيط والسياسة اللغوية التي يعمل عليها مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، حيث كان مسار التخطيط والسياسة اللغوية حلماً ضمن مشروعات المركز، ثم انطلقت المبادرات وأعمال (التخطيط والسياسة اللغوية) في المركز على أصعدة متعددة؛ أهمها: تشكيل لجنة التخطيط والسياسة اللغوية، وإقامة المحاضرات، وإصدار بعض الكتب في هذا السياق، كما شرعت في العمل الجاد على بعض المسارات مثل: الندوة الدولية، ومشروع استراتيجيات اللغات، وغيرها.

ويسر المركزَ أن يعلن انطلاقة (مجلة التخطيط والسياسة اللغوية)، وهو مع الشريحة المستهدفة من الخبراء والباحثين والمتخصصين يرفع سقف التوقع تجاه ما نؤمله من هيئة التحرير، ومن الباحثين في العربية ومستقبلها، والمهتمين بهذا الحقل العلمي المهم، الذي يمثل خارطة التفكير اللغوي ومنهجية التعامل مع النوازل اللغوية.

ردمد : 1658-7413

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي
لخدمة اللغة العربية
King Abdullah Bin Abdulaziz Int'l Center for
The Arabic Language

ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف: ٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ - ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإلكتروني: nashr@kaica.org.sa

إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقيا أو تداولها تجاريا